

بَيَانُ حُكْمِ الرِّبْطِ
فِي اعْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ
لِتَقِيِّ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السُّبْكِيِّ
(دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

إعداد :

د. إبراهيم بن سالم الصّاعديّ

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربيّة في الجامعة

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فما من شك في أن تحقيق التراث ونشره له أهمية بالغة في حياة الأمة؛ لتعرف الأجيال على تراث علمائها؛ وليعم به النفع، وتنتشر الفائدة.

ولقد حظيت علوم اللغة بعناية كثير من العلماء؛ فألفوا فيها مؤلفات كثيرة؛ إلا أن كثيراً من تلك المؤلفات بقي حياً في خزائن المكتبات، يتطلع إلى من يمسح عنه غبار النسيان، ويخرجه إلى النور؛ لينفع به الناس؛ وخاصة طلاب العلم.

ومن هذه المؤلفات كتاب: (بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط؛ للسبكي) الذي عقدت العزم على تقديمه مدروساً محققاً لحجج العربية؛ مستعيناً بالله تعالى؛ وكان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى ذلك ما يأتي:

١- أن هذا الكتاب أقدم الكتب التي أفردت مسألة (اعتراض الشرط على الشرط) بحديث مفصل؛ ويأتي بعده ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في كتابه: (اعتراض الشرط على الشرط) ثم يأتي بعدهما الزيلعي (ت ١١٨٨ هـ) في كتابه: (مأخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط)^(١).

٢- أن هذا الكتاب يعدُّ أول كتاب يجمع بين دفتيه مسائل فقهية مدروسة على أسس نحوية؛ وجاء بعده تلميذه جمال الدين الإسوي (ت ٧٧٢ هـ) في كتابه: (الكوكب اللذي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية).

٣- أن المسألة التي يعالجها هذا الكتاب من المسائل المهمة فقد قال عنها السبكي: (فإن مسألة اعتراض الشرط على الشرط تكلم فيها الفقهاء والنحاة؛

(١) هذا المصنف مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٦١).

بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط للسبكي - تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

وهي مسألة مهمة يحتاج إليها في تعليقات الطلاق والعتق وغيرهما في مواضع من الكتاب العزيز وفهمه، ولسان العرب^(١).

٤- أن مؤلف هذا الكتاب من العلماء الذين أبرزوا الصلة القوية بين الفقه والنحو؛ لذا يُعد هذا الكتاب حلقة من حلقات التفاعل المثمر بين الشريعة عامة وعلوم العربية خاصة.

٥- أن في تحقيق هذا الكتاب؛ كشفاً عن معالم شخصية السبكي التحوية وجهوده في خدمة العربية.

٦- أن في تحقيق هذا الكتاب؛ إخراجاً لكثير ثمين من بين دياجير ظلمة خزائن المخطوطات؛ ليعم به النفع.

هذا؛ وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن أقسمه إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: الدراسة؛ وتشتمل على فصلين:

الفصل الأول: السبكي؛ حياته وآثاره العلمية. وفيه خمسة مباحث:

البحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

البحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

البحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

البحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

البحث الخامس: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: كتاب (بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط)

دراسة وتحليل. وفيه أربعة مباحث:

البحث الأول: توثيق اسم الكتاب؛ ونسبه إلى مؤلفه.

البحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

البحث الثالث: مصادره.

(١) ينظر: ص ٤٨٦ من النص الحق.

المبحث الرابع: شواهد.

المبحث الخامس: موازنة بين كتابي: (بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط للسبكي) و (اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام).

المبحث السادس: أثر هذا الكتاب فيمن بعده.

القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على ما يأتي:

١- رصف النسختين الخطيتين المعتمدتين في التحقيق.

٢- المنهج المتبع في تحقيق الكتاب.

٣- النصّ المحقق.

ثم ذيلت الكتاب بالفهارس المتنوعة اللازمة.

وفي ختام أتقدم بحالص الشكر والتقدير إلى فضيلة شيخني الأستاذ الدكتور علي بن سلطان الحكيمي، الذي دُلّني على هذا المخطوط النفيس، وأمدني بصورة منه، وشجعتني على إخراجها؛ فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ما قدمه لي في ميزان حسناته.

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور نايف بن نافع العمري؛ رئيس قسم الفقه بالجامعة؛ الذي عرضت عليه المسائل الفقهية فأقادني من علمه الغزير الشيء الكثير، وأمدني بكثير من المصادر الفقهية؛ فجزاه الله عني خير الجزاء.

وبعد؛ فلقد بذلت في هذا الكتاب كل ما في وسعي؛ لكي أخرجها على أقرب صورة وضعها مؤلفه؛ سائلاً المولى عز وجل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقني لما يحب ويرضى؛ إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: السُّبْكِيُّ، حياته وآثاره العلميّة

رفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو: علي بن عبد الكافي بن علي بن تَمَام بن يوسف بن موسى بن تَمَام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سَوَّار بن سليم السُّبْكِيِّ الخزرجي الأنصاري. (١)

الشيخ، الإمام، الفقيه، الشافعي، المحدث، الحافظ، المفسر، المقرئ، الأصولي، المتكلم، النحوي، اللغوي، الأديب، الحكيم، المنطقي، الجدلي، الخلافي، النظار، شيخ الإسلام، قاضي القضاة، تقي الدين، أبو الحسن (٢).
ونسبته إلى الأنصار نصّ عليها ابنه تاج الدين فقال: «نقلت من خط الجد

(١) تنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٥٠٧/٤، وذيول العر ١٦٨/٤، والمعجم المختص بالهذنين ١٦٦، وأعيان العصر وأعوان النصر ٤١٧/٣-٤٥٥، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٣٩/١٠-٣٣٨، وطبقات الشافعية للإسنوي ٧٦/٢، ٧٥، والبداية والنهاية ٣١٥/١٤، ٣١٤، وطبقات القراء لابن الجوزي ٥٥١/١، والسلوك لمعرفة دول الملوك، القسم الأول من الجزء الثالث ٢٣: ٢٢، والذرر الكسفة ١٣٤/٣-١٤٢، والنجوم الزاهرة ٣١٩/١، ٣١٨، وحسن المحاضرة ٣٢١/١-٣٢٨، وبغية الرعاة ١٧٦/٢-١٧٨، وطبقات الحفاظ ٥٢٢، ٥٢١، وطبقات المعسرین للداودي ٤١٢/١-٤١٦، والدرر في تاريخ المدارس ١٠١/١، وشذرات الذهب ١١٨١/٦، ١١٨٠، والبدر الناطع ٤٦٧/١-٤٦٩، وذيول تذكرة الحفاظ ٣٥٣، ٣٥٢، ٤٠، ٣٩، ومفتاح السعادة ٣٢٧-٣٣٠، والبيت السبكي ٥٠-٦٠، والأعلام ٣٠٢/٤، ومعجم المؤلفين ٤٦١/٢.

(٢) بظر طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٤٠/١٠، ١٣٩.

رحمه الله؛ نسبتنا معاشر السبكية إلى الأنصار - رضي الله عنهم - وقد رأيت الحافظ النسابة شرف الدين الدمياطي رحمه الله يكتب بخطه للشيخ الإمام الوالد - رحمه الله - : الأنصاري الخزرجي.

وصورة ما نُقل من خط الجدة: حدثنا صاحب بهاء الدين أبو الفضائل تمام الوزير المالكي المذهب؛ وكُنْدُ يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سُوَّار بن سُلَيم بن أسلم الأنصاري الخزرجي؛ وأسلم من خزاعة؛ وقيل لهم: خزاعة؛ لأنهم تَخَزَّعُوا عن الأزد؛ والتخزُّع: التقاسم^(١).

ولم يكتب الشيخ هذه النسبة؛ وقد علل ذلك ابنه تاج الدين بقوله: «ولم يكتب الشيخ الإمام رحمه الله بخطه لنفسه: الأنصاري؛ قط؛ وإن كان شيخه الدمياطي يكتبها له، وإنما يترك الشيخ الإمام كتابة ذلك؛ لولور عقله، ومزيد ورعه؛ فلا يرى أن يطرق نحوه طعن من المنكرين، ولا أن يكتبها مع احتمال عدم الصحة؛ خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم.

وقد كانت الشعراء يمدحونه ولا يُخلون قصائدهم من ذكر نسبته إلى الأنصار؛ وهو لا ينكر ذلك عليهم؛ وكان رحمه الله أروع وأتقى من أن يسكت على ما يعرفه باطلاً؛ وقد قرأ عليه شاعر العصر ابن بُبَاة غالب قصائده التي امتدحه بها، وفيها ذكر نسبته إلى الأنصار، والشيخ الإمام يَقْرُؤُ^(٢).

هنا؛ وقد ذكر له هذه النسبة كثير من العلماء عندما ترجموا له؛ منهم: تلميذه صلاح الدين الصفدي في أعيان العصر وأعوان النصر^(٣)؛ وابن تقي بردي في النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة^(٤)، والسيوطي في حسن المحاضرة في

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٩١/١٠.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٩٣/١٠، ٩٢.

(٣) ٤١٨/٣.

(٤) ٣١٨/١٠.

يَاكُنْ حَكْمُ الرِّقَابِ فِي اغْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ لِلْسَّيْكِيِّ - تَحْقِيقُ د. إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَالِمٍ الصَّاعِدِيِّ

تأريخ مصر والقاهرة^(١)، والمقريزي في كتاب السلوك معرفة دول الملوك^(٢).

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته

مولده: ولد في الثالث من صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة^(٣) بسبك من أعمال المنوفية^(٤).

و المنوفية محافظة من محافظات مصر؛ وفيها سبكان إحداهما بمركز منوف الآن واسمها الرسمي: سبك الضحاك، و تسمى سبك الثلاثاء^(٥)، والأخرى

(١) ٣٢١/١.

(٢) ٢٢/٢.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٤٤/١٠. وفي بعض المصادر: أول يوم من صفر أو مستهل صفر؛ ينظر: أعيان العصر وأعيان النصر ٤٢٣/٣، والدرر الكامنة ١٣٥/٢، والنجوم الزاهرة ٣١٩/١٠، ونبية الرعاة ١٧٦/٢، وطبقات المفسرين ٤١٢/١، وشذرات الذهب ١٨٠/٦، والبدر الطالع ٤٦٧/١. وفي بعض المصادر: صفر بدون تحديد يوم بعينه ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي ٧٥/٢، والسلوك ٢٣/٣، وحسن المحاضرة ٣٢١/١، وطبقات الحفاظ ٥٢٢.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي ٧٥/٢، والسلوك ٢٣/٣، وحسن المحاضرة ٣٢١/١، والدارس في تأريخ المدارس ١٠٠/١. وفي طبقات الشافعية لابن فاضي شهبة، وطبقات المفسرين للداودي، ٤١٢/١: أنه ولد بسبك من أعمال الشرقية. ولم يرتض هذا صاحب البيت السبكي ٢٩١ فقال: «ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر ما يدل على أن سبك كانت يوماً ما من الأعمال الشرقية ولا أظن هذا محتملاً؛ فقد عهدنا بعض القرى تنقل من إقليم إلى إقليم للتجارة؛ وهو غير قائم في حانة منطقتي سبك والشرقية؛ فالأرجح إن لم يكن لتحقيق أن الشرقية في كتاب ابن فاضي شهبة تصحيف من الناسخ، وطريقة الكتابة العربية، ولا سيما في ذلك العصر يسهل معها الخلط بين المنوفية والشرقية إذا لم تعجم الحروف، وكان هذا مأثوفاً.

(٥) ويرى ابن تغري بردي أن مولده فيها قال: «ومولده في أول يوم من شهر صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة بسبك الثلاث؛ وهي قرية بالمنوفية من أعمال الديار المصرية بالوجه =

مركز أشمون، واسمها الرسمي: سبك العويضات، وتسمى سبك الأحد.
وسبك العبيد؛ هي التي منها تقي الدين السبكي نصّ على ذلك
الفيروزآبادي فقال: «وسبك الضحانك؛ بلضم: بمصر، وسبك العبيد أخرى بها؛
منها شيخنا علي بن عبد الكافي»^(١).

ونصّ على ذلك أيضاً ابن حجر العسقلاني^(٢).
نشأته: لا شك أنه نشأ في أول أمره في قريته سبك العبيد؛ وفيها تفقه
على والده، الذي يعدّ أول معلم له في صغره، ومعلوم أن والده من العلماء
والقضاة؛ فالبيئة التي نشأ فيها بيئة علم؛ جعلت منه محباً للعلم، حريصاً على
طلبه، متفرغاً لتحصيله؛ حتى قال عنه ابنه تاج الدين: «وكان من الاشتغال
بالعلم على جانب عظيم؛ بحيث يستغرق غالب ليله وجميع فواره، وكان يخرج
من البيت صلاة الصبح فيشتغل على المشايخ إلى أن يعود قريب الظهر؛ فيجد
أهل البيت قد عملوا له قرُوجاً فيأكله ويعود إلى الاشتغال إلى المغرب فيأكل
شيئاً حلواً لطيفاً، ثم يشتغل بالليل وهكذا لا يعرف غير ذلك»^(٣).

وكان الله قد أقام والده ووالدته للقيام بأمره فلا يدري شيئاً من حال
نفسه؛ وزوجه والده بابنة عمه وعمه خمس عشرة سنة^(٤).

وذكر ابنه تاج الدين شيئاً من طلبه للعلم في صغره فقال: «إنه دخل
القاهرة مع والده وعرضَ محافظَ حفظها: (التبیه) وغيره على ابن بنت الأعز
وغيره، وقيل: إن والده دخل به إلى شيخ الإسلام تقي الدين بن دقيق العيد

== البحري» النجوم الزاهرة: ٣١٩/١٠.

(١) القاموس المحفوظ (س، ب، ك) ١٢١٧.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ١٣٥/٣.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٤٤/١٠.

(٤) المصادر السابق ١٤٤/١٠.

بِإِنْ حُكِّمَ الزَّمَنُ فِي اغْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ لِلْسَّبْكِ - تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

عَرَضَ عَلَيْهِ (التنبيه) وَإِنَّ الشَّيْخَ تَقِي الدِّينَ قَالَ لَوَالِدِهِ: رُدَّ بِهِ إِلَى الْبَرِّ، إِلَى أَنْ يَصِيرَ فَاضِلاً عُدَّ بِهِ إِلَى الْقَاهِرَةِ، فَرُدَّ بِهِ إِلَى الْبَرِّ، قَالَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمْ أَعُدْ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ فَفَاتَنِي مَجَالِسُهُ فِي الْعِلْمِ^(١).

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ بَعْدَ أَنْ حَارَ فَاضِلاً؛ وَتَفَقَّهَ عَلَى شُيُوخِهَا، وَتَعَلَّمَ بَقِيَّةَ الْعُلُومِ عَلَى عُلَمَائِهَا. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «وَبَحَثَ فِي الْفِقْهِ عَلَى رَجُلٍ أَعْمَى بِسَبْاطٍ؛ لِأَنَّ وَالِدَهُ كَانَ قَاضِياً بِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، ثُمَّ رَحَلَ فِي صَبَاحِهِ إِلَى الْقَاهِرَةِ؛ فَسَمِعَ مِنْ جَمَاعَةِ كَثِيرِينَ، وَأَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ كِبَارِ مُشَايِخِ أَهْلِ الْقَرْنِ»^(٢).

وَفَاتَهُ: ابْتَدَأَ بِهِ الضَّعْفُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَاسْتَمَرَ عَلِيّاً؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُحَمِّ قَطً، وَاسْتَمَرَ بِدِمَشْقَ عَلِيّاً إِلَى أَنْ وَلِيَ ابْنُهُ تَاجَ الدِّينِ الْقَضَاءَ، وَمَكَثَ بَعْدَ ذَلِكَ نَحْوَ شَهْرٍ، وَسَافَرَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِهَا، لَأَسْتَمِرَّ بِهَا عَلِيّاً يُؤَيِّمَاتِ يَسِيرَةٍ، ثُمَّ تَوَفَّى لَيْلَةَ الْاِثْنَيْنِ الْمُسْتَفْرِقَةِ عَنْ ثَلَاثِ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، بِظَاهِرِ الْقَاهِرَةِ، وَدُفِنَ بِبَابِ النَّصْرِ، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَأَسْكَنَهُ فُسَيْحَ جَنَاتِهِ^(٣).

وَذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ: أَنَّهُ مَرَضَ بِالشَّامِ، وَسَأَلَ اسْتِقْرَارَ وَلَدِهِ مَكَانَهُ، فَاسْتَقَرَّ بِهِ، وَعَادَ هُوَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ مَرِيضاً؛ فَسَكَنَ عَلَى شَاطِئِ النَّيْلِ؛ قَرِيباً مِنْ جَزِيرَةِ الْفِيلِ؛ وَمَاتَ هُنَاكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، رَابِعَ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ^(٤) وَتَبِعَهُ السِّيُوطِيُّ فِي تَحْدِيدِ مَكَانِ الْوَفَاةِ^(٥).

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٠/١٤٥.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية للإسنيوي ٢/٧٥.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٠/٣١٥. وينظر: ديوان العروة ٤/١٦٨،

وأعيان العصور وأعيان النصر ٣/٤٢٣، والدرر الكامنة ٣/١٤١، والبدر الطالع ١/٤٦٨.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية للإسنيوي ٢/٧٥.

(٥) حسن المحاضرة ١/٣٢٣.

وذكر المقرئ ^(١) . وابن تغري بردي ^(٢) أنه توفي ليلة الاثنين، ربيع هجري
الآخر، سنة ست وخمسين وسبع مائة
واجمع من شهد حمارته على أنه لم ير حجارة أكثر جمعاً منها ^(٣) .
وتكاثر المسمات عقب ولجته، من الصالحين وغيرهم، بما هو لظن به
عدو به، ولو حكيناها لظل الشرح ^(٤)
وقد كثرت مرأته؛ وساق بعض من أهل بيته تاح ليد في ترجمته في
الطبقات، حيث قال: أفاد المذبح فتربو على محمداً، فلا معنى لتطويلها،
وأما المرأى فذكر من حضرها ^(٥)

لمبحث الثالث، شيوخه وتلاميذه

شيوخه ^(٦) : انتهت رئاسة النعم بمصر إلى الشيخ السبكي؛ فقد دخل القاهرة،
وتفقه على شافعي الرماد الفقيه نجم الدين ابن الرافعة، وقرأ الأصميين وسائر
المعقولات على الإمام الظاهر علاء الدين أبي يحيى، وانطق والخلاف على سيف
الدين البغدادي، والتفسير على الشيخ عزم الدين العراقي؛ والقراءات على الشيخ
تقي الدين بن الصائغ، والقرآن على الشيخ عبدالله الحمادي المالكي.
وأخذ الحديث عن الحافظ شرف الدين الذهبي، ولارمه كثيراً، ثم لازم

(١) السبكي ٢٣/٣

(٢) النجوم الزاهرة ٣١٩

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ج ١ ح ١١١١ السبكي ٢١٠

(٤) ج ١ ح ١١١١ السبكي ٢١٠

(٥) مصدر السابق ٢١٠

(٦) مصر ١٠٠٠، ١٦٨٤، وأعيان مصر وأعيان مصر ٢٢٣، وطبقات شافعية

الكبرى ج ١ ح ١١١١ السبكي ٢١٠، وندرة حكمه ٣٤٣، حسن محاضرة

٣٢١١، طبقات مفسرين ٣١٢١

بعده وهو كبير إمام الفن الحافظ سعد الدين الحارثي
وأخذ النحو عن الشيخ أبي حيان، وصحب في تصوف الشيخ تاج
الدين بن عطاء الله

و من شيوخه في القاهرة: عيسى بن نصر الله بن الصواف، وعيسى بن عيسى
ابن القميم، وعيسى بن محمد بن هارون النعيمي، والحافظ أبي محمد عبد المؤمن بن
عنف الدمياطي، وشهاب بن عيسى نخعي، والخس بن عبد الكريم سبط زيادة،
وموسى بن عيسى بن أبي طالب، ومحمد بن عبد العظيم بن السقطي، ومحمد بن
المكره الأنصاري، ومحمد بن محمد بن عيسى الصوفي، ومحمد بن نصير بن أمين
الدولة، ويوسف بن أحمد المشهدي، وعمرو بن عبد العزيز بن الحسين بن رشيقي،
وشهذه بنت عمر بن العديم

وطلب الحديث بنفسه، ورحل فيه إلى الإسكندرية، والشام، والحجاز
فسمع بالإسكندرية من أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصواف،
وعبد الرحمن بن مخلوف بن جعدة، ويحيى بن محمد بن عبد السلام.

وسمع بدمشق من ابن الموازيني، وابن مشرف، وأبي بكر بن أحمد بن عبد
الدائم، وأحمد بن موسى الدشتي، وعيسى المظعم، وإسحاق بن أبي بكر بن
النحاس، وسليمان بن حمزة القاصي، وحنفي وأجار له من بغداد، لوشيد بن أبي
القاسم، وإسماعيل بن لطبال وغيرهما

تلاميذه: بوع السبكي في شق الفصا، وتخرج به حلق في أنواع العلوم.
وحمل عنه أئم، وسمع منه فصلاء العصر، قال ابنه تاج الدين: وحسن لتحديث
بالكلاسة، فقرأ عليه الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن عبد النظيف نسبي
جميع معجمه الذي حرقه له الحافظ شهاب الدين أبو عباس أحمد بن أيث الحسامي
الدمياطي رحمه الله، وسمعه عليه حلق، منهم الحافظ الكبير أبو الجراح يوسف بن
الوكي المزي، والحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن أحمد الدهلي^(١)

ومن تلامذته أيضاً أبو محمد البرزلي، وصالح الدين الصفدي، وإحافظ العالقي، والأسوي، وإحافظ العراقي، وإحافظ الحسني، والهيروبادي، وابن القسب، ونقي الدين بن أبي لهج، وأبو البقاء السبكي، وابن القسب، وأولاده أبو محمد بن عبد الله، وأبو نصر فتح الدين، وأبو الطيب جمال الدين^(١)

البحث الرابع: مكانة العمية، وثناء العلماء عليه

مكانة العمية السبكي من أوعية العلم، فقد كان علماً مشاركاً في الفقه، والتفسير، والأصدين، والمطو، والقراءات، والحديث، والآداب، والأدب، والنحو، واللغة، والحكمة^(٢).

وكان محققاً مدققاً نظراً جدلياً، بارعاً في العلوم، له في الفقه وغيره الاستنباطات الجلية، ولدقائق الطبيعة، ولقواعد الحررة لقي لم يسبق إليها وكان مصفاً في البحث، عني قدم من لصالح والمعاف^(٣)

وأقبل السبكي على التصنيف والفتا، فصف أكثر من مائة وخمسين مصفاً، وتصانيفه تدل على تبحره في الحديث وغيره، وسعة دعه في العلوم^(٤) وولي في القاهرة التدريس بـمسورية، واهكرية، وأنسية، وغيرها^(٥). وولي في الشام مشيخة دار الحديث الأشرفية، والشامية البرانية، واندسورية، والغرالية، ونعادية الكبرى، والاتبكية، ودرس بكل منها^(٦).

(١) ينظر: أعيان العصر وأعيان النصر ٣، ٤٧٤، وصيقات شافعية الكبرى، فتح الدين السبكي

١٠، ٦٩، واطراف مصر ١٣، ٤١٣، والدبر في تاريخ مدارس ١١، ١٠١

(٢) مصر صفات شافعية الكبرى، فتح الدين السبكي ١٠٩، ١٠٩

(٣) ينظر: بعة الوعدة ٢، ٧٧، وثناء السبكي ٦، ١٨٠

(٤) ينظر: طبقات حفاظ ٢٢، ٥٢٢

(٥) ينظر: الدرر السبكية ٣، ١٣٥، والدبر في تاريخ مدارس ١١، ١٠١

(٦) ينظر: أعيان العصر، أعيان النصر ٣، ٤٧٤، ٣٢٥، وثناء السبكي ٦، ١٨٠

بِسْمِ حُكْمِ الرَّبِّ فِي عَمَرَ مِنْ شَرِّهِ عَلَى شَرِّهِ بِسَبْكِ - بِحَقِّهِ دَنَاهُ بِسْمِ لَهَادِي

وَوَيْ قِصَاءِ الشَّمِ بَعْدَ الْجَلَالِ الْقُرُونِي، لِبَشَرِهِ بَعْدَ وَبَرَاهَةِ، غَيْرِ مَتَّعٍ
بِالْأَكَابِرِ وَالْبُوثِ، وَلَمْ يَعْزِضْهُ أَحَدٌ مِنْ بَوَابِ الشَّمِ، لَا قِصْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١).
وَقَدْ حَطَبَ بِحَامِغِ دِمَشْقَ مَدَّةَ طَوِيلَةٍ^(٢).
ثُمَّ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ.

قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْذَهَبِيُّ: الْقَاصِي الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ، أَخَذَتْ الْخُفُوفُ فَخْرَ
الْعُلَمَاءِ، تَقِي الدِّينِ أَبُو حَسَنِ السَّبْكِ، ثُمَّ الْمَصْرِيُّ السَّافَعِي، وَلَدَ الْقَاصِي
الْكَبِيرِ رَيْنَ الدِّينِ... وَكَانَ صَادِقًا مُتَّبَعًا حَيَّرَ دَيْنُ مُتَوَاصِعًا، حَسَنَ السَّمْتِ، مِنْ
أَرْبَعَةِ الْعِلْمِ، يَذَرِي الْعَقْلَ وَيُقَرِّرُهُ، وَعِنَمَ الْخَدِيثَ وَيُحَرِّرُهُ، وَالْأَصُولَ وَيُقَرِّنُهُمَا،
وَالْعَرَبِيَّةَ وَيُحَقِّقُهَا، ثُمَّ قَرَأَ بِالرُّوَايَاتِ عَلَى تَقِي الدِّينِ الصَّائِغِ، وَصَفَ التَّصَانِيفَ
الْمُتَّفِقَةَ، وَقَدْ بَقِيَ فِي زَمَانِهِ مَسْخُوفٌ إِلَيْهِ بِالْحَقِيقِ وَتُفْصِلُ، سَمِعْتُ مِنْهُ رَجَعَ مِنْ
وَحُكْمِ بِالشَّمِ وَحُمِدَتْ حُكْمُهُ، وَاللَّهُ يُؤَيِّدُهُ وَيُسَدِّدُهُ^(٣).

وَكَانَ أَحْفَظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَزْيَ لَا يَكْتَبُ بِحُطَّةٍ لِقِطَّةٍ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: لَا
لَهُ، وَلِلشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَلِلشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ أَبِي عَمَرَ^(٤).
وَأَمَّا شَيْخُهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ فَكَانَ يَعَامِلُهُ مَعَامَةً لِأَقْرَانِ، وَيَبْلُغُ فِي تَعْظِيمِهِ،
وَيَعْرِضُ عَلَيْهِ مَا يَصْنَعُهُ فِي "نَصْبِ"^(٥)

وَقَالَ عَنْهُ الْإِسْتَوِيُّ: كَانَ أَنْظَرَ مَنْ رَأَيْتُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَنْ أَجْمَعَهُمْ
لِلْعِلْمِ، وَأَحْسَنَهُمْ كَلَامًا فِي الْأَشْيَاءِ الدَّقِيقَةِ، وَأَجْنَدَهُمْ عَنِ ذَلِكَ، إِنْ هُطِلَ ذَرٌّ
أَبْقَلُ فَهُوَ سَحَابُهُ، أَوْ اصْطَرَمَّ بَارِ الْجَدَلِ فَهُوَ شَبَابُهُ، وَكَانَ شَاعِرًا أَدِيبًا، حَسَنَ

٢٢ مفسرين ٤١٣١

(١) ينظر: ديوان العبر ١٤٨١، دحيه ٦٠٤، ٧٦، ١٠٠، ص ١٠٠، مفسرين ٤١٣١

(٢) ينظر: ديوان العبر ٦٨٤، وصية ١٠٠، مفسرين ٤١٣١

(٣) المعجم المختص ١٦١

(٤) ينظر: صفات السافعية سبكي ١٩٥

(٥) ينظر: صفات السافعية سبكي ١٩٥

الخط، وفي عاية الإنصاف والرجوع إلى الحق في المباحث، ولو عني لسان أحد
المستفهلين منه، حيّراً. مواعظ عني وظائف لعبادت، كثير المروءة، مراعي
لأرباب البيوت، محافظ عني ترتيب لأيتام في وظائف آبائهم.^(١)

وقال شيخه اندمياطي: «إمام محدثين»^(٢)

ووصفه كل من الصفي^(٣) والسيوطي بأوحد المجتهدين^(٤).

البحث الخامس أثره العميقة

للسبكي مصنفات كثيرة، قد كان عنها السيوطي: «وصف نحو مائة وخمسين
كتاباً مطولاً ومختصراً، والمختصر منها لا بد وان يشتمل على ما لا يوجد في
غيره، من تحقيق وتحريز لقاعدة، واستنباط وتدقيق»^(٥)

وقال في حاشي الخصرة: «وله من المصنفات الحلية الفائقة التي حقها أن
تكتب ماء الذهب؛ لما فيها من الفوائد البديعة، والتدقيقات السليمة»^(٦).

وبما يعمل لكثرة مصنفات سبكي ما ذكره ابن حجر: حيث قل.
وكان لا يقع له مسألة مستعربة أو مشككة إلاّ ويعمل فيها تصنيفاً يجمع فيه
شأنها طال أو قصراً، ودنث بين في تصديقه»^(٧)

وقال الذهبي: «سارت بتصانيفه وفناويه المركبات في أقطار البلدان، وكان
من جمع فنون العلم من الفقه، والأدب، والحو، واللغة، والزهد، والورع،
والعبادة، وكثيره التلاوة، والشجاعة، والشدة في بذه، وأطراح التكلف، وكان

(١) صفات شافعية للإسوي ٢ ٧٥

(٢) بصر صغائر السلفية بسبكي ١٠، ١٩٦، ١٠ صفات للمعري ١ ٤١٤

(٣) بصر أعيان العصر وأعيان العصر ٣ ٤١٠

(٤) بظر مجلة الزعم ٢ ١٧٦

(٥) بصر بعيه الزعم ٢ ١٧٢

(٦) ٣٢٢ ١

(٧) الدرر الكمية ٣ ١٣٥

بأن حكمهم لثبوتهم في غير من لشرفه على شرط السبكي - محقق د. إبراهيم بن سالم صفدي

رأساً في كل علم.^١

وقال طاش كبرى راده: وأما مصنفه فليحار الروح حراً، وجمالها من
الكتب والرسائل مائة وبيف وعشرون^٢
وقال الصفدي: اوصف بديار المصرية ودمشق ما يريد على الله
والخمس مضافاً.^٣

وذكر تلميذه صلاح الدين الصفدي، وابنه تاج الدين السبكي كبر تلك
المصنفات، حيث بلغت عدد الصفدي ١٢٠ مصنف، وبلغت عند تاج الدين
السبكي ١٣١ مصنف تقريباً، يكفيها هذا بذكر ما يتعلق باللغة العربية، أو ما
لشرها - حتى ما كان شره ضمن كتابه الفتوى، الذي جمع فيه كثيراً من
تلك المصنفات أو الرسائل كما سأتى - ومن أراد الاستزادة فليذهب إلى
توجيهه الواقعة لقي ذكرها تلميذه الصفدي، أو التي ذكرها به تاج الدين
السبكي، ومن تلك المصنفات

١ - الدر العظيم في تفسير القرآن العظيم، لم يكمل^٤

٢ - الإتهاج في شرح المساج، لنووي، وصل فيه إلى أوائل لطلوع^٥.
ثم كتمه ابنه بهاء الدين أحمد.^٦

٣ - الإتهاج في شرح المساج، شرح على مساج للوصول إلى علم لأصول

(١) ديس العبر ٤ ١٦٨

(٢) مصباح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ٢ ٣٢٠

(٣) بطر: أعين العصر وأعوام العصر ٣/٤٢٩

(٤) بطر: أعين العصر وأعوام العصر ٣/٤٢٩، وضمنت في نسخة الكرنى ١٠ ٢٠٦، وكتب
الصور ١ ٧٣٦

(٥) مصر: أعين العصر وأعوام العصر ٣/٤٢٩، وضمنت في نسخة الكرنى ١ ٣٠٣، وكتب
الصور ١ ٢

(٦) بطر: كشف الصور ١ ٢

- لنفاصي البصاوي، وم يكمله، وأكمه به تح الدين، وهو مطبوع^(١)
- ٤ - الفتاوى، وهي مطبوعة^(٢)
- ٥ - التهذي في معنى التعدي^(٣)
- ٦ - أحكم كل وم عيه تدل، وهو مطبوع^(٤)
- ٧ - بيان حكم الربط في اعنراض شرط على الشرط، وهو موضوع هذه الدراسة والتحقيق.
- ٨ - جل الغلا في العطف بلا، وهو مطبوع^(٥)
- ٩ - مسألة في الاستثناءات اسحوقة، وهي مطبوعة^(٦)

(١) جمعه الدكتور محمد إسماعيل، وضعه مكتبة الكليات لاهرية سنة ١٩٨١ - وهذا طعة أخرى أجود من الأولى بتحقيق الدكتور أحمد محمد الزمرلي، والدكتور نور الدين عبد الخبير شعري، وضعت في دار البحوث بدمشق الإسلامية (رحمة الله عليه) بدولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٤٢٤ هـ

(٢) ينظر كشف الظنون ١٢٢٣، ٢ وكثير من مصنفات الصغرة المذكورة في البصاوي، كما سري لاحقاً

(٣) ينظر أعداد العصر وأعراف العصر ٤٢٢/٣، صفات الشافعية الكبرى، ٣١٢، وكشف الظنون ١ -

(٤) حققه الدكتور محمد عبد العاصي حيدر - رحمه الله - وضع في مطبعة أباء وهذه حسب سنة ٨٥٠ هـ

(٥) جمعه الدكتور محمد عبد العاصي حيدر - رحمه الله - وضع في مطبعة أباء وهذه حسب سنة ١٩٨٥ هـ وهذا عقبى آخره : في بحث معهد المخطوطات العربية، تحقيق الدكتور حمد عبد الكريم حماد، المجلد ٣١، ١، لأوب، سنة ٩٨٠ هـ، وذلك هذا المصنف عيوطي في لأساء والسطان ٨٣٧

(٦) حققه الدكتور محمد عبد العاصي حيدر - رحمه الله - وضع في مطبعة أباء وهذه حسب سنة ١٩٨٥ هـ

بين حكم الارتبط في عرص شرط عمى شرط سبكي - محمد د. إبراهيم بن سالم لصاعدي

- ١٠- الحلم والأداة في اعراب قوله غير بطريين إنا،^(١)
- ١١- التعظيم والملة في اعراب قوله تعالى: «لتؤنس به ولتصرونه»^(٢)
- ١٢- كشف القناع في إفادة (لولا) الامتناع^(٣)
- ١٣- الرقعة في معنى وَحْدَةً^(٤)
- ١٤- مَنْ أَسْطَوَا وَمَنْ غَبَوَا في حكم لقول (نور)^(٥)
- ١٥- الاختصاص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص في علم اليقين^(٦)
- ١٦- الإغريض في الحقيقة والحجاز والكناية والتعريض^(٧)
- ١٧- وشي الخلى في تأكيد النفي بلا^(٨)

(١) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣٠/٣، وصفت الشافعية الكبرى ٣٢١٠، ٣٠٠٧
هدد نصف صبي فتوى السبكي ١٠٥-١٠٦، وذكره السيوطي في لأسيده والمظن

(٢) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣٠/٣، وصفت الشافعية الكبرى ٣٠٨١، وكشف
الطنون ٤٢٢/١، وشرب هدد الرسالة صبي فتوى السبكي ٣٨١ ٤١
(٣) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣١/٣، وصفت الشافعية الكبرى ٣٠٩١٠، وكشف
الطنون ١٤٩٣/٢

(٤) حقيقه الدكتور د. أحمد خاشع إبراهيم، وشرب في محله معها، مخطوطات العربية، محمد
٢٨، الجزء الثاني، سنة ١٩٨٤م وذكر هدد، نصف السيوطي في الأشباه والمضمر
١٧١، ٦

(٥) ينظر طبقات الشافعية الكبرى د. ح الدين السبكي ٣١٣ ١٠، وكشف الصور ١٨٢٣ ٢
(٦) ينظر طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين السبكي ٣١٥/١، وكشف الطنون ١٣٦
(٧) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣٠/٣، و طبقات الشافعية الكبرى ٣١٢ ١٠
وكشف العصر ١٣٠ ١

(٨) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣٢/٣، و طبقات الشافعية الكبرى ٣٠٩ ١٠
وكشف العصر ١٢/٣ ٢

- ١٨ - مسألة. ما أعظم الله^(١)
 ١٩ - مسألة. هل يقال: العشر الأوائل^(٢).
 ٢٠ - لا تساق في بقاء وجه الاشتقاق^(٣).
 ٢١ - مثلة المشتق؛ وهي أرجوزة^(٤)
 ٢٢ - بيان المحتمل في تعديّة عمل^(٥)
 ٢٣ - مزية الباحث عن حكم ذين لوارث^(٦).
 ٢٤ - لغيت المُلْدَق في ميراث ابن المعتق^(٧).
 ٢٥ - مختصر فصل المقال في هدايا بعمل^(٨).

- (١) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و صفات الشافعية الكبرى ١٠، ٣١
 وبشرت هذه مسألة ضمن فتاوى السبكي ٢، ٣٢٠، ٣٢٣، وذكره السيوطي في
 الأشباه والنظائر ٦، ٦٠
 (٢) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و صفات الشافعية الكبرى ٣٠، و سمر
 ضمن فتاوى السبكي ٢، ٦٤١، ٦٤٢
 (٣) ينظر: صفات الشافعية الكبرى لأبي السبكي ٠، ٣١، و كشف الصواب ١، ٧١.
 (٤) عصر، أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و صفات الشافعية الكبرى ١٠، ٣١١،
 و سمر في أيد في الطغاب الكبرى ١٠، ٨٦.
 (٥) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و طبقات الشافعية الكبرى ١٠، ٣١٢، و كشف
 الصواب ١، ٢٩٦
 (٦) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٠، و صفات الشافعية الكبرى ٨-٣، و كشف
 الصواب ٢، ١٨٨٥، و سمر مختصر هدايا الكتاب ضمن فتاوى السبكي ١، ٣٢، ٣٢٤
 (٧) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٢، و صفات الشافعية الكبرى لأبي السبكي
 ١٠، ٣٠٩، و كشف الصواب ٢، ٤٢، و بشرت هدايا الكتاب ضمن فتاوى السبكي
 ٢، ٢٢٤ - ٢٥٥
 (٨) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى لأبي السبكي ٠، ٩، ٣، و بشرت ضمن فتاوى
 السبكي ١، ٢، ٣٠٦

ياد حكم لرتبط في غرض من بشرطه على لشروط يسبكي - تحقيق د إبراهيم بن سيم صاعدي

- ٢٦- إشراق المصباح في صلاة التراويح^(١)
٢٧ فتوى كل مولود يولد على الفطرة^(٢)
٢٨- تسريل السكينة على قديين المدينة.^(٣)
٢٩- الطريقة الفذة في المساقاة والمخابرة والمزاغة^(٤)
٣٠- حفظ الصيد عن فوت اسم^(٥)
٣١- القول المختطف في دلالة كان د اعتكف^(٦)
٣٢- بيع المرهون في عينة السيون^(٧).



- (١) بصير صفت السبعة الكبرى لدح ثمن السبكي . ٣٠٩ ، وبشر صغر فزون
السبكي ١٥٥/١ ١٦٠
(٢) بصير عيان العصر واعوان العصر ٤٣٣ ، ر صفات السبعة الكبرى ١٠ ٣
وبشر صغر فزون سبكي ٢٦٠ ٣٦٥
(٣) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣٢ ، طهات السبعة الكبرى ٣١ ٣
وكشف الظنون ٤٩٤/١ ، وبشر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٩٤ ٢٩٤
(٤) بصير صفات السبعة الكبرى دح ثمن سبكي . ٣ ٣ ، وكشف الظنون
٢١٢ ١١ ، وبشر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٩٤ ٢٩٤
(٥) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣٣ ، ر صغر - السبعة الكبرى ٣ ٣
وكشف الظنون ٦٧١ ١ ، وبشر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٢٠ ٢٣٢
(٦) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣٤/٣ ، ر صفت السبعة الكبرى ٤ ٣
وكشف الظنون ١٣٦٥/٢ ، وبشر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٣٢ ٢٥٥
(٧) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣١ ٣ ، ر صفات - صغر الكبرى ٤ ٣
وكشف الظنون ٣٦٥ ، وبشر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٣ ٣١١

الفصل الثاني. كتاب (بيان حكم الرِّبط في اعتراض الشرط

على الشرط) دراسة وتحليل

المبحث الأول. توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه

توثيق اسم الكتاب

أجمعت المصادر التي ترجمت لسبكي على أن من مصنفاته كتاب يسمى: بيان حكم الرِّبط في اعتراض الشرط على الشرط، ومن يصرّ على ذلك ابنه تاج الدين السبكي عند حديثه عن مصنفاته^(١)، ويصرّ على ذلك أيضاً السيوطي في حسن المحاضرة^(٢)، والغدادي في هدية العارفين^(٣)، إلا أنهم أسقطوا الكلمة الأخيرة من العنوان، وهي: (على الشرط).

وفي أعيان العصر للصفدي^(٤) وبيعة الوعدة لسيوطي^(٥) وطبقت المفسرين للداردي^(٦) لم تذكر كلمة (حكم) في العنوان

ويصرّ صاحب كشف الظنون^(٧) على تسميته هذا الكتاب بـ: (بيان الرِّبط في اعتراض الشرط).

و العنوان المدون على غلاف النسخة (أ) هو: كتاب بيان حكم الرِّبط في اعتراض الشرط على الشرط بقى الدين سبكي

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٣٠٨/١٠

(٢) ٣٢٢/١

(٣) ٧٢١/١

(٤) ٤٣١/٣

(٥) ١٧٧/٢

(٦) ٤١٤/١

(٧) ٢٦١/١

بيان حكم الربط في اعتراض شرط علي بن شرف السبكي - بحمد نوره في سبب الصاعد

وموجود على طرة الكتاب أيضاً هذه مسألة اعترض على الشرط على الشرط، والكلام على ما يتعلق بذلك، تأليف شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي رحمه الله تعالى ويُسمى هذا الكتاب: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط. أما النسخة (ب) فهي ضمن مجموع ولم يكتب عليها عوال. توثيق نسبة الكتاب إلى مولاه.

لا شك في نسبة الكتاب لمولاه؛ وذلك للأسباب الآتية:

- ١- أن أكثر كتب التراجم نصت على أن من مصنفاته كتب. بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط^(١).
- ٢- أن القاسح صرح باسم المؤلف في أول كتاب فقال: قال سيده الشيخ الإمام العالم العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الحسن علي السبكي الشافعي قدس الله تعالى روحه.
- ٣- أن اسم المؤلف مكتوب على غلاف نسخة (أ)

المبحث الثاني: مهج المؤلف في الكتاب

من خلال تحقيقي هذا الكتاب فمت بتدوين بعض الملاحظات التي من خلالها أحدد أهم ملامح المهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه، وهي:

- ١- بدأ السبكي كتابه بمقدمة تبين أهمية هذه المسألة التي أوردها الكتاب، وهي مسألة اعتراض الشرط على الشرط؛ فقال: «أما بعد فإن مسألة اعتراض الشرط على الشرط تكمن فيها الفصحاء والتجاه، وهي مسألة مهمة

(١) يصر أعين العصر ١٣١٠، وطبعات شافعية الكبرى ٣٠٨/١٠، وحسن المحررة

٣٢٢١ ربيع الثوب ١٧٧٢، وصعدت معسرين ٤١٥، وتسبب الطوب ١ ٢٦.

يحتج إليها في تعيقات الطلاق والعتق وغيرها في مواضع من الكتاب العربي وفهمه، ولسان العرب^١

٢- ذكر السيكي في مقدمته - أيضاً - خلاف النجاة في تركيب هذه المسألة، والصحيح من ذلك، فقال: «وقد نقل ابن الدهد، موصي التحوي عن بعض النجاة أنه مع تركيبها، مثل أن تقول: إن دحيت الدار إن أكتت فأتت طالق، وقال كما لا يجوز مبدأ بعد مبدأ بغير عطف ويحبر عنهم بحبر واحد كذلك هذا والصحيح الذي أطبق عليه الجمهور جواز هذا التركيب، واما النظر في معناه، وما يقتضيه صيغة التحوي في استحقاق الخواب، وما يقتضيه الفقه والتحوي في ترتيب الشرطين، ومحتار أن الخواب لشرط الأول، وأنه يعتبر لوقوع الطلاق أن لا يتأخر الشرط الذي في الوجود عن الأول، بل قد أن يقاربه، أو يتقدم عليه، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك،^٢

٣- يظهر لي أن السيكي أن في مقدمته عن مهجته الذي سيسر عليه في حديثه عن هذه المسألة وطريقته في ترتيب المباحث التي يتعرض لها في هذا الكتاب، فقال: «وأما إن شاء الله أذكر لك في هذه الأوراق ما حصرتي في الكتاب العزيز من الآيات الشاهدة لذلك، وما ورد من شعر العرب وغيرهم، وأبطل كلام الفقهاء والنجاة في ذلك، ورحح ما نيسر لي ترحيحه إن شاء الله تعالى، وأبدأ بالآيات الكريمة تركاً وأدباً، وهي ثلاث، منها واحدة أراها هي العمدة في ذلك ودلائلها صحيحة عليه، ومنها آيتان استشهد بهما الفصلاء»^٣

٤- بدأ المؤلف حديثه عن هذه المسألة بذكر الآيات الكريمة التي يستشهد بها على المسألة، وعددها ثلاث آيات، وأورد القول في كل آية، مستوعباً كلام

(١) ينظر ص ٤٨٦ من التحقيق

(٢) ينظر ص ٤٨٦، ٤٨٧ من التحقيق

(٣) ينظر ص ٤٨٦، ٤٨٨ من النسخة

بناءً على حكم شرط في شرط على شرط سبكي - عجز د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

لحاجة حولها، ثم بين الرأي لرحح لديه في دحوها في المسألة م لا^١

٥- ذكر السبكي بعد ذلك بيتين من الشعر أحدهما يستشهد به على هذه المسألة؛ ولثاني منهما يذكر على سبيل تمثيل، لأن أدلة مؤلفه وفصل القول في هذين البيتين عما لا مزيد على ذلك^٢

٦- ذكر السبكي بعد ذلك بعض الأمثلة التي تكفي فيها الحجة، ومن جملة الأمثلة التي تكلم فيها لبحر في ذلك، من أحاديث إلى دعوتها إلى أحسن دليل^٣

٧ عرض السبكي بعد ذلك لمباحث الفقهية التي تتعلق بهذه المسألة، وأحوال الفقهاء فيها

وفد فصل القول في المسائل الفقهية، ذكرها أفواها العلماء واحسارهم، وانتأه في ثبوت المسائل يرى عنوانه في هذا القسم، ولم يذكر للمؤلف أنه لم يكن ناقلاً وحسب، بل كان يفتي لأقول، ويرجح ما يراه، معتمداً في ذلك على أدليل الصحيح^٤

٨- حرص المؤلف على نقل كلام العلماء في المسائل التي يتحدث عنها، وهذا يدل على سعة اطلاعه على كثير من المصادر، بدليل أنه اطلع على مسحيتين من كتاب سيويه^٥، ويص بعد نقله لخصوص العلماء على انتهاء النقل، مما يدل على لأمانة العمدة التي يتحلى بها السبكي

٩- كان المؤلف يشرح كلام العلماء، وخاصة ما ذكر من أقوال عن سيويه^٦، ومن يتأمل يرى أنه يشرح عبارة سيويه بدقة متناهية، وهذا يدل

(١) يقر من ص ٤٨٨ ٥٠٦ من تحقيق

(٢) يقر من ص ٦ ٥٠١ من التحقيق

(٣) يقر من ص ٥١٠ من التحقيق

(٤) يقر من ص ٦ ٥٣٩ من تحقيق

(٥) يقر من ص ٤٩ من التحقيق

(٦) يقر من ص ٤٩١ وما بعده من التحقيق

على سعة بده في علوم اللغة

١٠- ذكر أنسيكي ما عرّض له من فوائد، نحو قوله: «وهي فائدة» وهو أنه لم عدل عن (إن نصحت) إلى ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ﴾ وكأله - والله أعلم - أدب مع الله حيث أراد الإغواء^(١). وقل في موطن حر. «ويؤيد من هذه الآية فائدتان...»^(٢).

١١- سجع المؤلف في بعض الأحيان إلى طريقة السؤال والجواب. ليصر لحكم في ذهن القارئ، قال: فإن قلت: كيف تجب الإحلال مشروطاً بأهبة والإحلال المشروط بأهبة مشروط بالإرادة، وفي ذلك كونه جواباً لهم ومشروطاً بكل منهما، وهذه الشروط كالأسباب ولا يجوز أن يكون سبباً لمسبب واحد؟ قلت: لم أحل الإحلال الواحد مشروطاً بهما، وإن جمعت المشروط بأهبة مطلق الإحلال، والمشروط بالإرادة الإحلال المقيد المحمول جواب اهبة^(٣).

١٢- عرض المؤلف مسأله عقدية اتصى الأمر ذلك قاب «والآية الثانية أحد الفقهاء منها أن الثاني مقدم على الأول؛ لأن ردة الله تعالى قدعة وإرادة نوح الصبح حادثة وهذا جاء بحسب المادة لا بوضع اللفظ، وأيضاً فهذا على مذهب أهل السنة في قدم إرادة الله تعالى، وقد علم خلاف معتبره فيه^(٤).

١٣- شرح المؤلف ما عرّض له من كلمات غريبة في آليات الشعرية، نحو قوله: «ومثل هذا اليب مع سلامة عن ضرورة ما فيه أبو بكر بن دريد - وإن كان مولداً».

فإن عثرت بغدداً ن وأنت نفسي من ههنا نقولاً لا

(١) ينظر ص ٥ من التحقيق

(٢) ينظر ص ١٠٢ من التحقيق

(٣) ينظر ص ٥٠٦ من التحقيق

(٤) ص ٤ من التحقيق

سار حُكْمُ الرُّبْعِ فِي عَرَضٍ مِنْ شُرُوحِ عَنِ الشُّرُوحِ لِسُتَكْرٍ - نَحْوِ دَائِرِ هَيْمِ نَرْ سَابِمْ لِهَضْعَدِيَّةٍ

وَأَلَتْ مَعَاهُ نَجَتْ، وَلَا لَعَا مَعَهُ، لَا سَلَامَةَ،^١

١٤ - ذكر المؤلف شرحاً للأبيات الشعرية؛ قال عن لبيت اسابق،
فالبيت العربي أتى فيه بالشروط التي ريدته في إكمال لإغائة ولصرا، فإن
المستغث قد تكون استعائته لسعر شديد دهمه لا يستطيع رده، وقد يكون د
دون ذلك فقصد الشاعر. إن تستغيثوا ب عدم الأمر لعظيم المقطع بصركم
بصراً عظيماً، يعني فكيف فيما دون ذلك،^٢.

وقال أيضاً «وانظر إلى قوله (معادل عرّ زاه كرم) فسم يُقَيِّ هذا لشاعر
وحجاً من وجوه التمدح إلا ذكره ويدلغ فيه من جهة المستغث، لشدة الحاجة،
ومن جهة المستغث بصركم اعظم وجعلهم في معادل عر ميعه وريدة كرم،
تصير تلك المعادل العزيزة أعظم من وطافهم وتزيينها بذلك لتتبع في نفوسهم
ويكمل سرورهم»^٣

١٥ - ذكر المؤلف بعض المصطلحات الأصولية، وهذا يدل على سحره
في كل العلوم، وخاصة ما يتعلق بالفقه وأصوله، قل «ويسمى عند الأصوليين
مفهوم الموافقة قوله يقتضي إثبات حكم المنطوق به للمسكوب عنه بطريق
الأولى»^٤.

وقوله: «فهو المسمى عند الأصوليين مفهوم المخالفة»^٥.

١٦ - صرح المؤلف بصعوبة بعض المسائل أو دقتها، من ذلك قوله.
وأما مسألة الإيلاء والطلاق فمشكلة، وقصدت أحاول فيها مراعاً آخر غير ما

(١) بصر ص ٥٠٨ من التحقيق

(٢) بصر ص ٥٠٨ من التحقيق

(٣) بصر ص ٥١٠ من التحقيق

(٤) بصر ص ٥٠٩ من التحقيق

(٥) بصر ص ٥٠٩ من التحقيق

سبق^(١).

وقال أيضاً: «فهم يشكّل عب من المائل إلا مسألة لإبلاء، ولعل الله يفتح علينا بحلها بعد ذلك»^(٢).

١٧ - استطرد في بعض الأحيان، فذكر ما عرض له من فوائد.

قال «وقد خرجنا عن المقصود؛ طلباً للعائده»^(٣).

المبحث الثالث: مصادره

مما لا شك فيه أنّ السكي كان له اطلاع واسع على كثير من العلوم، ويتبين ذلك من كثرة المصادر التي رجع إليها، واعتمد في تأليف كتابه عليها، وهذه المصادر يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام.

١ - مصادر نحوية.

من الكتب النحوية التي صرح المؤلف بنقل عنها ما يأتي:

١ - لكتاب سيويه، وقد اطلع المؤلف على نسختين من الكتاب، وقد نقل عنه في أكثر من موضع^(٤).

٢ - لادكار باللسان الفقهية والفوائد النحوية لأبي القاسم الرحاجي، وقد نقل عنه نقلاً طويلاً في موضع واحد^(٥).

وقد نقل المؤلف أيضاً - أقوالاً وآراء معروّاة إلى بعض أئمة النحو، ونصوصاً كثيرة؛ دون التصريح بالكتب التي نقل عنها، وتفصيل ذلك ما يأتي

(١) يض. ص ٥٣٥ من التحقيق

(٢) يض. ص ٥٣٨ من التحقيق

(٣) يض. ص ٥٠٥ من التحقيق

(٤) يض. ص ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢ وعرف من التحقيق

(٥) يض. ص ٥١١، ٥١٤ من التحقيق

- ١- نقل عن الفارسي في أكثر من موضع^(١)
- ٢- نقل عن ابن مالك، وبالرجوع إلى كتب ابن مالك تبين أن هذا نقل من (شرح الكافية الشافية) ومن (السهيل)^(٢)
- ٣- نقل عن ابن السراج^(٣).
- ٤- نقل عن شيخه أبي حيان، وبالرجوع إلى كتب أبي حيان تبين أن هذا النقل من (التذيل والتكميل) ومن (الارتشاف)^(٤)
- ٥- نقل عن الأحفش^(٥)
- ٦- نقل عن أبي الحسن الأبهدي^(٦).
- ٧- نقل عن ابن الدهان، وبالرجوع إلى كتب ابن الدهان تبين أن هذا النقل من كتابه (الغرة)^(٧).
- ٢- كتب التفسير وأغراب القرآن
- ١- نقل عن الرمخشري، وبالرجوع إلى كتب الرمخشري تبين أن هذا النقل من كتابه (الكشاف)^(٨)
- ٢- نقل عن أبي اليقظة العكبري، وبالرجوع إلى كتب العكبري تبين أن هذا النقل من كتابه (التيبان)^(٩).

(١) ينظر ص ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٥، ٤٩٨، وغيرها من النسخ.

(٢) ينظر ص ٤٨٩، ٤٩٤، وغيرها من النسخ.

(٣) ينظر ص ٤٩٤ من النسخ.

(٤) ينظر ص ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، وغيرها من النسخ.

(٥) ينظر ص ٤٩، ٤٩٧، من النسخ.

(٦) ينظر ص ٤٩٨ من النسخ.

(٧) ينظر ص ٤٨٦ من النسخ.

(٨) ينظر ص ٥٠، ٥٠٢، من النسخ.

(٩) ينظر ص ٥١٤ من النسخ.

٣ مصادر فقهية

من الكتب الفقهية التي صرح المؤلف بسفل عنها ما يأتي.

- ١- كتاب الأم للشافعي^(١)
 - ٢- كتاب الميسط لعري^(٢)
 - ٣- كتاب الوجيز للفرالي^(٣)
 - ٤- كتاب المهذب بشراري^(٤)
 - ٥- كتاب الشامل لأبي اصباح^(٥)
 - ٦- كتاب النهاية (فدية المطب) (مدم حرمين الجويني^(٦))
 - ٧- كتاب الشافي للحرابي^(٧)
- وقد نقل المؤلف أيضاً أقوالاً معروفة إلى بعض أئمة الفقه، ونصوصاً كثيرة، دون التصريح بكتب التي نقل عنها، وتفصيل ذلك ما يأتي
- ١ نقل عن الشافعي، وبالرجوع إلى كتب شافعي بين أن هذا النقل من كتبه، (الأم)^(٨)
 - ٢ نقل عن المتولي، من كتبه، (التممة) وكان النقل بتواسطة من كتاب (العري، لمرالمعي^(٩))

(١) سطر ص ٥٢٧ من المحقق

(٢) يصر ص ٤١٧، ٤٣٢، ٤٣٣ من المحقق

(٣) يطر ص ٥٢٠ من المحقق

(٤) يطر ص ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥ من المحقق

(٥) يطر ص ٥٢٥ من المحقق

(٦) يصر ص ٥١٩ من المحقق

(٧) ص ٥٣٦ من المحقق

٨، ص ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٢، وعدها من المحقق

٩) يطر ص ٥١٧، ٥٢٨، ٥٢٩، وعدها من المحقق

٣- نقل عن الواقعي كثير من كتابه (لعزير: شرح التوحيز: المعروف بالشرح الكبير)^(١)

٤- نقل عن إمام الحرمين قولين من كتابه (نهاية المطالب)^(٢)

٥- نقل عن البعوي قولين^(٣)

٦- نقل عن الفاضل قولين^(٤)

٧- نقل عن القاصي حسين قولين^(٥)

٨- نقل عن الإمام ماسك قولاً واحداً^(٦)

٩- نقل عن الصيدلاوي قولاً واحداً^(٧)

١٠- نقل عن الشيخ أبي حامد الإسفراييني قولاً واحداً^(٨)

١١- نقل عن الجوري قولاً واحداً^(٩)

١٢- نقل عن الفوراني قولاً واحداً^(١٠)

(١) سطر ص ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، وعبره من التحقيق

(٢) سطر ص ٥٩، ٥٢١ من التحقيق

(٣) سطر ص ٥٧، ٥١٨ من التحقيق

(٤) سطر ص ٥٩، ٥٢٣ من التحقيق

(٥) سطر ص ٥٩، ٥٣٠ من التحقيق

(٦) سطر ص ٥٣٣ من التحقيق

(٧) سطر ص ٥٧ من التحقيق

(٨) سطر ص ٥٢٠ من التحقيق

(٩) سطر ص ٥٣ من التحقيق

(١٠) سطر ص ٥٣٢ من التحقيق

المبحث الرابع: شواهد

يُعدُّ السَّماعُ أوَّلُ الأدلة لثبوت الحقِّ اعتمدها السَّجدة في إثبات فواعدهم
الحوية وأحكامها، ويتمثل ذلك في الآيات القرآنية، وكلام العرب الفصحاء
الذين يمتنع بكلامهم شعراً وشراً، والمؤلف اعتمد على السماع كغيره من
لجنة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي

أولاً - الشواهد القرآنية

استشهد المؤلف بعشر آيات، وفصل القول في ثلاث آيات منها^(١)
ثبناً - شعر العرب.

ذكر المؤلف ثلاثة آيات، التي منها احتج بها، وهما قول الشاعر
إِنْ سَتَعْبَثُوا بِإِنْ تُدْعُوا تُجَدُّوا مَتَّ مَعْقِلُ عَوْزَاتِهَا كَرَمٌ^(٢)
وقول الشاعر

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٣)

والآخر ذكره على سبيل التمثيل؛ لأنَّ قائمه مؤنث، وفصل القول فيه،
وهو قول الشاعر:

فِي عَثْرَتٍ بَعْدَ إِنْ وَأَلَتْ نَفْسِي مِنْ هَذَا فَقُولاً لَا لَهَا^(٤)
لذا - الأقوال:

ذكر قولاً لعائشة رضي الله عنها، وهو رِثْتُ يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ^(٥).

(١) ينظر ص ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠١، وغيره من جمل

(٢) ينظر ص ٦٥ من التحقيق

(٣) ينظر ص ٥١٤ من التحقيق

(٤) ينظر ص ٥٠٧ من تحقيق

(٥) ينظر ص ٥٠٤ - "تحقيق"

- ٢- امتار السبكي بعرضه المفصّل بمسائل الفقهية المتعلّقة بهذه المسألة^١
- ٣- امتار ابن هشام بوضعه بضوابط من خلالها يتضح انقصود بقول النجدة (اعتراض الشرط على الشرط)^٢ بخلاف السبكي الذي انصب حديثه على الآيات التي يقل فيها إلتها من اعتراض الشرط على الشرط، وكذا الآيات لشعرية، وهن هي داحنة في هذه المسألة أم لا؟^٣
- ثالثُ موقف السبكي وابن هشام من هذه المسألة:
- إن المتأمل في كلا الكتبين يتيسر له أن السبكي موقفاً من بعض الشواهد التي يستشهد بها على هذه المسألة يختلف عن موقف ابن هشام، وبيان ذلك فيما يأتي.

- ١- آية احتلف السبكي وابن هشام حول الاستشهاد بها على هذه المسألة وهي قوله تعالى ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ﴿فَرَوْحٌ وَرُوحٌ وَجُتٌ نَعِيمٌ﴾ ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ لَيْمٍ﴾ ﴿فَسَمَّ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ لَيْمٍ﴾ ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذَّبِينَ﴾ ﴿أَصْلًا﴾ ﴿فَرُلْ مِنْ حَمِيمٍ﴾ ﴿وَتَضَلُّهُ حَمِيمٍ﴾^٤
- يرى السبكي أن هذه الآية هي العمدة في الاستشهاد على هذه المسألة، حيث قال: «وأبداً بالآيات لكرمة ترك وادباً، وهي ثلاث، منها وحده أراها هي العمدة في ذلك، ودلالتها صحيحة عليه»^٥.
- ثم أورد الآية بعد ذلك، ثم قل: «هذه الآيات أحسن شيء في دلالة

(١) بصر ص ٥١٦ - ٥٤ من التحقيق

(٢) بصر عبارات الشرط على الشرط لا. هـ / ص ٣٠ - ٣٩

(٣) بصر ص ٤١٨ - ٥١ من التحقيق

(٤) سورة الواقعة. آيات من ١٨ - ٥٤

(٥) بصر ص ٤٨٨ من التحقيق

سَأَلَ حُكْمَ الشَّرْطِ فِي الْمَعْرَضِ بِشَرْطِهِ عَلَى الشَّرْطِ بِشَرْطِهِ - حَقِيقٌ دُرٌّ هَيْمٌ نَسَبٌ بَصْعَدِي

عَنِ ذَلِكَ،^١

ثم أورد أقوال السحابة حول هذه الآية، ثم ختم الحديث عن المسألة بقوله: «وقال بعض السحابة إن: أمّا ريد لمطلقاً بمرة قولك، إن أردت معوله حل، المختصر إن كان من مقربين فحله روح وريحان وحنة نعيم؛ وهذا أظهر في اعتراض الشرط على الشرط،^٢

أمّا موقف ابن هشام من هذه الآية فمختلف، فقد قال «يس من اعتراض الشرط واحد من هذه المسائل الخمس التي سذكرها الشئ، أن يقترب بها تقديراً نحو: ﴿قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ مَقَاصِدِ الدُّنْيَا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾»^٣، على تعارض الشرطين...»^٤

ثم قال بعد ذلك: «فنجيب أن جواب " أمّا " ليس محذوفاً بل مقدماً بعضه على الآخر، فلا اعتراض»^٥

٢- باب اتفاق المؤلفين على عدم صحة الاستشهاد به

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾^٦

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَمَرَّةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَكَ لِسَبِيٍّ إِنْ رُدَّ إِلَيْكَ أَنْ يَسْتَبْكِكَ﴾^٧

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى يَنْقُومُ إِنْ كُنْتُمْءَ مِنْكُمْ بِأَلَاءِ اللَّهِ فَعَيْنُهُ

(١) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٢) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٣) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٤) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٥) من الآية ٣٤ في سورة هود

(٦) من الآية ٥٠ في سورة الأحزاب

تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ»^(١).

اتفق المؤلفان على أن هذه الآية ليست من اعتراض الشرط على الشرط، خلافاً لبعض النحاة؛ إلا أن السبكي وروى ابن هشام في عروصه للمداهب النحوية، وأقول النحاة فيها^(٢).

٣- آية اتفق المؤلفان في الاستشهاد بها على هذه المسألة

وهي قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣).

وجه السبكي للاستشهاد بهذه الآية بقوله: إذا لم تتمحص "إذا" نظريه وجعلت "الوصية" فاعل "كتب" وهو الوجه؛ وحذف كائنك قلت. كتب عليكم الوصية إن حضر أحدكم الموت. إن ترك خيراً، فيصير مثل قوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾^(٤) الآية والجواب ما دل عليه "كتب الوصية" وهو جواب لأول الشرطين، وجواب الثاني محذوف على رأي ومستغنى عنه على رأي^(٥).

وقال ابن هشام عن هذه الآية (روى آية أخرى على منذهب أبي الحسن - وجه الله - وهي قوله سبحانه وتعالى ﴿وَرَدَّ خَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةِ﴾ (فإنه رعم أن قوله حل ندوه: (الوصية للوالدين) على تقدير الفاء أي: فالوصية، فعلى مذهبه يكون ما نحن فيه، وأما إذا رفعت (الوصية) بـ (كتب) فهي كآيات السابقة في حذف الجوابين^(٦).

(١) من الآية ٨٤ في سورة يوسف

(٢) بصر ص ٤٩٩ - ٥٠٠ وص ٥٣٦ من التحقيق ١ اعتراض سند على السند لا

هشام ص ٣٣ - ٣٦

(٣) من الآية ٢٥ في سورة النساء

(٤) من الآية ٣٤ في سورة هود

(٥) بصر ص ٥٣٩ من التحقيق

(٦) حظر اعتراض السند على الشرط لأن م ٣٨ ٣٩

بيان حكم الرّبط في غير من يشترط على شرطه السبكي - مختار د. إبراهيم بن سالم العبدوي

وعقب ابن هشام بعد ذلك بقوله: وهذا موطن حصر لي قديماً، ولم أرها لغيري،^(١) قلت السبكي ذكره قبل ابن هشام، ولعل ابن هشام لم يطلع عليها عند السبكي

٤- في نظري أنّ كلا الكتّابين لا يعني عن الآخر، فكلاهما عرض للمسألة من جانب مهم، وإن كان السبكي بهذا الكتاب قد وجّه أبطار العلماء إلى مقدار التداخل بين علوم الشريعة بعمدة، والفقه بخصّة، وبين علوم العربية، فقد جمع مسائل فقهية مبنيّة على علوم العربية

لمبحث السادس: أثر هذا الكتاب فيمن بعده

لما لا شك فيه أنّ كتاب بيان حكم الرّبط في اعتراض الشرط على الشرط، للسبكي من المصادر المهمة لكثير من عرض لهذه المسألة، وقد وقعت على كتاب: البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) الذي عقد باباً للوع خمس والأربعين، في أقسام معنى الكلام، وتحدث فيه عن الشرط، وخصص له قاعدة فقال: «الحادية عشرة في اعتراض الشرط على الشرط، وقد عدّوا من ذلك آيات شريفة، بعضها مستقيم، وبعضها بخلافه»^(٢)

والتأمل في كلام الزركشي يظهر له حلياً تأثيره بهذا الكتاب ويكتب ابن هشام اعتراض الشرط على الشرط، فقد نقل الزركشي عنهما بوضوح كثيرة، لكنه لم يصرح باسمهما، ودلت أنّ الزركشي عرض هذه المسألة بذكره للآيات التي يقل فيها أحد من اعتراض الشرط على الشرط، ثم عقب ذلك بذكره لتنبيه في صياغة اعتراض الشرط على الشرط، وكان تأثيره بالسبكي وابن هشام واضحاً عند حديثه عن تلك الآيات وتفصيل ذلك فيما يأتي

(١) السبكي - مختار - ص ١٠٠ على شرحه (ابن هشام ٣٩)

(٢) بصر البرهان في علوم القرآن ٣٦٩

زحمتهم من إنشاء لو نزلوا لعدتنا الذين كفروا منهم عندنا البسمة (١) ، في هذه الآية نقل الرركشي كلام ابن هشام دون أن يصرح باسمه (٢).

ز- الآية السابعة: وهي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ مَالَهُ مَعْرُوفٌ﴾ (٣) ، في هذه الآية نقل الرركشي كلام ابن هشام بإجاز دون أن يصرح باسمه (٤).

ومن تأثر بهذا الكتاب - أيضاً - الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في كتابه: تفسير التحرير والتنوير، فقد قال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا﴾ (٥) ، «فتبين من جعل جملة (إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا) معترضة لهدد الآية لا يصح التمثيل بها لمسألة اعتراض الشرط على الشرط كما وقع في رسالة الشيخ تقي الدين لسبكي المحعولة لاعتراض الشرط على الشرط، وتبعه السيوطي في نفس السابغ من كتاب الأشباه والنظائر النحوية، ويلوح من كلام صاحب لكشاف استشعار عدم صلاحية الآية لاعتبار الشرط في الشرط فأحد يتكلف لتصوير ذلك» (٦).

(١) من الآية ٢٥ في سورة المصح

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦١، واعتراض شرط على الشرط لابن هشام ٣٨

(٣) من الآية ١٨٠ في سورة البقرة

(٤) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٧١، واعتراض شرط على الشرط لابن هشام ٣٨

(٥) من الآية ٥١ في سورة الاحزاب

(٦) ١- تفسير التحرير والتنوير ١/ ٩٠

القسم الثاني التحقيق

١- وصف النسختين الخطيتين المعتمدين في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين وفيما يأتي وصفهما.

١- النسخة الأولى:

هي من مخطوطات مكتبة الدكتور / نجم عبد الرحمن الخاصة، وهي من صورته عمدة شؤون المكتبات، في الجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة، وتحت مصادرها الرقم (٨١٩٧ / ٢٠).

وعدد أوراق هذه النسخة (١١) ورقة؛ وعدد الأسطر ما بين ٢٣ - ٢٩ سطراً، في اسطر الواحد خمس عشرة كلمة تقريباً، وقد كتبت بخط مشرقى واضح، واسم النسخ أحمد بن العجمي الشافعي^(١).

وكتب على غلاف هذه النسخة بخط صغير. (كتاب بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط لشمس الدين السبكي)

وكتب بخط كبير (هذه مسند اعتراض شرط على الشرط، والكلام على ما يتعلق بذلك؛ تأليف شيخ الإسلام قاضي القصبة تقي الدين أبي الحسن عبيد الكافي السبكي الشافعي رحمه الله تعالى، ويسمى هذا الكتاب: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط)

وقد عبرت هذه النسخة أصلاً، لخواص من نسقط أو الطمس

وقد رمرت هذه النسخة برمر (أ)

٢- النسخة الثانية

هي من مخطوطات مكتبة (كوبريني) في ستانبول في تركيا، وهي من صورته

(١) ينظر فهرس كتب سنة وسحر والصف في مكتبه الصغير - ص ١١٢ - ١١٣

مخطوطات في ستانبول - مكتبة في جامعة إسلامية: ص ٢٤٣ - ٢٤٤

عمادة شؤون المكتبات، في الجامعة الإسلامية، في المدينة امورة، وهي تحمل
لرقم (١٥٩٢) ونحو مصورته الرقم (٨/٤٣٢٨) في الجامعة الإسلامية.

وعدد أوراق هذه النسخة (٢٧) ورقه، وعدد الأسطر (٢١) سطراً، في
السطر الواحد إحدى عشرة كلمة تقريباً.

وقد كتبت بخط مشرقى واضح، ولم يذكر اسم النسخ، ولم يكتب
اسم الكتار على غلافها، فهي ضمن مجموع فيه عدة كتب، في أول صفحة من
هذا المجموع فهرس بأسماء الكتب التي يحويها هذا المجموع، وسمي لكتب في هذا
الفهرس بـ (رسالة في اعتراض لشرط على الشرط، لسبكي).

وهذه النسخة روجعت من قبل نسخها، فكان يستدرك ما سقط منها
فيكتبه في الحاشية، ثم يصع في هايته كلمة (صح)
وقد زهرت هذه النسخة بالزهر (ب)

المصحح المتبع في تحقيق الكتب.

كان منهجي في تحقيق الكتاب على النحو الآتي:

١- اعتمدت في تحقيق الكتاب، وإقامة نصه على النسخ (أ، ب) متعدد
النسخ (أ) عمدة في إخراج الكتاب، وقابيتها على النسخة الأخرى (ب)
مقابلة دقيقة، وقد أشرت إلى كل زيادة أصيبت إلى النسخة (أ)، كما أشرت
إلى مواضع الاختلاف والتحريف في كل مهما، وشرت إلى مواضع
السقط، وميزت النص الساقط بوضعه بين معقوفين هكذا [].

٢- كتبت النص وفقاً لنقواعد الإملائية الحديثة.

٣- صطت الآيات القرآنية الكريمة، وعروقتها إلى سورها، ورسمتها كما جاءت
في المصحف الشريف

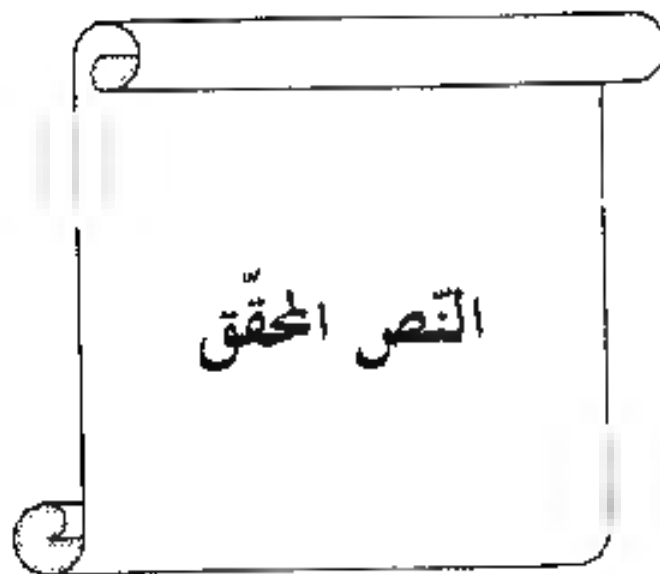
(١) فهرس فهرس كتب اللغة والنحو، الصوف في مكتبه مصعوب المصنوع في قسم

مكتبة جامعة الإسلامية - في عمادة شؤون المكتبات - في جامعة الإسلامية ص ٥٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - نُشْرُطُ عَلَى الشَّرْطِ لِمُسْتَحَقِّهِ - لِحَقِّقِي د. إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَالِمٍ الْمُعَاذِيَّ

- ٤- صيغت الشواهد الشعرية، والكلمات التي تحتاج إلى ضبط.
 - ٥- حرج الشواهد الشعرية؛ مع بيان بحر لبيت، وقائمه - إن أمكن - وشرحت المفردات الغريبة فيه، وأوردت بعض الكتب بحويه التي استشهدت به، مراعيًا في ذلك التسلسل لتأريخي لوفاء مؤلفيها.
 - ٦- وثقت الأقوال والآراء الواردة في الكتاب بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها فييسرت؛ وإلا فمن كتب نحو المعتمدة.
 - ٧- خرجت السائل الحويه، وذلك بالرجوع إلى مطامع من كتب النحو.
 - ٨- وثقت المسائل الفقهية، والنقول، وأقوال مذهب الأخرى التي ذكرها المؤلف.
 - ٩- شرحت الكلمات الغريبة في الكتاب، وذلك بالرجوع إلى المعجم النحوية.
 - ١٠- ترجمت للإعلام لدين وردت اسماءهم في الكتاب من كتب التراجم المعروفة.
 - ١١- أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات المخطوط بخط مانس أدام لكلمة التي تبدأ بها الصفحة؛ ووضعت بين معقوفين رقم الصفحة بجانب الخط المائل؛ مع الإشارة إلى وجه الورقة بالحرف (أ) والإشارة إلى ظهرها بالحرف (ب).
 - ١٢- ألحقت الكتاب بمجموعة من الفهارس المتبوعة بالارمة التي تيسر لإفادة من الكتب.
- وأخيراً، أرجو أن أكون قد وفقت في خدمة هذا الكتاب القيم، بهذا الجهد المتواضع الذي بذلته فيه، سائلاً ممن عرّ وجل أن يرفع به نسامين عامة، وطلاب العلم خاصة، وأن يجعله حلياً لوجهه الكريم، وآخو دعوا بأن أحمد لله رب العالمين





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيّدنا الشَّيخ الإمام العالم العلامة قاضي لقصة شيخ الإسلام [بقية
المجتهدين] ^(١) تقي الدين أبو الحسن عبي السبكي الشافعي قدس الله تعالى
روحه [آمين] ^(٢):

أما بعدُ فإِنَّ مسألة اعتراض لشرط على شرط تكتم فيها الفقهاء
والتحاة، وهي مسألة مهمة يُحتاج إليها في تعيقات الطلاق وعتق وشهرهم في
مواضع من لكتاب العرير وفهمه، ولسان العرب

وقد نقل ابن النجاشي ^(٣) الموصلي التحوي عن بعض التحاة أنه مع
تركيبها؛ مثل أن تقول إن دخت الذار ^(٤) إن أكلت فأنت طالق، وقال: كما
لا يجوز مبتدأ بعد مبتدأ غير عطف ويُعبرُ عنهم بخبر واحد، كذلك هذا ^(٥).
والصحيح الذي أطبق عليه الجمهور جواز هذا التركيب، وإلى النظر في

(١) ما بين العقوفين زيادة من ب

(٢) (تعالى) ساقطة من ب.

(٣) ما بين جمعوفين زيادة من ب

(٤) في كتبه السخيين من البرهان، وهو بصحيح؛ والصواب ما هو مثبت

ومن ذهب هو سعد بن مسعود بن عبي بن النجاشي التحوي؛ زيادة من ب؛ يعني
وأما زيادة معناه، ويمكن حر عمره بتوصيل، وعدم ذلك من ب؛ بقي منه سبع وسين
وخمسمائة؛ في مصنفه كثير؛ من شهره شرح لإصحاح وشرح الجمع، وكتب
المعبر في المعركة وهو مطروح - بطر - منه في رواية ٤٦٢، ووساره النعير
١٢٩، وبعده الروعة ٥٨٧

(٥) (أ) ساقطة من ب

(٦) بطر المعبر في شرح الجمع ٩٠ ب. نسخة الترتيب

معها، وما يقتضيه^(١) صراحة التحو في استحقاق الجواب وما يقتضيه انقضاء
والتحو في ترتيب الشرطين، والمحذر أن الجواب لشرط الأول، وأنه يعتبر
لوقوع الطلاق أن لا يتأخر الشرط الثاني في الوجود عن الأول، بل إذا
يقارنه، أو يتقدم عليه، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك^(٢)، وأما - إن شاء

() في أ بمضيه

(٢) أحسن الجواب في جواب المذكور، هل يكون بشرط الأول؟ أو الشرط الثاني؟.

فذهب ابن الشجري إلى أن الجواب بشرط الأول، تقدمه على الثاني قياساً على مسألة
جواز الشرط والعسمة، فإن الجواب يكون بمقدم منهما؛ وعلى هذا فإن تولى شرط
فالحكم عنده أن يكون الجواب لأوهم، يكون الشرط الأول وجوبه جواباً بشرط
سواء وإن كان جواب بشرط الأول فإنه في بية الأخير يكون واجب وجوبه،
ويكون الشرط الثاني في بية مقدم فهو الأول في معنى

وذهب المعكري إلى أن الجواب بعد كونه بشرط الثاني؛ لأنه صار حاداً بين الشرط الأول
والجواب المذكور فكون الجواب به، لأنه محذور له، وجواب الأول بشرط الثاني وجوبه
ونابع الرضي من الشجري في أن الجواب بشرط الأول، ولكن جواب الشرط الثاني عند
الرضي يحذف من عيه ما كور وسر شرط الأول وجوبه جواباً شرطي كما هو رأي
ابن الشجري؛ وذلك بموجب الشرط الذي يجره عليه، ودين جواب الشرط الأول
وجوبه شرطي وسبق من هـ م من الشجري والرضي في أن جواب المذكور بشرط
الأول وذهب من ماليت إلى أن جواب المذكور بالأول كما هو منه، ولكن
الشرط الثاني لا جواب له لا المذكور ولا مقدراً، لأنه مقيد بالأول فكيف يمكن وقوعه
موقعه؛ فإن، إن ركب من سبقت طوق كان الجواب الأول، وبني مقيد بالأول

كما رأينا، والمعنى أن كيب لاسية فالتصو، حذر سيوطي والأشعري ما ذهب به
ابن مالك بطر في هذه المسألة؛ أماني ابن الشجري ٣٦٧، والبيه المعكري ٢٠٥٠،
وشرح الرضي على الكافي ١٥١٤، وشرح الكافي بسنده لا، ماليت ٣٤٤، وجميع
٤٢٢٧-٣٣٩، وشرح الأشعري ٢٣٥، وأصول الفقه من حنفيين، وأصول
ناصر كبريتي ٢٨٥-٢٩١، وجملة الشرح عند ساحة العرب سبستان ٤٢٠-٤٢٨.

بما أنكم مرتبطون في أكثر من شرط على لفظ "بشأنكم" - عقيب ذلك فهم ليسوا باسم الله تعالى

الله أذكر بك في هذه الأوراق ما حصري في كتاب التعبير من آيات الشهادة لذلك، وما ورد من شعر العرب وغيرهم، وأبطل كلام الفقهاء واتحاد في ذلك، وأرجع ما تيسر لي تروحيته إن شاء الله تعالى، وأبدأ بالآيات لكرامة تبرك وأدب، وهي ثلاث. منها واحدة أراه هي العمدة في ذلك، ردالتها صحيحة عليه، ومنها آيتان استشهد بهما الفضلاء، فأقول وبالله المستعان

الآية الأولى وهي العمدة قوله تعالى ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ هروء وَرَتَحَانُ وَحَسْتُ نَعِيمٍ ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّعِيمِ﴾ ﴿فَسَلِّمْ لَهُ﴾ ﴿مِنْ أَصْحَابِ النَّعِيمِ﴾ ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَدِّبِينَ﴾ ﴿فَتُزَلُّ مِنْ حَمِيمٍ﴾ ﴿وَتُضْلَىٰ غَيِّمٍ﴾ ﴿١﴾.

هذه آيات أحسن شيء في الدلالة على ذلك، فلأبر على القارسي^(٢)، وقد اجتمع لها شرطان وجواب واحد، فليس يجوز أن يكون جواباً لهما، أو جواباً لـ "أما" أو لـ "إن"، فلا يجوز أن يكون جواباً لهما، لأنهما بر شرطين لهما جواب واحد، ولو جاز هذا لجاز شرط واحد له جوابان، وهذا لا يكون جواباً لـ "إن" دون "أما"، لأن "أما" لم تستعمل بغير جواب فيجعل جواباً لـ "أما" بل "أما" وما بعدها جواباً لـ "إن".^(٣)

(١) سورة الواقعة، الآيات من ١٨-٤.

(٢) هو لإمام أبو علي الحسن بن علي بن محمد القاسمي مشهور في النحو على الأرجح ومن السراج فرع فيه وإليه سبقت الإشارة من لاميده بن جني، وأبو الحسن الأتعي، وأما طبع العبارة وغيرهم من مصنفيه حجة ولا يصدق التعدي، والتعريف على كتاب سبويه، وغيره كثير، توفي سنة ٨٣٧ هـ يصر في ترجمته: يناء برزاه ٨٣٨ هـ، وشبهه التعبير ٨٨٣، وعليه انوعه ٤٩٦.

(٣) في - وهذا لا يكون ولا يكون جواباً لـ "إن".

(٤) الحسن موجود يسمى في بعض كتب النحويين في شرح لاري - لشكته (إعراب).

الاسم (يقصده الشرح) ٦٨ (١٩٨)، جواب "إن" ولا يكون جواباً لـ "أما" لـ

وقال ابن مالك^(١) في توالي الشرطين. «الجواب لأوهما»^(٢) فإذا كان أول الشرطين "أما" كانت أحق بذلك من وجهين:
أحدهم أن جوابها إذا انفردت لا يُحذف^(٣) أصلاً. وجواب غير إذا [٢/ب] انفردت يُحذف^(٤) كثيراً^(٥).
الثاني أن "أما" قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فهو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً و "ن" ليست كذلك^(٦) انتهى كلام ابن مالك.

= جواب "أما" لا يحذف في حال السعة ولا حيز، وجواب "ب" قد يحذف في الكلام في نحو أظن أن فعلت، ولا أن "أما" وجوابه سئغي فم عر جواب - اجمء كـ اسمي عن جواب اجمء بفوزم بت ظم، عر جواب - أن فعلت وفي كتابه تعليقته على كتاب سيبويه بشر آخر قريب من هذا فمن أراد الاستزادة فليرجعه في ١٧٢، ١٨٦ وكلام ابن عني الفارسي موجود ضمنه في كتاب البراء في علوم القرآن سرر كشي ٣٦٩٢ وهو مقبول عن هذه الرسالة، ونقل محمي كلام الفارسي السابق مع تغيير في بعض العبارات شرح مقصوده في دريد ٢٠٢

(١) هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك بطناني جتني لاندسي لأصله من ديس ديسو، من النحاة، وحقق السعة في مصنفه كثيرة، منها التسهيل، وشرحه، وشرح الكافية السافية، وألفه توفي سنة ٦١٢ هـ بصرى بخرم في بصرة بغير ٣٣٠ وعية البرعة ١٣٠

(٢) من العبارة في شرح الكافية السافية ١٣٤٦: وقد بضم ب جواب لأول سريين سواليين، نحو قوله يعني **«إلا أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم»**

(٣) في ب لا تحذف، وهو بصحيف.

(٤) في ب تحذف، وهو بصحيف.

(٥) في شرح الحلية الشهيرة ١٧٣، ١٧٤: سديس وحذف ما عهد حذفه من من حذف ما يُعهد حذفه.

(٦) شرح الكافية السافية ١٦٤٨، ١٦٤٧

بِأَنَّ حُكْمَ لَزْمِهِ فِي غَرَضٍ بِشَرْطِ عَنِ شَرْطِ بَسْمَلِكِيٍّ - تَحْقِيقُ ذَلِكَ بِمَعْنَى نَسْبِهِ إِلَى نَسْبِهِ

فَوَاقِي الْفَارِسِيِّ فِي كَوْنِ أَجْوَابِ لَمْ أَفَ . وَقَدْ سَبَقَهُمَا إِلَى ذَلِكَ إِمَامُ
الْبَصْرَةِ سَيُوه ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - [فَقُلْ] ^(٢) فِي كِتَابِهِ، فِي بَابِ يَذْهَبُ فِيهِ
الْخَرَاءُ ^(٣) . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ
أَصْحَابِ الْيَمِينِ ^(٤) فِيمَا هُوَ كَقَوْلِكَ أَمَّا عَدُوٌّ هَذَا دُونَكَ وَحَسْبُكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرَمْ
بِهَا، كَمَا حَسِبْتَ فِي. أَمَّا ظَالِمٌ لَنْ يَفْعَلَ. ^(٥) انْتَهَى كَلَامُ سَيُوه.
وَفِي كِتَابِهِ ^(٦) بَعْدَ هَذَا. وَأَبُو أَحْمَسٍ ^(٧) بِرَأْيِهِ جَوَابًا لِكُلِّمَا حَمِيمًا، وَلَا يُحْتَرِ
ذَلِكَ إِذَا جَرَّمَ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْجَوَابُ لِلْجَوَابِ ^(٨).

(١) هُوَ نَسَبُ سَيُوه، أَبُو بَكْرٍ عَمْرُو بْنُ عَمْرٍاءَ بْنِ قَتَرٍ كَتَبَ أَعْلَى سَائِرِ الْمَجَازِ بِعَدِّ الْفَخْرِ،
أَحَدُ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى الْخَلِيلِ، وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو، وَبُرَيْسُ بْنُ عَمْرِو، وَنُسَبُوهَا وَنُسَبُوهَا عَنْ الْأَحْمَسِ الْأَكْبَرِ
وَعَمْرٍو، وَأَحَدُ عَنْ الْأَحْمَسِ الْأَوْسَطِ وَفَطْرُوهَا صُنْعُ كِتَابِهِ مَشْهُورٌ الَّذِي مِمَّنْ سَبَقَهُ فِي
مَنْدُوحٍ، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ بَرَقِي سَنَةِ ٨٠ هـ تَنْظُرُ تَرْجُمَهُ فِي تَحْقِيقِ الْمَحَوِّثِ
الْبَصْرِيِّينَ ٦٣ وَبِإِسَاءِ بَرُو ٢٥٦ ٣٤٦، وَبِإِسَاءِ التَّعْيِينِ ٢٤٢.

(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٍ مِنْ ب

(٣) عَمَّا فِي الْكِتَابِ ٧٤ ٣ (عَدُّ بَابٍ يَذْهَبُ فِيهِ الْخَرَاءُ مِنْ الْأَسْمَاءِ كَمَا ذَهَبَ فِي تَأْوِيلِ
وَكَانَ وَشَاهِدُهُمَا)

(٤) صُورَةُ الْوَاقِعَةِ، الْآيَةُ ٩٠، ٩١

(٥) الْكِتَابِ ٧٩ ٣

(٦) هَذَا لِقَوْلِهِ يُؤْهِمُ أَنَّهُ يَقْصِدُ كِتَابَ سَيُوه، وَبِمَعْنَى كِتَابِهِ وَبِمَعْنَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمٍ
الْأَحْمَسِ الَّذِي تَحْقِيقُهُ بِكِتَابِهِ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِبَصَرِ الْعَبْقِيَّةِ عَلَى كِتَابِ
سَيُوه ١٨ ١٢ حَاشِيَةِ رَقْعِهِ (٥)

(٧) أَبُو أَحْمَسٍ هُوَ سَعْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْحَاشِي، الْمَعْرُوفُ بِالْأَحْمَسِ الْأَوْسَطِ، أَحَدُ عَنْ سَيُوه
وَبِإِسَاءِ التَّعْيِينِ، وَأَحَدُ عَنْهُ بِوَحْدِهِ السَّجِسْتِي، وَهُوَ بَصْرِيٌّ يَذْهَبُ، لَكِنَّهُ مِنْ
كَثِيرٍ إِلَى أَسْهَبِ الْكُوفِيِّ، مِنْ مَصَافَاتِهِ مَعْنَى التَّعْيِينِ ٢٠ ٥ هـ تَنْظُرُ تَرْجُمَهُ فِي
تَحْقِيقِ التَّحْقِيقِ الْبَصْرِيِّينَ ٦٦، وَبِإِسَاءِ بَرُو ٢٥٦ ٣٦، وَبِإِسَاءِ التَّعْيِينِ ٣١

(٨) هَذَا النَّصُّ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي صَدَقَ كِتَابُ سَيُوه وَفَدُّ شَرْحِ كِتَابِهِ وَفَدُّ مَوْجُودٍ =

وفي نسخة أخرى زيادة على هذا: «وسيؤيه يجعله جواباً لـ "أما" ويؤوب عن جواب "إن" لأن الصدر لها، ونظيره تقدم القسم وتأخره، انتهى.

فقول سيؤيه هو كقولك: (أما غداً فلت ذلك) يقتضي أن الجواب لـ "أما" ويقتضي أن الشرط الذي وقع بين "أما" وجوابها كالطرف في قولك (غداً) فيكون تقييداً له، ولا يجوز أن يكون (غداً) معمولاً لما بعده؛ لأن ما الجراء لا يتقدم معمول ما بعدها عليها، فكذلك الشرط الواقع بينها وبين "أما" لا يجوز أن يكون متعلقاً بما بعده، ويصير هذا الكلام في قوة قولك: مهما يكن من شيء، على تقدير كونه من المقربين فيه رُوح، أو فجراؤه رُوح، كأنه قال: إن كان من المقربين فمهما يكن من شيء فروح، وفي هذا عموم ثبوت الروح على كل تقدير بعد ثبوت كونه من المقربين، وهذا أفخم وأحسن من أن لو قلنا: مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح؛ لأن هذا ليس فيه عموم ثبوت الروح بل هو مطلق على تقدير كونه من المقربين، والعموم في حصول تلك الشرطية على تقدير هذا دون الأول.

وقول سيؤيه^(١): (وَحَسُنَتْ.... إلى آخره)^(٢) أي: لأن فعل الشرط ماضٍ

^(١) في نسخة (أ) و(ب) يظن الكتاب ٧٩/٣، حاشية رقم (٤) والمضارع أيضاً موجود في شرح الكتاب بسري، رساله دكتوراه، جمع بين سيد جلال جوده، المجلد الذي ٤٢٨، وموجود أيضاً باختصار في التعليل على كتاب سيؤيه ١٨٦/٢.

(١٦) الكتاب ٧٩/٣.

(٢) قال أبو علي العارضي تعليقاً على هذا الكلام «قوله وحسنت» لأنه لم يُجرم بها كما حسنت في قوله ب ظلم إن همت "أي حسن" إلا ما يؤوله تعالى "إن كان من أصحاب اسمين) جواباً في اللغز؛ لأنه غير مجزئ، كما أن قولك أنت ظالم قد دُرُ مُقدم على الجملة التي تكون جواباً للسطر، فكذلك قوله تعالى وأما مع ما أتت به يدل على جملة التي تكون جواباً، كما دُرُ: أنت ما لم عنه؛ كأنك قلت: مهما يكن من شيء فسلامت إن كان من أصحاب البصير فسلامت، إلا أنك استعيب عنه دلالة

۱. "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)
 ۲. "الحمد لله رب العالمين" (Praise be to Allah, the Lord of the worlds)
 ۳. "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet)
 ۴. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۵. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۶. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۷. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۸. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۹. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۱۰. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)

(بسم الله الرحمن الرحيم) (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful)

۱. "الحمد لله رب العالمين" (Praise be to Allah, the Lord of the worlds)
 ۲. "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet)
 ۳. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۴. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۵. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۶. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۷. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۸. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۹. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)
 ۱۰. "والله اعلم بالصواب" (And Allah knows the right answer)

وقوله (وينوب عن جواب "إن") لا ينافي تقديره محدوداً، ويكون أراد
بالتبعية الدلالة، أو يكون سيوييه أعطى لثبابة حكم المحدوف لزوم مضي فعل
الشروط، لا بد من سلوك أحد هذين الطريقين
وقوله: (لأن الصدر لها) أي: لـ "أمّا"
وقوله: (وبطوره تعدل القسم وتأخره) أي: أن القسم إذا تقدم كان
الجواب له، وإذا تأخر كان الجواب لمشروط^(١)، فروع الصدر^(٢)

(١) في ب بشرط

(٢) إذا جمع شرط رسم سعي الجواب بتقديم مضمناً عن جواب متأخراً يريد العادة
بالتقدم، ويوقع الآخر حشو مع دلاء جواب بتقديم عليه؛ فمثل هذه الشروط إن قام
به والله أكرمه، وإن لم يقدم القسم والله إن قدم به لأكرمه؛ هذا إذا لم يقدم عليهما
أو غير ذلك تقدم عليهما أو غير ذلك ثلاث أقوال

الأول جعل الجواب للشرط مضمناً بعد أو تأخر، وحذف جواب القسم؛ مثل ذلك يريد
والله ب هم يكرمك، ويريد إن يقدم والله يكرمك، فجواب القسم محذوف في الثاني؛
سواء جواب شرط، وإنما جعل جواب بشرط مع تقدم ذي الخبر؛ لأن تقدم سقوطه
مُحْضَرٌ بمعنى الجملة التي هو منها، ومدير سقوط القسم غير محل؛ لأنه مسوق لترك التوكيد
وليسع عن التوكيد سائق ومن قال في القوم سيوييه فإنه من ٣٨٤: (وتغور)
والله ب زبي لا آئت؛ لأن الكلام مني عني "ب" لأرى أنه حسن أن نقول ب و ب
إن تأتيت، فالقسم هاهنا محو، فإنه بدأت بالقسم م يحرق لأن يكون عليه، ومن
ذلك أوجب جعل جواب لمشروط مع تأخره في شرح السهل، وشرح كونه وحذف
ذلك في خلاصه

الثاني جواز اعتبار القسم والعادة، أي من ذلك يثبت بين الخجب، ومن هشام
الثالث جواز اعتبار القسم والعادة، لأن ذلك غير مفرد فيجب إعادته؛ لأن جواب القسم
لا يكون مفرداً، وهذا القوم فيه نسبة لعول الثاني، وهذا رأي الرضي
وهذا قول أحد الجواز مع الجواب والإعاء كل من القسم، انتهى ذكره النسوي و

بسمه رب

يُزَادُ حُكْمُ بَرْتَقُطٍ فِي اعْتَرِضَ لَشَرْطٍ عَلَى لَشَرْطٍ سُسْكِيٍّ - عَقِيْبُ ذِي بَرَاهِمٍ بِنِ سَلَمَةَ لَعَا عَدِيٍّ

وَأَمَّا كَوْنُ لِقَسَمٍ إِذَا تَوَسَّطَ هُنَّ يَقْدَرُ حَوَابُهُ مَحْدُوْفٌ، أَوْ تَقْوَلُ. أَنَّهُ لَا حَوَابَ لَهُ. فَيَسَّ فِي هَذَا الْكَلَامِ تَعَرُّضٌ لَذَلِكَ. وَقَدْ قُلَّ سَيُوبُهُ. (إِنَّكَ تَقْوَلُ أَنَّ وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِيَتْكَ، فَالْقَسَمُ هَاهُنَا مَعْنَى^١ هَذَا لَفْظُهُ، وَهُوَ يَقْتَضِي: أَنَّ لِقَسَمٍ إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَ حَبْرٍ وَدِي حَبْرٍ يَسْعَى، وَكَذَلِكَ قُلَّ بِنِ سَرَاحٍ^٢ قَالُوا - يَعْنِي التَّحْدَةَ - الْيَمِينِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَلْفَيْتُ، لِحَوْ قَوْلِكَ زَيْدٌ وَاللَّهِ يَقْوَمُ، وَكَذَلِكَ رُبْدُ حَلَفٍ صَادِقًا قَائِمًا^٣، انتهى

وَهَظَاهِرٌ لِلْعَوْدِ: أَنَّهُ لَا حَوَابَ لَهُ أَصْلًا مِنْ حَيْثُ الْبَقْطُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ مَعْنَى مُرَادًا

وَأَمَّا لَشَرْطٌ إِذَا تَوَسَّطَ فَكَلَامٌ بِنِ هَاتِ أَيْ مُسْتَعْيٍ عَنْ حَوَابِهِ^٤،

== نَظَرُ فِي هَذِهِ أَسْأَلُهُ الْكَافَّةُ ٢٢٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢، ٢١٦، وَشَرْحُ الْكَافَةِ الشَّامِيَّةِ ١٨٨٦، ١٨٩، ١٦١٥/٣، ١٦١٦، وَشَرْحُ نَرْصِيٍّ عَلَى مَكَايِفِ ٤، ٤٥٥، ٤٦٠، وَتَوْصِيحُ مَصَابِيحِ وَبَسَائِكِ مَشْرُوحٍ أَلَيْهِ اسْمُكَ ٣، ١٢٨٩، ١٢٩٠، وَالصَّرِيحُ ٤، ٣٩٨، ٢٩٩، وَفَسَّحَ ٤، ٢٥٠، وَأَسْلُوبُ الْقِسْمِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ مَعْنَى شَرْحِي حَذَابُ الْعَرَبِ الْكَرِيمِ ٢٦

() الْكِتَابُ ٨٤١٣

(٢) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلِ بْنِ الشَّرْحِ التَّحْوِيْلِيُّ النُّعْمَانِيُّ، أَحَدُ عَنْ مَسْرُودٍ وَالْأَحْبَابِ، وَاحِدٌ عَنْهُ أَبُو حَاجِيٍّ وَابْنُ سَعِيدٍ وَسَيَرَتِي وَالْفَرُوسِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ مُصَنِّفِيهِ الْأَصُولِ، وَمَوْجَرٍ، وَشَرْحِ كِتَابِ سَيُوبِيَّةٍ وَغَيْرِهِ نَوَافِيسُ ٣١٦ هـ تَنْظُرُ فِي رَحْمَةِ فِي سَهْلِ الرَّبِّ ٤٥٣، وَبَسَائِكِ شَعْبِ ٣، ٣، وَبَعْدَهُ الْوَعْدُ ٩

(٣) مِثْلُ عَيْنِ هَذَا التَّصَرُّفِ فِي الْأَصُولِ، تُكْتَبُ وَفَقْدَ عَلَى شَرْحٍ حَرِّ - يَظْهَرُ فِي أَنَّهُ مَقْصُودٌ هُوَ «لَمَّا كَانَ الْبَعْثُ يَحْتَمِلُ نَهْجَ رَرْطٍ؛ مَعْرِضٌ بِبَعْضٍ، وَكَأَنَّ مَعْنَاهُ مِمَّا يَكْرَهُ عَيْنِي قَوْلُكَ بَعْدَ اللَّهِ، وَإِنْ جَعَلْتَ حَوَابَ لِقَسَمِهِ بَيْنَ الْإِثْمِ فَجَعَلْتَ بَيْنَهُ - يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا وَرَرْطٍ، وَتَقْصُرُ الْعَيْنُ، وَكَذَلِكَ، لَا تَقْمُ يَحْتَمِلُ اللَّهُ لَأَمِيْنٍ، تَرِيدُ فَيَعْنِي اللَّهُ كَرَامَتَهُ، وَحَلَلَهُ اللَّهُ لَا سَهْلَ» ٩٨٢

(٤) يَنْظُرُ فِي شَرْحِ الْكَافَةِ الشَّامِيَّةِ ٣، ٤٠٦، وَتَسْهِيلِ الْعَوَالِدِ ٢٣٩

وطاهر هـ أنه لا جواب له. وظهر كلام سيويه أنه محذوف^(١)، وهـ تـي نفسه
أبو حيان^(٢) عن غير ابن مسك^(٣)، لكن كيف تقدّره^(٤) إذا قلت: والله إن جنتي
لأكرمك^(٥) هل تقلّر. إن جنتي لأكرمك، أو: إن جنتي هو الله لأكرمك^(٦)، وما
حكاه عن كتاب سيويه من قول الناقل عنه أنه يجعل جواب "أما" يوب عن
جواب "إن" يقتضي الأول ويؤي منحه في الشرط مع الشرط.

وما حكاه من كلام الفارسي من جعل "أما" وما بعده جواباً لـ "ن" محتمل
للتأني. ولأن يريد ترك الجواب بالكنية فلا تقدير، فصارت ثلاثة
احتمالات، أحدها أن لا يُقدّر جواب محذوف^(٧) كما يقتضيه كلام ابن مالك
الثاني أن يقلّر مثل جواب السابق فقط^(٨) كما يقتضيه كلام الناقل عن
سيويه، وإن كان ذلك مفيداً بالقسم، أو بشرط الأول لكنه من حيث المعنى
لا من حيث الصّاعة الثالث: أن يُقدّر مصمّون الجملة التي توسط الشرط بين
حرفيها^(٩)، وهو الذي يقفه أبو حيان

(١) مهم هـ من كلام سيويه فإنه قال ٣ ٨٤ «لا يرى أنه محذوف أن تقول أن والله تـي

أنت، فالقسم هـ هـ هـ ورد ثلاث بقسم هـ هـ، لا أن يكون عليه»

(٢) هو عمه من يوسف بن عبيد بن يوسف من حبان لأن عبيد يلقب بأمر مدني، من كبار

العلماء بالعربية و تفسير و حديث و التراجم و النحوت، له مصنفات مشهورة: منها سحر

خيوط، والأرساف، و التبيين و السكبين؛ توفي سنة ١٧٤٥ م سطر به جمه في: بشارة التعبير

٢٩٠، و عليه السهية ٢٨٥١٢، و عليه البرعة ١ ٢٨.

(٣) بصر التدين و السكبين ج ٨، ٣٤ ١

(٤) في م تقدّره

(٥) في م لأكرمك.

(٦) في م هـ بن معمر من هـ قص و ستر كه مصحح نسخ

(٧) في م هـ بها؛ وهـ صحيف

ومثل هذه الاحتمالات الثلاثة عكس أن تأتي^(١) في توسط تقسيم إذا قبل بأنه يُقدَّر به جواب محذوف وقد بان لك أن الآية على مذهب سيويه ظاهرة بالدلالة، لا اعتراض الشرط على لشرط، وإنما على مذهب الأخفش فيحتمل أن يكون كذلك أيضاً بأن يجعل لشرط معترضاً غير مقدر دخول الداء عليه، فإنه لم يصرح بذلك في كلامه، وإنما قال إن الجواب هما فلا يكلف سيويه [٣/ب] إلا في ذلك، ويحتمل أن يقدر الداء داخلة على لشرط وحينئذ يكون هو الجواب "أما" مع جوابه، وهذا ينقص قوله: إن الجواب لهما، فيبغى أن يطرأ هذا الاحتمال من كلامه، لكي قلت: لأن الشئح أبا حيان قال: (إن مذهب الأخفش^(٢) أن الجواب لـ "أما" واشترط معها، والأصل مهمم يكن من شيء قد كان من المقربين فروجاً ثم أبيت "أما" مدب "مهمم" والفعل الذي بعده، يصور: أما فإن كان من المقربين فروجاً [ثم قدمت "إن" والفعل الذي بعده، أما إن كان من المقربين فروج، انتهت داءان فأبيت إحداهما عن الأخرى^(٣)

قال أبو حيان: وهذه تقدير باطلة لا دليل عليها^(٤)، قلت إن لم تكن هذه التقدير^(٥) من كلام الأخفش بل قد غيروا توجيهها لمذهبهم فهي باطلة، لأن قوله لا يدل عليها، بل ينافيها، لأن عليها لا يكون الجواب لأحير هما بل

(١) في - أ. ب.

(٢) يطرأ مذهب الأخفش في عرب القراءات مجاز ٤ ٣٤٥، والمصدر ٣ ٢٣٥ والبحر ٩٥/١٠.

(٣) في - أ. ب. بين المقامين ساقط، وسدس كنه مصحح نسخة

(٤) يطرأ الأوشاش ٤/١٨٩٤، (تفسير) مكسب ٥٧، ٩٩ (

(٥) نصر النصارى في مدح ج. ٩٩، وهذا كنهها مدح محبة، مع ذلك هي ناصه لأنه يرم على ذلك الجواب من أن عدم دفعه أو تصحيحه لأن جواب الشرط، وذاك غير محذوف وهو لا يجوز حذف على صحة التقدير لأب.

(٦) في كلك السخمين (مقادي) وهي تصحيف، والصواب ما هو مثبت، ودد في عن أبي حيان هك

لـ "إن"، وهو جواب لـ "أما" (١) ولو انزعم ذلك وقدر استقدير (٢) المذكورة م يكن على بطلانها دليل إلا أن كلام سيويه أبين وأحس، وهو مخالف ه والمعاد، فإن صح قول لأخفش هذه التقدير (٣) خوت الآية على مذهبه من أن تكون من باب اعتراض الشرط على الشرط، ولا فهي منه كما هي على مذهب سيويه، ولقد كنت أظن أن هذه التقدير (٤) المذكورة عن لأخفش هي الصحيحة وأنها لازمة لقول سيويه، وقوله: (أما غداً فست ذلك) وتشبيهه الشرط بالظرف فهت ما قدمت من المعنى، وهو قريب من قول ابن مالك: إن الشرط تنويع الحال، فإن الحرف وظرف متفرد كلهم مفيد لشرط لأوّل، دخل في حيزه، متقدم على جوابه، فإن قلت قد نصّ النحاة (٥) على أن ما يبي "أما" مقدم من تأخير وأن حقه أن يكون بعد الفاء، وذلك يقتضي أن الشرط المذكور حقه أن يكون مؤخراً بعد الفاء قلت: إنما مرادهم بذلك إذا كان أسّي يبيهاً داخل في جوابها، مثل قولك: أما زيد فمطلق، تقديره: مهمم يكر من شيء فريد مطلق، وهاها الشرط ليس داخل في جوابه، بل يبيها، مهم لا يبيها أن يطبق أن ما يبيها مقدم من تأخير، لأنه مقتضى بالشرط، واعتذر أن الشرط من تنمته؛ وهذا كنه أيضاً فهمه من كلام سيويه - رحمه الله تعالى ورصي عنه - فكم من فريد في كلامه الوجيز كالذهب البرير، وما ذكر أبو الحسن لأبي (٦) ليس محالاً

(١) في كت السخين (م) وهي مشهور من السخ والصواب هو متب

(٢) في كت السخين (التقدير) وهي تصحيف، والصواب ما هو مثبت بوروذه في نس ب حان هكذا

(٣) في كت السخين (التقدير) وهي تصحيف، والصواب ما هو مثبت بوروذه في نس ب حان هكذا

(٤) في كت السخين (التقدير) وهي تصحيف، والصواب هو مثبت بوروذه في نس ب حان هكذا

(٥) ينصر حتى لذي ٥٢٦، والنسخة ج ٤ - ٤٢٨

(٦) هو أبو الحسن عبي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي معروف بالأبي =

لكلام سيويه^(١)

وحكى أبو حيان عن لفارسي قولاً تحري. أن الجواب له "ن" و جواب
"أما" محدوث^(٢)، وهو أبعد.

وأعلم أن تفسير "ما" بـ "مهما يكن من شيء" استفيد أيضاً من سيويه^(٣)،
وهو تفسير معني، والآفة "أما" حرف و "مهما" اسم، وقال بعض النحاة^(٤) إن "أما"
يبد فسطق بمثله قولك إن ردت معرفة حال مختصر إن كان من المقربين فحاله
روح وريحان وجة نعيم، وهذا أظهر في اعتراض الشرط على الشرط

الآية الثانية قوله تعالى حكمة عن روح عبه اسلام في مخاطبة قومه ﴿وَلَا
يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾^(٥)
وهذه الآية ذكرها أكثر الفقهاء في الاستشهاد [٤/أ] لاعتراض الشرط،
وجماعة من النحاة أيضاً، وإنما يتم هذا لو كان ﴿لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾ مؤجراً بعد

— لايم الشنويين، وأن أحسن التفسير سورة قصص، أمما في النحو واللغة والشعر، وقر عبه
الاسناد أبو جهم من الربر سجع في حيان ٥ ملاء على كتاب سيويه، وعلى الإيصاح،
وخرويه، وفي سنة ٦٨٠ هـ نصر ترجمته في ر ٥ غير ٢٣٣، و سعه في ترجمه أحمه
النحو والمعه ١٥٩، وبعبة النوعه ٩٩٢

(١) نصر شرح جررثه للأندى من ٣٧٧، ساه ذكوره سعد العامدي في جمعه ٤، عرى
(٢) نصر الارتشاف ١١٨٩٤/٤ ورأي الفارسي هه مذكور في كتابه يصادح السع ٧٨
(٣) من سيويه ٢٣٥ ٢٢٢ ما فصيحه معني حره، كأنه يقول عمدت ثه تهفم يكن من
أمره فمصدق، ألا رى أن الماء لا يهه هه

(٤) نصر نصر شرح جررثه للأندى ص ١٠٣١٠، حو ٥٢٢، وسعد عد ٢٣٤ ٢٣٤
وجمهور النحاه - كما تقدم بقدرور - بـ "مهما يكن من شيء" فمصدق سيدهم في
الحال ساهي مهما يكن من شيء فريد مصنفه نصر مكا ب ٢٣٥ ٢٣٥، وروصف مبني
١٨١، و الحى اله ٥٢٢

(٥) من الآية ٣٤ في سورة هود

الشرطين، أو دارماً أن يقدر كدست، وكلا الأمرين مستف؛ أمّا الأول فظاهر، وأمّا الثاني فلا، ﴿لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْخَ لَكُمْ﴾ جملة تامة، أما على مذهب الكوفي^(١) فمن شرط مؤخر وحرء مقدم، وأمّا على مذهب جمهور البصريين^(٢) فابقدم دليل الحرء، والمذلول عليه محذوف مقدر بعد شرطه^(٣).

وقوله، ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ متأخر بعد ذلك، والجملة التي قبله الشرطية كلها حراء له على مذهب الكوفيين، ودليل الحرء على مذهب البصريين، فلم يقع الشرط الثاني معترضاً، لأن المراد بالمعترض ما يعترض بين الشرط وجوابه وهنا ليس كذلك، فإنه على مذهب الكوفيين لا حذف، والجواب متقدم، وعلى رأي البصريين الحذف بين الشرطين، ولو جعلناه اعتراضاً لكان قد فصل بين الشرط وجوابه، ويقدر جواب لثاني، ففيه عملاق والأول عمل واحد فكان أولى؛ أعني جمعه غير اعتراض^(٤).

(١) وهو مذهب لمبرد، أبي زيد الأنصاري، ولا حمش يظن ينصب ٦٨٢، والورد ١٠، وشرح الكافية الشافية ١٦١/٢، وشرح التسهيل ٨٦٤، ولارشاف ١٨٧٩ ٤، وساعد ١٦٣، ٣.

(٢) يصر شرح الكافية الشافية ٣ ١٦، وشرح التسهيل ٨٦٤، ولارشاف ١٨١٩ ٤ وساعد ٦٣ ٣.

(٣) قال أبو حنيفة عن أبيه: «وهذان الشرطان أعقب لأوليهما قوله ولا يفعلكم نصحي، وهو دليل على جواز الشرط تقديره: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْخَ لَكُمْ فلا يفعلكم نصحي، والشرط الثاني عقيب لأول، وجوابه أيضاً ما من عليه قوله ولا يفعلكم نصحي، هذره إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ فلا يفعلكم نصحي، وصار الشرط الثاني شرط في الأول، وصار المتقدم متأخر، وصار المتأخر متقدماً، وكان المتركب إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْخَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ فلا يفعلكم نصحي، وهو من حيث ينبغي كالشرط إذا كان معاً نحو: إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ فلا يفعلكم نصحي، أو: إِنْ أَصْخَ لَكُمْ فلا يفعلكم نصحي، المخطوط ١١٦/٦ ويظن النسخين ج ٨ ص ٢٣٤، وسائر النسخ سائر النسخين ٣٢٠ ٦ ونعني لا عدم ٨٠٦.

(٤) نصّ بن همام أيضاً على أن هذه الآية ليست من اعتراض شرط على شرط، =

وهي فائدة: وهو أنه لم عدل عن (إن نصحت) إلى ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْحَحَ﴾ وكأله - والله أعلم - 'دب مع' الله حيث أَرَدَ الإعواء.

وقد أحسن الرَّمَحُشَرِيُّ^(١) قسم يات ببعض الاعتراض في الآية: بن سماء مرادفًا^(٢)، وهو صحيح، وقال: «إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغَوِّبَكُمْ﴾ حَرَاوَهُ مَا دَرَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ. ﴿لَا يَسْمَعُكُمْ نَصْحِي﴾ وهذا بذال في حكم ما دل عليه فوصل^(٣) بشرط، كما وصل اجراء بالشروط في قولك: إِنْ أَحْسَنْتَ [إِلَى أَحْسَنْتَ] ^(٤) إِنْ لَيْتَ إِنْ أَفْكَنْتَ. ^(٥) انتهى

وهو يقتضي أَنَّ الحَوْبَ المَحْدُوفَ هو مثل الجراء وحده لا الجملة الشرطية كلها، وهو ما نكسب فيه في الآية لأولى، وهو المحذر

وحفل ابن مالك بتقدير الآية: «إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْحَحَ بِكُمْ مَرَادًا غَيْرَكُمْ»^(٦) لا يسمعكم نصحي^(٧) وهذا لجمعه بإيهاب من باب الاعتراض^(٨)، وقد بان

= صابط مسافة عدة، إذا كان جواب الشرط محذوف ففس من الاعتراض: مثله هذه الآية والتي بعدها ينظر اعتراض شرط على الشرط ٣ ٢٤

(١) بن كينا السخيم (من) وهو ثمرة

(٢) الرَّمَحُشَرِيُّ هو محمود بن عمر، أبو القاسم، جازي، له في اللغة وسحو والآب ٥
، سمع النعمان، كثر المصنف، مما في كس، معترف، من مصنفه، كشاف، الصنف في
سريب الحديث، رالفصل توفي سنة (٥٣٨هـ) نصر ترجمته برهه الأبياء ٢٩٠ ر. ب. د.
رواه ٢٦٥/٣ وإشارة المعين ٣٤٥

(٣) فإن في الكشاف ٢/٤٢، فلو لم يرد وجه توف هذين الشرطين

(٤) في كينا السخيم (موصي) والصواب ما هو مثبت كما في كشاف ٢/٤٢

(٥) بن يعقوب ساقط من ب و س. كما تصحح السخيم

(٦) لكشاف ٢/٤٢

(٧) في كينا السخيم (عكس) ونصوب ما هو مثبت، كما في مراح الكافية السدفة ٣ ٥ ٢

(٨) مراح الكافية السدفة ٣ ١٥ ١

(٩) من حيث رحمه الله يرى أن الآية من غير من شرط على الشرط: فإن في مراح

حلاله^(١)

الآية الثالثة. قوله تعالى: ﴿وَمَرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسًا لِلَّهِ لِيُنْزِلَ رِزْقًا لِلَّذِينَ أُحْضَرُوا إِلَيْهِ لِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢)

وهذه مثل الآية الثانية، لتقدم الجزاء أو دليله على الشرطين، فلاحتمال فيها كما قدّمنا، ويخرج عنى حد لاحتمايين عن أن تكون من باب الاعتراض^(٣)

الرقية الساقية ٣ ٥ ١٦ ١١. نوى شرطه دون عطف فندى مقيد بالآتي كعقيدته بحال واقعة موقعة والحدود المذكور والمندول عنه بالآتي والتالي مستعني عن حوزة عبادة مقام من لا جواب له وهو حاله وفق عن الآية (١) ولا يسمعكم بصحي) دليل الجواب المخلوف وصاحب جواب أول مضمون ونشئ مقيد به فمستعني عن جوابه والتقدير إن أردت أن أصبح بكم مراد عنكم لا يسمعكم بصحي) مصدر السبوق

(١) فصل أبو حيان القور في هذه الآية بكلام عيسر في كنه التدبير وكمبر ج ٨ ص ٢٢٥/١ نصه: «وقدره انصف على عادته باحال: فقد التقدير إن أردت أن أصبح لكم مريداً الله عبيكم لا يسمعكم بصحي» وقد سدد بعد من أنشأ رثه به معربة عنى من ها عنه؟ (لا حجة في ذلك؛ لأن الآية محتمل أن لا يكون فيها (ب) انشقة من صا بر محتمل أن تكون نافذة؛ أي لا يوافق مع بصحي على مرادى - يصبح بكم من لا بد في ذلك من قولكم «انصحن فحيص يسمعكم» ثم قال: «كان الله يريد أن يعويكم عنى إرادة العوية عن الله تعالى» ثم أخبرنا من كان رباً ومصححاً هذه الآية أن يعويها للحدس، هو وبكم؛ فإذ احتمل الآية هذا الدرس م يكن ذلك من نوى شرطه (١) لا من شرطه، والثانية نافذة عنى أن الآية من نوى الشرطين لا تكون إلا على مذهب من جعل الله مريداً يفسر كما جعله (١) صحيح وأما من مراد عنى عنه فعلى عنه ذلك لا يكون من نوى الشرطين كما ذكرنا..

(٢) من الآية ٥١ في سورة الأحزاب

(٣) عن ابن هشام بصح - عنى - هذه الآية يسب من غير صر - عنى - السرم وصابط مسافة عدد - كان حوز - مشه من حوز فليس من الاعتراض ومثله في الآية راجع فيها بغير عراض - عنى - السرم ص ٣٤

بأن حكم يرتبط في الغرض على شرط على شرط سببكي - تحقيق دبره من سبب سببكي

وقلوا إذا قل: أنت طالق إن شئت، اعتبرت لمشيئته على الفور،
فتعيق الإحلال بالإرادة - كان كتعيق البيع كان في الآية دليل على الصحة
كما هو الأصح، وإن كان تعيق الطلاق وانعق وهو الأطهر لم يعتد بالفور في
الإرادة هذا، وإن اعتبرت هناك لأمر، منها أن اعتبارها في الطلاق لقربة
إحطاب، وعيكتها نفسها، وهنا خلافه، ومنها التعيق هنا بعبارة وهي مستقلة
والإرادة لا بد أن يفارها أو تدحر عنها، ليحقق الرب

فإن قيل: [٥١] من المعلوم أن الإحلال يفيد أحل موكولاً إلى خير من
أحل له وإرادته فما فائدة التقييد في الآية الكريمة بالإرادة؟

قلت فائدتان

إحداهما^(١)، التورية بقدر لبيك والديه. جعل لإحلال تبعاً لإرادته،
وأن إرادته سبب في الإحلال كما قالت عائشة - رضي الله عنها - (أرى
رَبَّنَا يُسَارِعُ فِي هَوَانِك) وهذا معنى عظيم لا يوجد في غيره، وقد خرج عن

(١) إن على مشيئة الزوج على وجه استحاضه فقال: لا صدق إن سكت، فيشترط مشيئتها في
محسن التواضع، فهو شرط في الجمع، وهو موجه لعدم أحدهما أن هذا يعيق استدعاء
رغبة الزوجين منها، فيمنع مخرجه من في عقود التي أنه يصح تبعا وعيكتها
الضغينة مكان كما يوقر صدق بمسك وفي هذه الآية تعتبر نسبة على الفور

وهو قال لأجبي إن سكت فزوجتي طاهرة ولا يصح أنه لا يشترط مسكته على الفور، وفيه
كأن وجه، ووجهه لمؤثر وهو عند الصلاة عشية روجه لا على وجه الخطاب، بل
ول راجحي طانية إن سكت، من عند أنه خرب وسدعاء جواب فلا خطاب هذا
فلا يشترط الفور، وإن علنا كعم السبب بسببه وعلى هذا فهو ككأن سكت سكت
فيصي أن يكون في حال سكت، يقع الطلاق، وإن سكت عائشة قد در إليه ولا بعده

خير ينظر العروة شرح الجواب ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١

(٢) في شرحه

(٣) حديث جده السجدي في صحيحه: ما في قوله (أرى ربنا يسارع في هوانك) من

المقصود، طلباً للمعذرة، وقد كُنتَ لآيات ثلاث لني سنده إلهي من تكلم في
ترادف الشرطين، والكلام عيها في اسحقاق، وأق عتار الترتيب بين
الشرطين، وما ألدني يحك أن يتقدم مهم في الوجود فستكلم عيها إذ ليس
فيها حكاه من الكلام على هذه لآيات وقده^١ بيان ذلك.

١٠ الآية الأولى من فيها ما يقتضي تقديم أحد الشرطين على الآخر، والآية الثانية أخذ لفقههاء منها أن الثاني مقدم على الأول، لأن إرادة الله تعالى قديمة وإرادته بوح صبح حادثة وهما معاً بحسب المادة لا بوضع اللفظ، وأيضاً فهذا على مذهب أهل السنة في قدم إرادة الله تعالى^٢، ولقد عظم خلاف المعبر به فيه^٣، والآية الثالثة لا يجب أن

نشأ ومن تنصبت لمن عرت فلا جناح عليك) ص ٩ ١٠ واصل الحديث عن عائشة رضي الله عنها، فالب (كسب الدار على الألف وهو مضمون رسول الله ﷺ) وقول كسب المراد عساه فيما أورد الله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهم وقوي إليك من تشاء ومن ابتغيت لمن عزلت فلا جناح عليك﴾ ص ١١ (أرى رب الأسماء في قوله) حروجه أسحاري بعد في باب هم أسراء من تحت مسمها لا حدة ص ١١ وأخرجه أحمد في مسنده في مسند الضعيفة عائشة ص ٢٩٦ ٤٣ رضي الله عنه

١٤٢ هـ

(٢) يرى أهل السنة وجماعة ذات هذه الصفة مدعى على ما يبينه جلاله، وهي صفة 'ربة'،
يقول السفاريني: (ويجب مدعى صفة 'الإرادة' وهي 'ج' و'قربة' و'مد' و'اقعة' و'بو' كسب
حادثه ثم كونه محلاً لمعادات و'بص' لا حادثة و'ار' مدعى وهي شاملة لجميع
الذات: 'قوة' تعني موصية بكل مدعى يوجد من صفاته، و'ولادة' مدعى و'عل' بالأحبار
فيكون مريد هذا لأن 'الاعتدال' لا يختص بمسند الإرادة الصانع، بل هو 'لأبو' الهبة ١٢٣
ونظم كتاب معررة وأصوله خمسة موقوف من خمسة منها هي ٢٥

۳. حبیب المعمرہ کی موضعہ میں لڑا، و اہم "تہذیبی شہ" ب

بعد ذلك في البصر يا (من يعلم من علمه) (يصدق) في ق ر ن ه م

ب. حكم لربط في غير عن بشرط على شرط يستلزم - محض دليلهم من باسم مقتضى

تتقدم^١ فيها اهبة على الإرادة، ولا لإرادة على هبة من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى أيضاً، إلا أن نعلم أنه لا بد من وجود الإرادة بعد اهبة، ليقدره الإحلال، وهذا ليس من مقتضى اللفظ.

وأما ما ورد من شعر العرب في ذلك فقول الشاعر

إِنْ تَسْتَعِينُوا بِنَا نُدْعُوْا تَجْدُوْا مَا مَعْقِلُ عِزِّ رَأِيهَا كَرَمٌ^٢

وهذا صريح في عتراض الشرط على الشرط، والحواب للشرط الأول على مذهب سيويه، ومقتضى مذهب الأخفش أن يكون له^٣، وعلى كلام المذهب قول، (إن تدعوا) ضرورة ما سبق، وكذا الفصح (إن دعوكم^٤)، ويحتمل في غير البيت أن يجعل على إسقاط اءاء، لأنه جائز في الضرورة أيضاً، لكن لا يجوز هذا التقدير في البيت، لفساد المعنى، فإن الدعر قبل الاستغاثة فلهذا يتعين أن (تجدوا) جواب للشرط الأول، أو هبة، وأنه ضرورة في الإكاد

= يورده حادثه لا في محل واسم بلظم. وانكفي ومن عهد وهذا، يقول، لإرادة عن الله أصلاً ويب هذه الآراء، ورد عليه بعض في كذب المعمله وأصوغه أحسنه ووقف أهل السنة منها ص ٤ ١ ٣٠.

(١) في ب يتقدم

(٢) البيت من البسيط، وموافق عن ذلك، وشعر الفرع، معارف جمع معص وهو السجدة بظن شرح بكفه بشدة ٢ ٤ ٦ ١٠ السيل، والكامل ج ٨ ص ٢٣٢، وساعد على سهل الفوائد ١٧٣/٣، والاصح ٤٠٢، وجمع ٣٣٨٤، وشرح لأشعري ٤ ٣، ومقاصد الحويه ٤ ٥٢.

(٣) تقدم وثيق هذه الآراء، حديث عنها في ص ٤٩ ٤٩٢ من حبيب، فراجعها

(٤) قول أو حباب في السيل والكامل ج، ص ٢٣٢، ويعلم مقتضى قول سمرقند، ثم قد يُدّ أنه لا يهدف جواب بشرط في فصح كلام، حتى يكون معناه، ص ٤٠٢، فإني فصح الكلام، لا ه و ه و مصعب، ص ٢٠، ومقارن به ثم استدل به البيت ويصر شرح التاج السعدي ٣ ٨ ٦

المصدر في الثاني^(١)

وأما على رأي ابن مالك أنه لا يُفتَر جوابٌ محدودٌ فليظهر أنه ضرورة أيضاً؛ فإنه إذا كان حذفه يجمع^(٢) من الإتيان بالفعل الذي يظهر أثر لشرط فيه، ولترك بالكنية أولى أن يجمع من ذلك وقدر بن مالك، إن تستغيثوا بنا مدعورين^(٣)، وهو على رأيه في أنه لا جواب.

وقدره أبو حيان، إن تدعروا فإن تستغيثوا به بجواب معقل عراها كرم^(٤)، وهو على رأيه في تقدير الجواب بخلاف جملة الشرط، وقد قدمنا احتمال أن يقدر الجواب وحده، فيكون التقدير على هذا: إن تستغيثوا به تجبوا إن تدعروا ومثل هذا البيت مع السلامة عن الضرورة ما فيه أبو بكر بن دريد^(٥) - وإلا كان مولداً -.

[٥/ب] فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهُ إِبْنٌ وَأَنْتَ نَفْسِي مِنْ هَذَا فَقُولَا: لَا لَعْنًا^(٦)

(١) ينظر: عناصر الشرح على الشرح لاس هشام ٥٣، ٤٩.

(٢) في كتب النسخين (المجمع) وهي تحريف، والصو - ما هو -

(٣) شرح النجاشية ٣، ١٦١٤.

(٤) ينظر: الألبان والكميل ج ٨ ص ٢٣٢.

(٥) هو محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأدي النعري؛ و - في النسخة سنة ٥٢٢٣ هـ.

وشأ بقصص، كان من جمع الناس رؤسهم عنده، من مصنفاته: حمته، ولاشعة.

وملاحس ومقصو ٥، توفي سنة ٥٣٣١ هـ في حمه - الجوار ٣٥، و -

الرواية ٩٢٣، وإشارة المعين ٣٠٤.

(٦) السب من الرجاء: ينظر: شرح مقصوده بن دريد بخطيب حريزي ١، ٢٠، شرح مقصوده

بن سويه لاس هشام النحوي ٣٠٠، والسبيل والكميل ج ٨ ص ٢٣٢، وسعد

٣، ١٧٤٣، وسعي ٨٠١، وآخر ١٠، ٣٥٨.

وعمر بن سفيان، وهذا معنى هذه. ور: غصب الميزي في معنى عيب. يقول:

وعيبٌ هـ. يذلي من - إلى - فله فلا يدور في رجاءه خط - شرح مقصوده =

بِإِنْ حَكَمَ الرَّبُّ فِي عَرَضٍ بِشَرْطٍ عَلَى شَرْطٍ يَسْبُكِي - تحقيقه: إبراهيم بن سالم بن عبد الله

وَأَلَتْ مَعَهُ: وَحَتَّ^(١). وَلَا لَهَا: مَعَهُ: لَا سَلَامَةَ^(٢)

وَقُوَّة: فَقُولَا: جَوَابُ "فَبِنْ عَثَرَتْ" وَالتَّقْدِيرُ: بِنْ نَحْتُ نَفْسِي مَسْ
هَذِهِ فَبِنْ عَثَرَتْ بَعْدَهُ فَقُولَا لَا لَهَا^(٣). وَهَذَا التَّهْدِيرُ ظَاهِرٌ جَدًّا فِي هَذَا
الْبَيْتِ^(٤)

وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ ابْنِ مَالِكٍ: فَبِنْ عَثَرَتْ بَعْدَهُ وَقَدْ أَلَتْ نَفْسِي مِنْ هَذِهِ
وَقَدْ تَقْدِيرُ الْجَوَابِ وَحْدَهُ حَتَّى يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بِنْ وَأَلَتْ فَقُولَا. لَا لَهَا
فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ التَّامُّ الشَّرْطُ بِاجْتِرَاءٍ: لِأَنَّ قَوْلَهُ: (لَا لَهَا) لِمَعْتَرَةِ لَا لِمَنْجَةِ^(٥) لَكِنْ
تَأْوِيلُهُ: إِنْ جَوَّتْ فَعَثَرَتْ فَقُولَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْبَيْتَ الْعَرَبِيَّ وَبَيْتَ ابْنِ دُرَيْدٍ اشْتَرَكَ فِي شَيْءٍ لَا يَخْفَى، وَافْتَرَقَ
فِيمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ: فَالْبَيْتُ الْعَرَبِيُّ أَتَى فِيهِ بِالشَّرْطِ الثَّانِي زِيَادَةً فِي إِكْمَالِ الْإِعَانَةِ
وَالنَّصْرِ، فَإِنَّ الْمُسْتَعِثَّ قَدْ تَكُونُ^(٦) اسْتِغَاثَتُهُ لِدَعْرِ شَدِيدٍ دَهَمَهُ لَا يَسْتَطِيعُ رَدَّهُ،

دُرَيْدٌ ٢ رَوَى عَنْ هَذِهِ النُّحَى فِي مَعْنَى: هَذَا دُرَيْدٌ يَقُولُ: دَعَثَرْتُ بَعْدَ أَنْ
نَحْتُ نَفْسِي مِنْ هَذِهِ فَحَقَّقِي بِنْ يَقْرَأُ: لَا لَهَا: لِأَنَّ حَتَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: مَحْ
مَقْصُودُهُ بِنْ دُرَيْدٍ ٢٠٢

(١) قَالَ فِي النَّسَائِ ١/١١٤: (زَرْبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَزَوْزِلًا وَزَوْزِلًا وَوَعْنٌ مَوْعَنَةٌ وَبَلَا
بَلَا وَوَعْنٌ مَعْنَى وَعْرٍ، أَيْ صَبَّ السَّحَابِ وَفَدَّ رَأْسُ مَنْ فَهُوَ وَالْقَوْلُ: بِنْ السَّحَابِ
مَوْصُوعٌ وَجَاءَ

(٢) قَالَ فِي النَّسَائِ ٢٥٠/١٥ (بَعَا) بِوَعْنٍ كَمَا يَدْعَى عَلَى سَعْدٍ مَعَانَهُ: لَا سَلَامَ وَفِي
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ دَعَائِهِمْ: لَا سَلَامَ عَلَا: أَيْ لَا أَمْنَهُ لَكَ.

(٣) جَعَلَ الْجَوَابَ سَرْمَطَ الْأَوَّلِ وَهُوَ مُتَعَدٍّ بِمَعْنَى: مُأَخَّرٌ مَعْنَى: وَالشَّرْطُ الثَّانِي مُأَخَّرٌ بِمَعْنَى
مُقَدَّمَةٍ وَبَعْنَى يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَالتَّكْرَارُ ٨ ص ٢٢٢

(٤) فِي ١ فِي السَّبَبِ

(٥) فِي كِتَابِ السَّحْبِ (لِمَعْتَرَةِ السَّحَابِ) دَهَمِي عَرِيفٌ، وَلَا مَرَدٍّ، رَجُلٌ صَوَّبٌ مِمَّنْ هُوَ مُنْشَبِّ

(٦) فِي ٢ يَكُونُ

وقد يكون لما دون ذلك فقصدا لشعر إن تستعينوا بحد الأمر العظيم المقطع بصركم بصر عظيم، يعني فكيف فيم دون ذلك؟، وهذا من باب التنبه بالأعلى على الأدنى، ويسمى حد لأصويين مفهوم الموافقة^(١) فيه يقتضي إثبات حكم المطوق به للمسكوت عنه بطريق الأولى، وهذا المعنى يصعب تقديره إن تدعروا فإن تستعينوا بخدوا لأن هذا التركيب يقتضي أنهم لا يعيشون^(٢) بعد الدعر حتى يستعينوا، وسأكت عن حجة عدم الدعر، وإذا كانوا لا يعيشون^(٣) بعد الدعر إلا بعد الاستغاثة فعدم الدعر أولى، وهذا لا يرد على ابن هاشم في تقديره خطأ، ولا على إدا قدرنا الجواب. إن تدعروا تحذوا

وأما بيت ابن دريد أتى فيه بالشرط الثاني تحقيقاً لصحة الأول. لأنه متى لم تح نفسه من هذه هلكت فلا يعثر بعدها فهو قد وهو في مظنة العطب^(٤)، إن عثرت بعدها، كان كاعلى بعدها على ما لا يوحد فإراد تصحيح كلامه بأنه معروف على تقدير النجاة. إن كانت بعده، ونشاء اشترط الثاني يستفي معه ما علق عليه، لانشاء العثار، فهو المسمى حد الأصويين مفهوم المخالفة^(٥) فهذا هو الفرق بين

(١) قال الشوكي «المفهوم ينقسم إلى مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة، ومفهوم موافقة هو مفهوم موافقة، حيث يكون المسكوت عنه موافقاً للمطوق به، فإن كان في المحكم من المطوق به فسمى "محوى خطب" وإن كان مغايراً فسمى "محى خطب". ونشاء محوى في تحقيق الحق من عدم لأصول ٧٦٤، ٧٦٥

(٢) في كتب السرخين (لا يعيشونهم) والصواب ما هو مش

(٣) في كتب السرخين (لا يعيشونهم) والصواب ما هو مش

(٤) قال في السير ٢١٠/١، رطب. العطب خلافه، يكون في الساس وغيره.

(٥) قال الشوكي في تعريف مفهوم مخالفة: «وهو حيث يكون المسكوت عنه مخالفاً لما كور في المحكم، إثباتاً وحقاً، فيثبت للمسكوت عنه بشرط حكم مطوق به، يسمى دس خطب، لأن ذلك من جنس الخطب، أو لأن الخطب من جنس الخطب، يرشاد الصواب في تحقيق الحق من عدم لأصول ٧٦٦، ٧٦٧

بأن حكم الرب في اغتراض شرط على الشرط يستلزم تحقيقه فيهم من سالم صاعدي

البتين، مقصود ابن دريد: بصحيح كلامه، ومقصود لشاعر العربي: فكيف قدحه وتقوته، وانظر إلى قوله: (معادل عزّ راما كرم) فلم يبق هذا اشعر وجهاً من وجوه التمدح إلا ذكره وبلغ فيه من جهة المستعجب، لشدة الحاجة، ومن جهة المستعد بصبرهم العظيم وجعهم في معادل عر ميعه، وزيادة كرم؛ تصير تلك المعادل العريرة أعظم من أوطانهم وتزينها بذلك تتبجح في نفوسهم ويكمل سرورهم، فلا سبة بينه وبين ابن دريد، وإن سم من الضرورة

ومن جملة الأمثلة [أ. ٦] التي تكلم فيها النحاة في ذلك: من أجابني إن دعوته أحسنت إليه^(١). تقديره عد ابن مالك. من أجابني داعياً أحسنت إليه، وعند أبي حيان ونسبه إلى غير ابن مالك من أجابني أحسنت إليه إن دعوته فقدرة متأخراً^(٢)، وكأنه قال. إن دعوت فمن أجابني أحسنت إليه، ولهذا يجعل تقدير البيت في الأصل. إن تدعروا فإن تستغيثوا تجدوا، وصادر: إن تستغيثوا تجدوا إن تدعروا، ثم صدر إن تستغيثوا إن تدعروا تجدوا، وابن مالك لا يريد على أن يجعه حالاً ولا يؤخره عن موضعه، كأنه قال: إن تستغيثوا مدعورين، هكذا منه هو، ويسفي أن يقدره: إن تستغيثوا وقد دعوتم، أو إن تستغيثوا ثبت دعوكم. يشمل ما إذا كان الشرط الثاني مقدراً للأول في الزمن، وما إذا كان مقدماً عليه، كقولك إن أعطيتك رب سائتي، هذا ما يتعلق بالجواب من كلام النحاة، ولم يتعرض أكثرهم لنظر في كون الشرطين يجب أن يترتب في الوجود كترتيبهم في اللفظ أو عكسه، أو لا يشترط بينهما ترتيب، وقد تعرض ابن مالك لذلك، فقال: إن لذي من الشرطين لفظاً أو معاً في نحو قولك

(١) ب كس سخي (إن أحسنت إليه) ولا مكان ذكره السرخس فهي رادة، وهو (حسنت إليه) هو حر

(٢) بصر النديم والسكيت ح ٨ ص ٢٢٢ ب

(٣) في أ ب

إن ثبت أن نذوباً تروحم^(١)، فيحتمل أن يريد اعتبار ذلك في كل صورة^(٢) ويحتمل أن يريد فيما شأنه ذلك خاصة، وهو أن يكون أوّل الشرطين لفظاً مؤخراً في الوقوع، فإن التوبة لا تقع بعد الذنب^(٣) وتحتبه هذا يريد فيه أنه مثل^(٤) بمصارع في الشرط الثاني ولا جواب له إلا أن يقدر، إن ذلك إنما يمتنع فيما إذا كان محدوقاً لا مستغنى عنه، وقد تقدم البحث فيه^(٥)، وكلام الأحفش بص في امتناعه إذا لم يخلص الجواب بشرط، فيرد على ابن مالك، ومن تكلم في ذلك - أعني لتوحيب بين الشرطين - أبو القاسم التوحاجي^(٦) في

(١) بصير شهر الفوائد ٢٣٩ يتصرفه ص ١٠٠

(٢) في قوله (فيحتمل أن يريد اعتبار ذلك في كل صورة) مكرر مرتين، شهر من المصحح (٣) هذا لأحسان هو الذي نص عليه كبر من العلماء الذين يصرحون بفساد سبيل يجوز السلسبي في شرح عبارته أن مالمك التسمية: (ردت لأن جواب بشرط لأوّل كما يقرر، والشرط لأوّل وجوابه دليل جواب الشرط الثاني؛ فهو في معنى جواب فهو ما حذر من حسب المعنى، والذي مفيد من هذا هو أن في المصاحح انتسبه ٣ ٩٦٣ وهو من عقير في شرح عبارته من حيث السابعة أيضاً، وصرح في الكلام بقصبي أنه لا يرد تقدم مؤخر فيه كان هو هذا، وهو لا يكون فيه لأوّل مرتين على رأي وهو على عدة، فهو موافق لقول الأرب الصحيح من وجه، فوجه من وجه، والأقوال في اعتبار التسمية من تأخير، والاختلاف في الإسماعيل، فقصص في قصبة أفعاد لا يكون كذلك، فكن منهم واقع موقعه، نحو إن حثي إن أحسب في ذلك حيث وأصحاب بقول لأوّل لا يجرهون يو مرتين عريضة، فصار عندهم مفيداً، سبيل ٣ ٩٦٣، ١٥

(٤) في كذا "سبحين" (مصل) وهو تحريف

(٥) في ١٥٠ من أن ثلث المصنف في الشرط الثاني مع رعيته لا يجوز في غيره، محذوفه لم يجر من أن شرط جواز الحدوث في الكلام كون الشرط ماضياً ومضارعاً محذوفاً باسم والمثبتين المذكور نظير ما يذهب سبيل من قوله أن يستغنى به عن المدحور

ص ١٦٣

(٦) في كذا السحير الرحيم وهو عريضة والوجه جلي هو في المصنف عبيد الرحمن بن إسحاق

بِإِذْنِ حُكْمِ الرِّبَاطِ فِي عَرَضٍ شَرْطٍ عَلَى شَرْطٍ سَكِّي - تَحْقِيقٌ - يُرْوَاهُ فِي سَائِلِ مَسَائِلِ

كتاب الادكار^(١) بمسائل لفقهية وقوائد النحوية^(٢)، وقد قل^(٣)، بها مسائل فقهية من العربية يتلافى بها الحويون، ويسأل عنها متاديو الفقهاء، وان^(٤) منها مسائل ذكرها أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بخياط الحوي^(٥)؛ أنه جمع هو وابن كيسان^(٦) مع شعب^(٧) على تنقيحها وتقريرها؛ ومنها مسائل ذكرها ابن شعب^(٨) أفادها بها، ومنها مسائل عن شيوخه، فصدر هذا الكتاب بمسائل؛ منها:

١ - الرجاجي الحوي، تسمي الرجاج حسب إله، من مصنفاته خمس في النحو، والخمس الخمسة، توفي سنة ٣٤٠ هـ. ينظر في ترجمته بدء الرواد ٦٠٢، و٦٠٣، والتعويض ٨٠

(٢) في كتاب السحير الادكار، وهو مصنف

(٣) كتاب، مسائل تجمع من النحو وعنه؛ ذكره سيوطي في الأشباه والنظائر، وفيها مسائل لم يرد في كتب مشاعه، هو كتاب في عيه لاقتصر، ٥٥٠ هـ، خصه قصيره باسمه الذي سئل عنه الكسائي وهو قوله

فأب صلات والطلاق عربيه ثلاث ومن يخرق أعو وعصه

مصر الرجاجي ومنه في النحو وانبغة المذكور عبد الحسين عبد حار ٤٩

والأشبه والنظائر ٢٢٨

(٤) في باب ١٠٠ مكرره مري من سابع

(٥) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن خياط الحوي صنفه في النحو، ٥٥٠ هـ، ٥٥١ هـ،

وكان يحفظ نحو البصريين بالكوفيين أحد عنه الرجاجي، غارسي، من مصنفاته مع

القرآن والنحو النحوي، توفي سنة ٣٤٠ هـ ينظر في ترجمته بدء الرواد ٣٥٤، وفيه الوعد

٤٨٠

(٥) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، مات في النعم، ٥٠٠ هـ، عن سبعة شعب

عنه نحو كثر، من مصنفاته مع القرآن، وبنصور وسنود، توفي سنة ٣٧٠ هـ مصر

في ترجمته بدء الرواد ٥١٣، شقة التعويض ٢٨٩

(٦) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد العددي، مات بالكوفيين في النحو وانبغة، لم يعرفه

القرآن، سمع من أبيه بن أحمد بن يحيى بن زيد العددي، وأخيه، وشهد عنه

لاعظم الصعي، منصور، أبو بكر بن يحيى بن زيد العددي، من مصنفاته غارسي، بخمس

عنه، توفي سنة ٣٦٠ هـ مصر في ترجمته بدء الرواد ٦٣٠، وسيرة التعويض ٥

إِنْ أُعْطِيتُكَ إِنْ وَعَدْتُكَ إِنْ سَأَلْتَنِي فَأَلْبِ طَلْقٌ ثَلَاثًا^(١)، قَالَ: لَا تَطْلُقْ حَتَّى تَبْدَأَ بِالسُّؤَالِ، ثُمَّ يَعْدُهُ، ثُمَّ يُعْطِيهَا، لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ بِالْعَطِيَّةِ، وَاشْتَرَطَ لَهَا^(٢) الْعِدَّةَ، وَاشْتَرَطَ لِلْعِدَّةِ السُّؤَالَ^(٣)، وَلَيْسَ هَذَا إِصْدَارَ فَاءٍ، وَجَوَابَ كُلِّ حِرَاءٍ^(٤) مُقَدِّمَ قَبْلِهِ، كَمَا نَوَلْتُ: أَقُومُ إِنْ قَمِيتُ^(٥)،^(٦) انتهى

وقوله «جواب كل حِرَاءٍ^(٦) قبله» إما أن يكون فوعه على مذهب الكوفيين^(٨)، وإما أن يكون مراده من جهة المعنى لا من جهة الصيغة وهو الظاهر.

ومنها رِ إِنْ سَأَلْتَنِي إِنْ أُعْطِيتُكَ إِنْ وَعَدْتُكَ فَأَلْبِ طَلْقٌ^(٩)، قَالَ: قُلْتُ: مَصْرُومٌ لِلْفَاءِ^(١٠) فِي الثَّانِي وَلَا يَصْرُ فِي الثَّلَاثِ فَلَا تَطْلُقْ أَبْصًا حَتَّى تَسْأَلَهُ ثُمَّ يَعْدُهُ ثُمَّ يُعْطِيهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ سَأَلْتَنِي فَبِإِعْطَايِكَ بَعْدَ أَنْ أَعْدَكَ^(١١)

(١) بصر المسألة في المذهب ٢ ٩٨.

(٢) في كتاب السخيري ٢٣٠ ٨ والتصويب من لأسبغ والنصار ٢٣٠ ٨.

(٣) في الأشبه والنظر ٢٣٠ ٨ يوجد بعد هذا الكلام عند ابن بكير من النص هي قوله (لقد جعل شرط كل شيء منه، فعدته بعد السؤال، والعطية بعد العدة، وكعدت يقع الترتيب في بعضها).

(٤) في كتاب السخيري حراء، وهو تحريف، والصواب ما هو مبني.

(٥) بصر العدة في لأسبغ: السور ٢٣٠ ٨، لأنَّ جوار كسر سوار قد عدته قبله، وجب مثل فريث قوم بقم، لأنَّ يرى أنه لا يرمث القيد حتى يقرء تحطيت ب ب جوار - مبدوء به.

(٦) يظ لا شيء والنصار ٢٢٨ ٢٣٠ بصر في سمر.

(٧) في كتاب السخيري حراء، والصواب ما هو مبني.

(٨) بصر شرح الكافية السبعة ١٠ ٦، وشرح السهول ٤ ٨٠، لا يساف ٤ ٨٦٩.

(٩) بصر مسند في المذهب ٢ ٩٨.

(١٠) في الفاء.

(١١) بصر العدة في لأسبغ والنصار ٢٣٠ ٨، قوله من هنا: إِنْ سَأَلْتَنِي إِنْ أُعْطِيتُكَ إِنْ =

بأن حكم يرتبط في غير من يشترط سبكي - تحقير ١٠ إبراهيم بن - ثم نص عدي

ومنها: إن سألني إن وعدت إن أعطيتك [فإن طلق] ^(١) قال: فهو
مصر لبقاء في الكلام كله؛ لأنه أوقع [٦ ب] كل شيء في موضعه ^(٢)
وهذه مسائل لثلاث في ترتيب وقوع إطلاق سوء، وفي تقدير تعريبه
مختلفة. ^(٣) انتهى

وحكمه بإصمار الدعاء يطر فيه فيها لا تحذف إلا ضرورة، كقوله:
من يفعل الحسَنَات الله يشكرها ^(٤) ...
عني أن أبا إبيدة ^(٥) حكى عن الأصمعي في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكْ حَتْرُ

= وسدئت فأب طائر. فهو مصر بقاء في جزء شراب العصية لا يكون لا بعد
السؤال، كأنه قال: إن سألني فإب أعطيتك إن وعدت فأب طائر، ولا يصمر الدعاء في
جزء الثالث لأن العدة قبل العطية وهذه أيضاً لا تطلق حتى سألته ثم بعده ثم يعطيه،
كأنه قال: إن سألني فإب أعطيتك بعد أن أعدت فأب طائر، وهي من جهة الإطلاق
ووقوعه في الترتيب مثل الأول؛ إلا أنه في تقدير الدعاء وتصميرها شيء معها فإب أعطيتك من
غير سؤال م تطلق، وبه وعدة ولم يعطها، ومطهر، وبه وعدة وأعطيتك من غير أن
يقدم سؤال م هي.

(١) ما يبر معصومين رادده سر صحيح؛ من لأشبهه وصدر ٨ ٢٣٢

(٢) لأن السؤال يكون، ثم العدة، ثم العطية؛ كأنه قال: إن سألني فإب أعطيتك فإب
وعدت فإب بغير الأشبهه والصدر ٨ ٢٣٢

(٣) يطر لأشبهه والظائر ٨ ٢٣٢

(٤) صدر بيت من البسيط، وسجده: وَأَسْرُّ السَّرِّ عِنْدَ نَشْءٍ

وقد شبه سوية في حسن بن ثابت - رضي الله عنه - بسببه لم يرد في غير الزهر بن
حسان، وفيه تكعب بن مالك والسماء فيه حديث ماء ألهه من حو ...
والقدير مالك يسكه. وهذه الخبث تصوره شعربة بصر الكتاب ٣ ٦٥، ويورد
في ريد ٣١، ومقتضب ٢ ١٢٢، وريدت دير حسان ٢ ٩٥، وديوان عبد الرحمن بن
حسان ٦، وديوان كعب بن ... ٢٨٨

(٥) هو أبو الصدة عبد الله بن حسين محب الله بن حكيم البغدادي، القسري، من العربية

الوصية^(١) أن الوصية جواب لشرط محذوف إلغاء، وحتج بالبيت المذكور^(٢) فيه أن تقول بذهب الأحفش وإما أن تقول وإن كان حذف إلغاء ضرورة، فإذا ظهر من كلام المتكلم ما يدل عليه اتبع وإن كان لا يجوز في اللغة، ألا ترى أنه [لو]^(٣) قل إن دحيت الدار أنت طلق، فحذف إلغاء ولم يظهر منه إرادته التحجير لم يحكم بوفوع الطلاق إلا بهذا^(٤) الشرط^(٥) ويصطر إلى تقدير إلغاء ويجعل المتكلم موقفاً^(٦) في كلامه لما لا يجوز في اللغة لا ضرورة، فعلى هذا يحمل كلام الرجائي

وفي المسألة الأولى والشرط الثالث من الثابتة ترشد^(٧) الكلام إلى عدم

= على بن خشاب وغيره، من مصنفه كتب في عرب نقر شرح الإيضاح، وشرح

السمع، توفي سنة ٦١٦ هـ ينظر في رحته سنة ٢٢، سنة وبعده ٣٨/٢

(١) من الآية ١٨٠ في سورة المدة

(٢) ينظر في باب ١ - ٤ وعن كلامه (وما هو به) (بأمره حرم) فحرمه عند الأحسن

الوصية "وعند إلغاء في فرصة بن سيرة وشرح يعقوب الشافعي

من يفعل الحسنات لله يشكرها" والشرع ينشد عند الله ملائ

فرصة تسمى هذا متداً، وهو ليس بخير، وذلك بتر إلغاء - إلغاء أن غير الأحسن

يرد ب جواب الشرط في معنى ما تقدم من معنى كتب الوصية، كما تقول سأفعل إن

فعلت ويجوز أن يكون جواب شرط معنى لإلغاء، لا معنى الحب، وهذا مستقيم على

قول من رفع الوصية كتب، وهو الوجه ينظر في باب ١ - ١٤١

(٣) في معبرين زياد مني يختصها السابق

٤. في ب عدم، وهو تحريف

(٥) في نسخة أخرى في إهداب ٩٨٢ وإن كان إن دحيت الدار أنت طلق، فحذف إلغاء

ينطبق حتى يدخل الدار لأن الشرط متبعوه ب دحيت الدار وهذا في قول من

طابق إن دحيت الدار ب الشرط وإن ب إلغاء «

(٦) في ب مرفق، وهو عريف

(٧) في ب شد وهو بصحيح

الصمداني^١، والمتولي^٢، والبعوي^٣، والعراني^٤ في البسيط، ونسبه إلى

١. ذكر في سيرة حراساني ولا يمتدح. ريس حر سانبور مع سانبور في عرافين مع بغداد.

ثم جمع يهوتوب عدد حصص من حراسان م يدخو بسانبور تحلاف لعراقيين؛ لاسماع بلاد

حراسان، وكثيره مدب لعمره فيه ونصحاء موحية. وخر ساء عمدك مدني مع

كذلك هي قوسها نسبه عنيها وهي مرؤ، ويسام، ونسج، وهم ٣٢٥٠

(٢) صمداني هو محمد بن محمد السندري، أبو بكر صمداني، مام حبيب قنار،

عصيه الشهاب من نمة وجوه حر سانبور، ومن عصمه بلامده العنار مرؤري، شرح

تخصر أدرب ينظر في ترجمه طبقات الشافعية الكبرى ساج الدين السبكي ٤١٤٨،

٣٦٤٥، وصف الشافعية جدر الدين السوي ٢٩٢

(٣) ينظر العرب شرح التوحيد ١١٢٩، ونسبه عن ك. ه. (نسبة) وم نفع عنيه ومتولي هو

عند الرجن بن مأمون بن علي. بن هيب متولي؛ أحد لأخيه البرقاء من الشافعية، م. د.

سنة ٤٢٠، ٤٢٦ هـ حدد الفقه عن ثلاثة من الأئمة ساجته من البلاد؛ عن عاصي حسين

مرؤ السواد، وعن بن سهل لأبيورسج ساجره، وعن القوي مرؤ، به كتاب التتمة على

بانه شيخه القوري وحصل له في (الحدود) مام به مختصر في المصنوع، وك. ه. في

تحلاف، ومصنف في أصول الدين على طريق الشافعية توفي سنة ٤١٤٨ هـ ينظر في ترجمه

طبقات الشافعية الكبرى لسبكي ٦٥٠، وصف الشافعية بالسوي ٣٠٥

(٤) ينظر سديد في فقه الإمام الشافعي ١٢٠، والبعوي هو حسين بن مسعود العرب

الشيخ أبو محمد البعوي؛ خلفه كحي النسبة ك. ه. مام حبيباً ورعاً رهد فقهاً، محد

مفسراً، تفقه على انقاصي حسين؛ وهو أحسن بلامده به من مصنفاته التتمة وشرح

النسبة، والمصنف، والتفسير مسمى (معجم التتمة) توفي سنة ٥١٦ هـ ينظر في ترجمه صفات

الشافعية الكبرى ساج الدين السبكي ٧٥٧، وصف الشافعية بالسوي ٢٠٥

٤. ينظر البسيط ص ٤٩٧٣، ساجته دكتوراه في جامعة الإسلامية والعربي هو شيخ

العلامة، حجة الإسلام؛ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد طوسي أبو محمد العربي

صاحب السيرة، والدكاء بقرص، ولد سنة ٤٥٠ هـ بقرص من ميوخه إمام حرمين

ومن مصنفاته البسيط، والتوسيط، والتوجب، والإحصاء، وكتبه في مدعب السيرة، وفي

أصو الفقه مستقصى والسجون، وشعاع حسن؛ توفي سنة ٥٥٥ هـ في ترجمه =

الأصحاب^(١)

وقال لبحوي «إن لثبتي»^(٢) يدعي عليه لأنه قال لو قال لامرأته. إن
وطئت فعبدي حر عن ظهاري إن ظهرت، لا يصير مولاً^(٣) حتى يظاهر^(٤)
قلت وهذا لا دليل فيه لاحتمال أن يقول إن لعنتي إذا لم يكن معتقاً
على الوطاء وحده لا يكون مولياً، ومسند الجمهور أن الشرط الذي قيد في
الأول كما تقدم عن سبويه فلا بد من تقدمه عليه والمراد بالتقدم أن لا يتأخر
عنه والمقدرة [٧ أ] كالقول لم يمتى تأخر عنه لا يشبه الظرف الذي دل عليه
كلام سبويه [أو الحل الذي قلناه ابن ماسك وإن جحد جواب الثاني محذوفاً
وقد بين جملة الشروط والجواب كان]^(٥) مستنداً لقول جمهور أيضاً لأنه يصير

== طبقات النافعية الكبرى ١٠٦. ١. وطبقت المدعيه - إيسوي ٢٤٢

(١) قال في السبب ٩٧٣: «إد فـ» أت طاق إل دحب ب ر ر كمت رب ء وجمع وء
يحب وء العصبه فـ ولاصحاب هـ يعين التعقيب معه ء كمت رب ء فأت طاق
ب دحب نـ رء فيكون يعين البطء به دخول معط بوجود الكلامه كفوه لعدم ب
دحب النار فأت مدرء ر تفسير يعين فوه معنو بالدخول قـ لا بد من أن يتقدم
الكلام على الدخول فهو دحب ولا ثم كمت ء تطبق

(٢) يصدر كتاب الأم ١١، ٤٣٥، ٤٣٤ والنشاعوي هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن يحيى المرشدي الإمام الجليل، صاحب مذهب معروف، ومناقب كثيرة؛ قال عنه الإمام حماد رحمه الله «من أحد من أصحاب خديج بن محرز لا ينشاعوي عنه شيء» توفي سنة ٢٠٤ هـ ينظر في برحمته الإسماعيلي فصل الدلائل لأئمة الفقهاء ٦٦، وصفت السلفية الكبرى لنوح الدين السمكي ١٠٠، ١، وصفت السلفية محمد الدين الإسماعيلي ١.

(٣) المولى هو الشخص الذي وقع منه الإيلاء، يقال له مولى دة يعنى أن يرجع عن دة

خبري يظن: المديب سمري، ١٠٠

(٤) ينظر اقتضاب في الله (١) م شافعي ١٠٤٦

{ ۵ } یہ روزِ اربعہ اور سہاظہ میں ہے ، اس کے متعلق ملاحظہ

التقدير إن أكلت فإن دحيت، ولو قال كذلك لا يشترط تقدم الأكل، وإن قدره اجراء وحده فقد يتوقف فيه، وعنى هذا لوجه إذا دحيت ثم أكلت، تحل اليمين حتى إذا دحيت بعد ذلك لا يحث، لأن اليمين على أول مرة، قلله المتولي^(١)، وهو محقق معنى إن دحيت وقد أكلت، حتى يكون الأكل صفة في الدحول الأول المخوف عليه وليس كمنع: إن أكلت ثم دحيت، لكن يشكر عليه أنهم قالوا لو قال إن خرجت لابسة خريز فأت طلق، فخرجت غير لابسة ثم رجعت لابسة، تطلق، وهذا كما ينظر فيه فإن صبح ما قامه المتولي صبح إطلاق المهدب في: «أب طلق إن ركبت إن لبست» أنه إن ركبت ثم لبست [لم تطلق]^(٢)، وإن لم يصب ما قلله المتولي وجب تفيد هذا عما إذا لبست بعد مرورها فإن لبست^(٣) وهي رابكة تطلق، لأن استدانة الركوب ركوب، وكذا إذا نزلت ولبست ثم ركبت مرة أخرى

والوجه الثاني: عكسه، وهو أن يكون الترتيب في الوجود كالترتيب في اللفظ فلا تطلق حتى تدخل ثم تأكل، وهذا الذي سبه الإمام في النهاية إلى الأصحاب^(٤)، وهو قول القفال^(٥) والفاسي

(١) ينظر العرير شرح الوجيز ١٢٩، ٩ ونقحه عن كتابه (التتمة) وم ألفه عنه

(٢) ينظر المهدب في فقه مذهب الإمام السافعي ٩٨٢ ومن المماره في المهدب «وإن كان

أب طلق إن ركبت إن لبست» لم يطلق إلا بيمين والركوب: وسعته «هن الحو اعترض اشترط على الشرط» وإن لبست ثم ركب صحت، وإن ركب ثم لبست «ظن» لأنه جعل الشرط في الركوب «فوجب بطلانه»

(٣) ما يرى اعترضه سافعي من ب، و استدركه مصحح النسخة.

(٤) بحث عن هذه النسبة في كتاب هديه لمطلب الإمام الحرمين حويي فم ألفه عنه

وينظر العرير ١٢٩، ٩

(٥) ينظر العرير شرح الوجيز ١٢٩، ٩، وروحه الطائين ١٧٧، ٨ وهو مقبول من كنه

"المتولي" وم ألفه عنه والفان هو عبدالله بن أحمد بن عبدالله معروف بصف الصغ -

بأن حكم الربط في عترص للشرط على الشرط مستبكي - تحقيق د. إبراهيم بن سالم بن عادي

حسن^١، والغوالي في الوحي^٢، لكن قال الراعي^٣، فإنه لم يردده محمول على

== يروى: شيخنا محمد بن الحسن هو القائل بكثير فهم كنه ذكر في كتاب الفقه، ولا
ذكر غالباً إلا مصنفاً، والفقيه الكبير، د. الحسن بن علي، فقه على الشيخ أبي ر...
يروي: شيخنا محمد بن الحسين بن أحمد عاصي، وجماعة، وحديث وأمنى، يروي عنه
٨٤١٦ يظهر في ترجمته، صفات الشافعية الكبرى للسكي ٥ ٥٣، وصفات شافعية
الأسوي ٢٩٨/٢

(١) إمامنا حسن بن محمد بن محمد بن علي عاصي أبو رودي، فقه على
فقه الروي، يروي الحديث عن أبي نعم عندنا في الأسوي صاحب البعيفة
مشهور، يخرج عنه من أئمة عدد كثير، منهم من حرمين والمتوي، والغوالي
غيرهم، يروي عنه ٨٤٦٢ يظهر في ترجمته صفات الشافعية الكبرى للسكي ٤ ٣٥٦،
طبقات الشافعية للأسوي ٤ ٧

(٢) يظهر: مؤخر في فقه مذهب الإمام الشافعي ٢ ٦٥

(٣) عبارة الراعي غير معهولة، ويصح انقصود منها ذكر ما قبلها وما بعدها، وليس ذلك
نه هو «وما لم يظن الكتاب فإن صوراً بسأله في...» شرح كلامه فقه...
كملت ربه، إن دخلت الدار وأنت حائض " على خلاف مقصود الذي ذكره، ومعلوم أن
جواب في مثل ذلك يختلف باختلاف المصنف، فعلى مشهور شرطها ما تقدم مدخول
فقد رخصت تعليق طلائعها بالكلام، والذي ذكر في كتابها أن كملت ولا تعليق طلائعها
بالمدخول ينطبق على ما حكاه عن فتوى الفقيه كنه، يرد ذلك، لأنه صور في مسند
فما إذا قل إن دخلت الدار إن كملت، فإنها عالقة، وأما ما أجوب مشهوره
فإنه في ألقوه هو محمول على سبق القدم، فلو أن بهم قوله " إن كملت إن دخلت
باعتبارها، ويحتمل جواب ما جاء، وإنما يجعل جواب ما دخلت ولا تعليق طلائعها
بالكلام، ويرى: تصوير بخلافه: تحرير شرح الوحي ٩ ٢٩، ١٣١، ٤

والراعي هو عبد الكريم بن محمد عبد الكريم بن الفضل بن حسن الغروي، أبو القاسم
الراعي، كان مصنفاً من علوم الشريعة، يروي: واحد، وصلاً، وأما الفقه فهو فقه
عمدة خبير، وأما مصنفين من مذهب الشافعية، شرح: حمير مسمى " يعني

سبق قلم^(١)

وهذا الوجه مستنده تقدير لفاء في الثاني فيكون جواباً للأول على ما قدمناه عن الأحفش في إعراب قوله تعالى ﴿لَنْ تَرَكُ حَتَّى الْوَصِيَّةِ﴾^(٢) والمشهور أنه لا يجوز إلا في الضرورة.

والدلت: احبار إمام الحرمين^(٣)، أنه لا يشترط الترتيب، ويعنى لطلاق بخصوصهما كيف اتفق، وقد ((به ذكر صفتين من غير عطف فلا معنى لاعتبار الترتيب^(٤)

وهذا يمكن أن يجعل مستنده ما قدمناه عن الأحفش في قوله: ﴿وَأَمَّا رَ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ لَيْعِينٍ﴾^(٥) أن الجواب لهما فكذلك ما يجعل جواباً^(٦) لشرطين ولا يعتبر ترتيب

ولا فرق عندهم بين أن تكون صيغة الشرط في الصيغتين "ن" أو غيرها كـ "إذا" و "متى" ولا بين أن تتحد فيهما الصفة أو تحذف، ولا فرق على ما اقتضاه كلام الرازي^(٧)، وصاحب المهدب^(٨)، وابن

⁼ ويسمى ترويضاً، "الفتح" تحرير في شرح الوجيز، الشرح الصغير، ضرر، وشرح مسند الشافعي، توفي سنة ٥٦٢٣ هـ. ينص في رحمه صفتين مسددة بكرى صاحب السبكي ٢٨٠/٨، وطبعت انشاعية حجاز، سنة ١٣٥٧ هـ.

(١) ينظر التحرير شرح الوجيز ١٢٩ هـ.

(٢) من الآية ١٨٠ في سورة البقرة.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٥٣ هـ.

(٤) ينظر التحرير شرح الوجيز ٢٩٩ هـ، وروضة الطالبين ٨ ١٧٦ هـ.

(٥) الآية ٩٠ في سورة الواقعة.

(٦) في ب جواب.

(٧) التحرير شرح الوجيز ٢٩٩ هـ.

(٨) ينظر المهدب في فقه مذهب الإمام الشافعي ٩٨٦ هـ، سيرة أبيه هو أبو هب من عني من =

بأن حكم الوفاء في غير ما شرط لسكني - بحلف دأبهم بن سالم بن عدي

الصباغ^١، بين أن يتأخر الحرف عن لشرطين كما مشه، أو يتقدم عنهما،
ك: أنت طالق إن دخلت الدار إن أكلت، ولو قال إن أعطيتك إن وعدتك إن
سألتني، فالمعنى إن سألتني فوعدتك فأعطيتك وفي المذهب هـ^٢، وأنه [٧ب]
لو قال إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك، فيشترط السؤال ثم الوعد ثم العطية
قال الواقعي: وكأنه صور رجوع الكل إلى مطلوب واحد، ولم يكن يوعده معي
بعد العطية، ولا لسؤال معي بعد الوعد والعطية، فأؤلفه عني ما ذكره^٣.

قلت: والذي في المذهب قد علمت أنه الذي قاله الراسخي بعينه، وتصور
رجوع الكل إلى مطلوب واحد صحيح، حتى إذا قال إن سألتني ذهبا إن
أعطيتك ذراهم إن وعدتك، صار لا يعبر بالحكم؛ لأن المطلوب مختلف، وإذا
رجع الكل إلى مطلوب واحد فلا شك أنه لا معنى لوعده بعد العطية، ولا

= يوسف الفيروز آبادي؛ أو، محقق السبكي؛ ولد سنة ٨٣٩٣هـ، من مصنفه نفسه،
ومذهب؛ وكلامه في تفسره؛ والنكت، والجمع، وشرحه، والنصرة؛ وكتبه في صور
المه؛ توفي سنة ٨٤٧٦هـ بطن في ترجمه صدرت منشأه الكبرى مع جندب السكي
٢١٥/٤ وصفت السلفية جندب الدين لإسوي ٨٣٢

(١) بطن العريم شرح الوجيز ٢٨٩، وبن الصباغ هو عبد الله بن محمد بن عبد الوحد بن
أحمد بن نصر بن الصباغ، ولد سنة ٨٤٠١هـ من مصنفاته الشد من، والكمن، وعدة العدم
وتطريق السالم، والماوى؛ توفي سنة ٨٤٧٧هـ بطن في ترجمه صفت الشافعية الكبرى مع جندب
الدين السكي ٢٢١٥، وصفت الشافعية جندب الدين لإسوي ١٣٠٢

(٢) قال في مهذب ٨٢: وإذا قال إن أعطيتك ب، وعدتك إن سألتني وأنت طالق، م
تطبق؛ حتى يوجد السؤال ثم الوعد ثم العطية؛ لأنه شرع في العطية الوعد وشرط في
الوعد سؤال؛ وكذا مع هـ إن سألتني سأفعل فعدت فأنت صاب، ر، قال ب
سألتني: أعطيتك إن وعدتك هـ صاب، لم يصح؛ حتى تسأل ثم يعده ثم يعطيه، لأن
مع هـ إن سألتني فأعطيتك إن وعدتك فأنت صاب.

(٣) بطن العريم شرح الوجيز ٢٨٩

للسؤال بعدهما فتأويل الزحاجي، وصحح المذهب له على ذلك واحد، ولم يصرح الراعي أنه إذا كان التصوير كذلك يوافق أو يخالف، والصواب لموافقه وبه يتبين أن إماما بوجوب تقدم المؤخر وتأخر التقدم إذا لم يدل [دليل] ^(١) على تعين خلافه، مثل: إن ضربت إن أكلت، ومثل: إن أعطيتك إن سألت، أما إذا عين الدليل خلافه، مثل هذا فيعدل إلى إصمارة الفاء

ولرسم هروغ يكمل به الياء، ويعرف أحكامها، وهي ثلاثة.

[الأول] ^(٢) لو قال: إن دخلت الدار فانت طالق إن كلمت ريذا، قال الراعي في كتاب الطلاق: فهذا يحتمل أن يراد به أنه إذا دخلت تعلق طلاقها بالكلام، ويحتمل أنه إذا كلمته تعلق طلاقها ^(٣) بالدخول فيراجع ويحكم بموجب تفسيره ^(٤). وكان قد قبل هذا بعشره أسطر لما حكى عن القفال في: إن دخلت إن كلمت ^(٥) فانت طالق إنه يشترط وجود المذكور أولاً ^(٦) قال: «وجهه مثبته قوله: إن دخلت الدار فانت طالق إن كلمت ريذا» ^(٧)

وإذا جمع بين الكلامين فيقول: به إذا روجع وقد لم أنو شيئا، أو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من

(٤) التعرير شرح الوجيز ١٢٠١٩

(٥) في كت السخني (ر. أكس) هو تعريف لآ السيد يفتي أ. يكون (إد كلمت)

بدايل وجود النص في كتاب التعرير شرح الوجيز ١٣٠١٩

(٦) المتصنف خصص الكلام: وهذا حكمه لا بد من تركه حتى يتبين مراده من ذلك، وهي

قوله بعد ذلك «وهو الدخول في دار المذكور» حتى لو كلمت رجلا ثم خرجت إلى داره يقع الطلاق كذلك حيث الجواب فيما جُمع في هدى القضاة. انظر التعرير شرح

الوجيز ١٣٠١٩

(٧) التعرير شرح الوجيز ٢٥٩، ٢٥٩

ب، حكم يرتبط في غرض من لشروط على الشئ المستثنى - بخلاف - ب، فهم من سبب ما عدي

تعدرب مراجعته، جمعنا تقدم مقدماً وامتوخر موخراً، وبطرد هذا حيث توسط
الجزاء بين الشرطين وهو جيد، ومستلذه أن يقدر جواب الثاني ما دل عليه
جاء الأول، فكأنه قال: إن دحيت سار فإن كلمت ريداً فانت طلق؛ يجعل ما
بعد انهاء كله هو جراء^١ الأول وهذا أولى من أن يقدر: إن كلمت ريداً فإن
دحلت الدار فانت طلق. ساء في هذا التقدير من كثرة لتغيير بخلاف الأول،
ومهما كان التغيير والتقدير أقل كان أوب، وقد صرح لومخسري^٢ بتقديره في
قوله تعالى: ﴿فَعَبَّيْهِ تَوَكَّلُوا﴾، ر كنتم مسلمين ﴿٣﴾ وفي غيره من المواضع.

المرع الثاني إذا قال: إن وطئت فعبدي حرٌّ عن ظهاري إن ظاهرت،
فقد توسط الجواب بين الشرطين كضرع انقدم، فقالوا: لو طاهر ثم وصي،
عتى، ولو وطئ ثم طاهر قد جماعة منهم امتولي^٤. يعتق ايضاً كما لو طاهر ثم
وطئ قال الراجعي [١٠٨] «يجب أن يظن في صيغة لتعيق؛ إن قال إن وطئت
إن ظاهرت، ويشترط تقدم الظهار، ولو تقدم الوعد ثم وجد الظهار لا يعتق،
ولو قال: إن وطئت فعبدي حرٌّ عن ظهاري، إن طاهرت وهذه هي الصيغة التي
استعملوها وتكفوا فيها^٥، فهي محتملة، وأوجه أن يراجع^٦»

ب، كذا السحني جرد وهو حرر

(٢) دار في الكشاف ٢ ٢ «قوله - حر - مركب في العصب من فرعون، ثم ساء في
التمكين لإسلام وهو أن يسمى بموسمهم لله؛ أي مضموناً له سبباً حالصه لا حصاً
بسيطاً، فيه لا يتركز لا يكون مع التحيص، وبظيره في كلام ابن صديك و
وصربه إن كان كتاب مثله»

(٣) من لآه ٨٤ في سورة يوسف

(٤) يظن العربي ساء ح الوجه ٩ ٣ ٢

(٥) في كذا السحني (وكتسوا فيها) والصور م هو مثب: ما يصح من كلام راجعي
لأحماً، لأنه مضمون منه

(٦) يظن العربي ساء ح ب ج ه ٩ ٣ ٢، ر كذا في مصر كذا، واجب عنه كذا، يصح =

وهو الذي قلناه لو فعي هو الذي يعني أن يعتمد، ومن المصاحفة للدين
أشار إليهم التوفي صاحب الشميل^١، وأهدب
الشميل ففيه أنه إن يظهر بعد الوطء عتق العبد، وإن يظهر قبل
الوطء صار مولياً، لأنه لا يمكنه الوطء إلا بأن يعتق بعد^٢.
وأما المهدب ففيه أنه لا يكون مولياً في الحال، لأنه يمكنه أن يوطئ ولا
يسره شيء، لأنه يقف العتق بعده على شرط آخر فهو كما لو قال: إن وطئت

== المقصود منه وهو: لو أن عرس وجب أن يصير في صبيحة التمتع، وإن كان في وقت
إن صاهر من بعد حر، أو في عتق حر، أو وطئت إن صهرت منه، وبشرط
أن يتقدم قطعه على الوطء، ولو تقدم الوطء لم يجد قطعه، فلا يعتق بعد كما ذكر
فيما ذكرنا من حيث أنه: كتب يداً فبصا، وإن أنت صاغة، أو حجب.
كتب، وإذا لم تحصل العتق بعد آخر الظاهر على الوطء لا يكون الوطء مقبلاً من
بعد، وإذا كان الصبيحة^٣، وحدثت عتق عن صهاري، أو صهر، وهذه الصيغة هي
التي سنعينها ونكتبها فيها فهي تحبس بغير أن يرد كما لا بد منها بعد عتق عنه
بالصحة، ويضمن أن يرد كما لا بد منه بعد عتق عن بوطء، أو حجب، أو جمع
السحب كما لا بد من حجب أو من إن حجب، أو لو أن حجب أو كتب يداً، وإن كان
إذا صهر عتق العبد بوطء فعلى موجب ما متى في مسه الصلاة لا يعتق العبد،
تقدم الوطء على الصهر، ولا يكون الوطء مقبلاً من حجب، وإن راد أنه بد وصي، يعتق
العتق باعتبار فدي قبل من حصول العتق، أو صاهر بعد الوطء صحيح، والوطء حسب
يكون مقبلاً من الحجب، فينتج تخرجه على خلاف ما كور، والله أعلم بالصواب.

(١) هو من الصغار، وسدس، جمته في ص ٥٢١

(٢) من العباد في الشميل، وهو قال: فربك فعلا من حر عن ظهر ي
ظهور: م يكن مولياً، وحقة^٤ أنه لا عتق عن العبد بغير حذر، أو بغير
و لأخرى أقصد، ولا يكون بعد الفول موطئاً، لأنه بد وصي لا يسره شيء، لا الله
م بحد، إن صهر بعد الوطء عتق العبد، أخرجه عن صهره، بد أنه، وأن ب صهر
غير ب يوطئ صار مولياً، لأنه لا يمكنه الوطء، إلا أن يعتق بعد.

بأن حكم الربط في غير ض الشراط عن شرط سبكي - تحقيق د إبراهيم بن سالم الساعدي

وَدَخَلْتُ الدَّارَ، وَإِنْ ظَاهَرَ قَبْلَ الْوُطءِ صَارَ مُوَبَّحاً^(١).

وفي الشافعي لمجرد جري^(٢) «أَنْ تَقْدِيرُهُ أَنْ أَصْبَحْتُ وَتَظْهَرَتْ فَعْبِدِي حَرٌّ
عَنْ ظَهَارِي^(٣)»

وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة يقتضي أنه يعتبر مراعاة الظهار والوطء من غير مراعاة الترتيب بينهما لوقوع العتق وهو مشكك؛ لأنهم ب قدروا الأول شرطاً في الثاني اشتراط تقديم الوطء، وإن جعلوا الثاني شرطاً في الأول اشتراط تقديم لظهار وإن لم يجعلوا واحداً شرطاً في الآخر حتى لا يراعي ترتيب بينهما كما التصه كلامهم فيلزمهم منه فيما إذا تقدم الشرطان واعتبر في الثاني بين الأول وحوايه كما قال إليه الإمام وهم م يوافقوه هاتك، وهذا م يقوي الإصام عليهم^(٤).

ومسألة تعيق الإيلاء^(٥) هذه بصر عيها الشافعي - رضي الله عنه -

(١) بصر المبره في المذهب ١٦٢ : «وإن كان - وصفت فعبدي حر عن ظهري ن ضافرت - م يكن موَبَّحاً في حد؛ لأنه يمكنه ب بصره في حد ولا يبرمه شيء - لأنه يمتنع العتق بعد الوطء عن شرط آخر - فهو كما لو كان - وصفت - ودخل - أنه فعبدي حر - وإن ظهر منها قبل الوطء صار موَبَّحاً؛ لأنه لا يمكنه ب بصره في مده (إيلاء لا يمكن يبرمه فصار كما لو كان - إن وظفت فعبدي حر

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد القاصي، أبو العباس حرجي؛ من مصنعيه معاديه والسدي، والحريري، كان إماماً في العمدة والأدب، وعاصراً بصرة، ومدرساً له في سنة ابنه ومحمد بن وأربعمائة ينظر في رحمته صفات السلفية الكبرى : ج السير السبكي ١٤٤، وصفات الشافعية ج ١ باب الدين ٣٤٠

(٣) البصر م قال عليه، لأن ك - الشأن معهود

(٤) بصر الحرير شرح الوجيز ٢٠٣

(٥) الإيلاء في اللغة حلف، وفي الترمذ حلف عن لاسح عن وجهه أو وجهه مصعباً، و أكثر من أربعة أسهر بصر كعاليه ١٦٠ في حل عليه لأصحاب ٢٠٠، ٢٠٦

ونقطه في الأمام، فيما إذا قال: إن قرئت فعبدي فلا حرٌّ عن ظهري إن
تظهرت؛ لم يكن مؤلّياً حتى يتطهر، فردا تطهر والعبد [في] ١ منكه كان مؤلّياً
لأنه حالف حينئذ بعقده ولم يكن أولاً حالفاً. ٢ انتهى

وهذا يقتضي أنه إذا ظهر ثم وطئ عتق، وهو مما لا خلاف فيه بين
الأصحاب، أما إذا وطئ ثم ظهر فليس فيه تصريح بحكمه لكن يعكس أن يؤخذ
منه أنه لا يعتق، لأنه لو عتق لم يكن مؤلّياً في هذه الصورة، وقد اقتضى مفهوم
الغاية (٣) في كلامه أنه إذا ظهر يكون مؤلّياً ولم يفصل بين أن يكون متظهراً قبل
الوطء أو بعده، [فإن صح هذا، فيلزم منه أنه لا يعتق إلا بالوطء بعد الظهار،
وأن يكون متظهراً قبل الوطء أو بعده] ٤، فإن صح هذا لم يرم منه أنه لا يعتق
إلا بالوطء بعد الظهار، وأن يكون الشرط المقدم في اللفظ مؤخراً في الوجود
كما في اعتراض الشرط على الشرط، وفيه موافقة لما قالوه هناك ولكن بحجة
لم قال بالعتق هنا إذا ظهر بعد الوطء، وأما الرافعي - رحمه الله تعالى - فإنه
ذكر المراجعة وسكت عما وراءها، فهو مريضنا، أنه روجع فقال: ما أردت شيئاً
فقياس ما قدمناه عن الرافعي فيما إذا قل: إن دحيت فانت طالق إن كنت،
أن لا يقع العتق إلا بأن يطأ ثم يظاهر وحينئذ يجب أن لا يكون مؤلّياً؛ لأنه إن
قدم الظهار انحلت اليمين، وإن قدم [٨ ب] الوطء لم يصح الوطء بعده محوفاً
عنه فلا إيلاء، وقد اتفقوا على أنه إذا ظهر يكون مؤلّياً، وما ذاك إلا لوقوع
العتق إذا وطئ بعده فما قاله الأصحاب في إيلاء مع ما قالوه في الاعتراض

(١) ما بين معبرين ربه من كتاب لام يقتضيه السباق

(٢) كتاب الأم، ٤٣٥، ٤٢٤

(٣) مفهوم الغاية هو الأربع عاشر من أنواع مفهوم محاسن، وهو من أحكامه ما في "و
"حتى"، رعاية السيء خرد، وفي العمد به ذهب جمهور يصح إيراد العمد

(٤) ما بين المعبرين سابق من

بِدُ حُكْمِ ارْتِطَافٍ فِي عَتْرَاضِ شَرْطِ سَيِّ شَرْطِ لِسْتِكِي - تحقيق د. إبراهيم بن سارة بن سعد

متدافع [وما قلله لرافعي في توسط الشرط مع ما نفق عنه الشافعي والأصحاب في الإيلاء متدافع] ^١

وحظر لي أن بقي كلام الرافعي على حاله وأعتمده ما سبق، وأقول: إن كلام الأصحاب في الإيلاء المقصود منه بيان ما يصير به مولد وما لا يصير، وما تحقيق ما يحصل به المعنى فالأمر جاء بطريق لعارض، والمقصود غيره، فيؤخذ تحقيقه مما تقدم في كتاب طلاق وما قابوه في اجتماع الشرطين، ويتفرع على ذلك مسألة الإيلاء فحيث قصي التعقيب تقديم الظاهر وتعيين المعنى بعده بلوطه كان إيلاءً وإلا فلا، وذات الاختصار قد يكون بنية المولي، وقد يكون بصريه في كلامه، وقد يكون مجرد دلالة لفظه حيث لا بنية ولا قرينة على ما أشرت إليه من قبل، ثم لم أجسر على هذا الذي حذر لي، لما فيه من مخالفة إطلاق الشافعي والأصحاب، والموضع مما يجب إمعان النظر فيه، ومسألة توسط الجراء بين الشرطين لم أرها في الإطلاق إلا في كلام الرافعي، وقال هو والمتولي لما ذكر اعتراض لشرط في قوله تعالى ﴿وَلَا يَفْعَلُكُمْ نَصْحِي﴾ ^٢ رَدْتُ أَنْ نَصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ^٣

«تقديره: إن كان الله يريد أن يغويكم فلا يفعلكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم» ^٤ ويرمهم على مقتضى هذا الكلام أن يقولوا: إن توسط الجراء وتأخره وتقدمه سواء؛ فإن صح ما قلله الرافعي في التوسط فيسفي له أن يقول تقدير الآية: إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا يفعلكم نصحي.

والعجب أن المتولي قال في عتراض لشرط على الشرط: إنه متى وُجد

(١) ما بين معنويين مضاف من ياء وسدس كة متصحح المسند

(٢) من ٣٤ في سورة هود

(٣) يطر العري سرح الأجير • ١٣٩

الأول ثم الثاني تحت اليمين ولا يقع مخلوف عليه^١ والذي قاله صحيح، وإن كان الرافعي لم يلقه إلا عنه فكيف يقول المتولي ما أنه إذا وجد الأول وهو الوطاء، ثم الثاني وهو الظاهر يقع المخلوف به وهو اعتق، مع تسويته في التقدير بين التوسط وغيره؛ والعجب من الرافعي في تسويته في التقدير مع مخالفة في الحكم

وأعلم أنا مني قلنا أن الشرط الثاني شرط في الأول كما بقوله في الاعراض كان المخلوف عليه هو الظاهر لا الوطاء فلا يُختل الحكم بالإيلاء إلا أن وإن عكسنا أمكن إخراج خلاف فيه لتقريبه من الحث، والمتولي قال: «فيما إذا قال: إن وطئتك فعبدي حر عن ظهاري إن ظهرت، ولم يقل عن ظهاري أنه يكون موليا الآن»^(٢)

والصحيح عند الأصحاب [٩/أ] أنه لا يكون موليا بناءً على أن التقريب من الحث لا يوجب الإيلاء^(٣)، وما نهى عنه لا يقتضي قطع بأنه لا يكون إيلاءً وكذلك إذا قل: إن وطئتك فأنت طابق إن دخلت الدار، والصحيح فيها عندهم أنه لا يكون موليا في الحال، وفيه ما يهد عليه، لأنه الآن إذا أجزأ^(٤) عليه حكم الاعتراض حلف على عدم دخول الدار بالخلف على الوطاء وليس الآن حلفاً على الوطاء^(٥)

الفرع الثالث الصحيفات المذكورة في باب التدبير^(٦) بخلاف حكمها في ذكره في الطلاق والإيلاء، قل الشافعي - رحمه الله - (إذا قال الرجل لعبده

(١) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣ منه عن كذا (سنة)

(٢) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣ منه عن كذا (التمه)

(٣) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣

(٤) في حريته

(٥) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣

(٦) التدبير هو تعيين على المملوك تدبير خالص، وهو موزع وأندثر هو بعد الذي يقع عليه

اعتق بعد ماله السيد. وأندثر هو السيد ينظر حيدري ٨/٢٠٦

إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ مَتَى مَتَى فُشِّءَ فَهُوَ مُدْبِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ مُدْبِرًا، وَإِنْ
قَالَ: إِذَا مِتُّ لَشِئْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَإِنْ شَاءَ إِذَا مِتُّ فَهُوَ حُرٌّ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ
حُرًّا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ إِذَا مِتُّ إِنْ شِئْتَ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَدَّمَ الْحُرِّيَّةَ قَبْلَ
الْمَشِيئَةِ أَوْ آخَرَهَا (١)، انتهى

قال الشيخ أبو حامد (٢): (إِنْ قَدَّمَ الْحُرِّيَّةَ عَلَى الْمَوْتِ فَقَالَ: أَنْتَ حُرٌّ إِنْ
شِئْتَ إِذَا مِتُّ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ إِذَا مِتُّ إِنْ شِئْتَ، أَوْ إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي،
فَهُوَ تَعْلِيْقٌ تَدْبِيرٌ بِالْمَشِيئَةِ فِي الْحَيَّةِ، وَإِنْ قَالَ: إِذَا مِتُّ فَمَتَى شِئْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَقَدْ
عَلَّقَ شَقَّهُ بِالْمَشِيئَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، يَعْنِي وَلَيْسَ بِتَدْبِيرٍ حَقٌّ لَا يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ فِي
الْمَرْحُومِ بِالنَّقُولِ، وَإِنْ قَالَ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ شِئْتَ، فَهُوَ تَعْلِيْقٌ أَيْضًا، وَهَذِهِ
الْمَسْأَلَةُ وَالَّتِي قَبْلَهَا قَدَّمَ الْمَوْتَ فَصَرَّ صَفَةً، وَالْمَشِيئَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْدَهُ صَفَةٌ
ثَابِتَةٌ (٣)، وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى قَدَّمَ الْحُرِّيَّةَ مَعْلُوقَةً بِالْمَوْتِ فَصَارَتْ مَشِيئَةً صَفَةً فِي
الْعَقَادَةِ، كَأَنَّ مُدْبِرًا (٤) إِنْ شِئْتَ، وَقَوْلُ لُشَافِعِي سَوْءٌ قَدَّمَ الْمَشِيئَةَ أَوْ
آخَرَهَا (٥)، يُرِيدُ بِهِ تَقْدِيمُ (٦) ذِكْرِ الْمَشِيئَةِ بَلَّ قَوْلًا: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ شِئْتَ، أَوْ
إِذَا مِتُّ إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ، لِأَنَّهُ عَقِبَ الْمَشِيئَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَهُ، وَلَمْ
يُؤَدِّ تَقْدِيمَ الْمَشِيئَةِ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ (٧)، انتهى

(١) كتاب الأم ١٣، ٥٩١

(٢) الشيخ أبو حامد هو أحمد بن محمد بن محمد الأسدي ولد سنة أربع وأربعين
وثلثمائة، وقدم بعدد سنة أربع وسير في درس على ابن دُرَّة - قدم سنة ثمان مائة وأربعين - ثم
مزم سنة سبعين، وأقام بعدد مسجلاً بحسب حتى صار في سنة ثمان مائة وأربعين من
مصنفاته علقته، توفي رحمه الله ليلة السبت إحدى عشرة ليلة بقيت من شهر سنة ست
وأربع مائة، وهو في سنة ثمان مائة نظر في ترجمته صفات الشافعية بالإسدي ٥٩٥

(٣) في كفا السحير، (ثبته) وهو بصحيح

(٤) في كفا السحير، (مدبر) ولا وجه لصف (مدبر)

(٥) في كتاب الأم ٣، ٥٩١ (د عدم الحرية من مشيئة) (د)

(٦) في السحير

(٧) بحث عن هذا النص في كتب اللغة شافعي منه أنه عليه ولم يصح شيخ أبي حامد

وقال الحوري^(١) لأصل في ذلك أن ما وقعت المشيئة فيه قبل موت
فهو تدبير، كقوله: أنت حرٌّ إن شئت بعد موتي، سواء قدم المشيئة أو أخرها إذا
أوقعها قبل الموت، وما وقعت المشيئة فيه بعد الموت فهو عتق بصلة، كقوله: إذا
مت فميت فأت حرٌّ وكقوله: إذا مت فأت حرٌّ إن شئت، سواء قدم المشيئة
أم أخرها إذا كانت المشيئة بعد الموت انتهى

وذكر فائدة الفرق بين التدبير والتعيق ما قدمناه، وذكر الإمام^(٢)،
والرافعي^(٣) فيما إذا قل: إذا مت فأت حرٌّ إن شئت، أنه يحصل أن يريد المشيئة
في الحياة أو بعد الموت فراجع، قول قال: م أبو، فثلاثة أوجه.

أصحها وهو قول العراقيين^(٤) وغيرهم أنها تعبر بعد الموت كما تقدم عن
الشيخ أبي حامد، والحوري^(٥)

والثاني اعتبارها [٩/ب] في حياته، وهو قول القاضي حسين، فيكون
تدبيراً^(٦)

= كذا حتى يسهل على الوقوف على كلامه، وم لم على تحصره - لكنه

(١) في ب حوري، وحوري هو علي بن الحسن عاصي أبو حسن حوري، أحد أئمة
من أصحاب الرواة في بكر السامري، وحدث عنه، وعن جماعة من مصنفاته
كتاب مرسل في شرح مختصر عربي وهو مرسل عن أبيه مختصر ينظر في ترجمته
طبقات السامرية الكبرى لتدح الدين السبكي ٣ ٤٥٦، وخصصت له نسخة في السبكي

٣٤٥/١

(٢) ينظر العرب شرح الوجيز ١٢/٤١٣، ورواه الطائفة ٢ ١٩٠

(٣) ينظر العرب شرح الوجيز ١٣ ٣ ٤

(٤) ينظر البيهقي في معجم السامعي ٨ ٢٨٨، العرب شرح الوجيز ٢ ٤١٣، (رواه)

الطائفة ٢ ١٩٠

(٥) في - حوري

(٦) لأن قوله "إذا مت فأت حرٌّ" مدع حقه في شئت، ووقال حريص، أو د =

والثالث: لا بد من المشيئة في الحولين، قاله القوراني^١
 وذكر الراجعي^٢، والمغزالي في البسيط^٣ مثل هذه التفصيل. ولأوجه
 الثلاثة فيما إذا قال أَلْتِ حُرّاً إِذَا مِتُّ إِنْ شِئْتُ، وقد تقدمت في نص لشافعي،
 وهو بشهد^(٤)، لأنه تعييق لا تدبير كما قاله لأكثر من
 وإذا أخطأت بما فداها. قلت في هذه الصورة الأخيرة تقدم الجراء فيها
 على الشرطين، وقد ذكر الراجعي في نظيره في الصلاح أنه لا يقع الطلاق حتى
 يقع الثاني قبل الأول^٥ فَمَ رَقِعَ الْعَتَقُ هُنَا وَقَدْ تَأَخَّرَ الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ؟
 والصورة التي فيها توسط لهما الجراء وجعوا الثاني بعد الأول فَمَ يُقُولُوا
 مثله في الإيلاء إذا قل إِنْ وَطَّئْتُ فَعَبْدِي حُرّاً إِنْ ظَهَرَتْ؟
 وقد يقول القائل إذا كذب الشافعي نص على أن قوله، أَلْتِ حُرّاً إِذَا مِتُّ
 إِنْ شِئْتُ، أن المشيئة تعتبر فيه بعد الموت فهو أصل في أنه إذا تقدم الجراء على
 الشرطين يكون ترتيبهما في الوجود كترتيبهما في اللفظ بخلاف ما قاله الراجعي
 ولم نجد مسألة تقدم جراء على الشرطين في الطلاق مصرحاً به في كلام
 أكثر الأصحاب لكفي أقول إن الذي ظهر لي في اجتماع لشرطين سواء تقدم

= سلفاً عبرت حسنة في الإيلاء، فكيف ههنا بغير التعريف شرح الوجيز ٣١٣ ٤

(١) بصر البير في مذهب الإمام الشافعي ٣١٨ ٨ والقوراني هو عبد الله بن محمد بن
 محمد بن قوراني النوري، الإمام الكبير، أبو القاسم مرزوقي، من كبار تلامذته أبي بكر
 السعدي، وأبي بكر السعدي من مصنفه الإيلاء والعقد، توفي سنة ٥٤٦ هـ بصر في
 ترجمته طبقات الشافعية الكبرى جامع الدين السبكي ٥٥٠ ٥٠٠ وصفات شافعية جامع
 الدين لإسوي ٢٥٥٢

(٢) بصر العرب شرح الوجيز ٣ ٤١٣ ٤ ٤

(٣) بصر السمع في المذهب جراء السدوم منه ٢٠٢

(٤) عنه يقصد بأن كلام الشافعي يشهد به، لا يخفى على أنه تعييق، ليس بتدبير

(٥) بصر العرب شرح الوجيز ٢٩ ٥

عنى الجراء أو تأخر عنه أم كشفه التفصيل وعدم الإطلاق، ورب أجوبة الفقهاء
اختلفت في ذلك بحسب الأبواب وما تفصيله اقرئ فيها.

فتارة تدل على أن الأول أول والثاني ثان كما لو قرأ: **إِنْ أَصَابِي مَرَضٌ**
إِنْ مِتُّ فَأَلَّتْ حُرٌّ، فهذا يعين أنه عني بصمار الفاء، وأن الترتيب في الوجود
كالترتيب في اللفظ.

وتارة تدل على أن الثاني أول والأول ثان، كقوله: **إِنْ مِتُّ إِنْ أَصَابِي**
مَرَضٌ فَأَلَّتْ حُرٌّ فهذا يعين أنه عني بغير الإصمار، وأن الثاني شرط في الأول
حتى لو وحد الموت بغير مرض لا يترتب العتق عليه، وفي هذين المثالين يقطع
بالمعاد كما ذكرناه.

وتارة لا تنتهي القرائن إلى إعادة انقطاع في ذلك، كمسئلة العبد إذا
جعلت شرطاً آخر مع الموت.

والمسئلة قد تقدم، وقد تتأخر، وسشافعي أصل، وهو أن الشروط المعنى
عليها كلها عند الإطلاق تحمل على حياة الشخص المعنى، كقوله إذا دخلت
الدار فألت حُرٌّ، فلا يعتق حتى يدخل في حياة سيده، فإذا مات انقطع حكم
العتق وقال مالك^(١): لا يقطع من يعتق بدخوله بعد موت سيده^(٢).

واحتج الشافعي - رضي الله تعالى عنه - بأن اللفظ وإن كان مطلقاً
فالمفهوم منه في العرف أنه مفيد بحياة السيد وهو أمر أخذه من العرف لا من
اللفظ فإنه مطلق وجاء في تعنيق لعنل بامشيئة والموت جميعاً^(٣)، وجد هذه

(١) هو مالك بن أنس بن مالك الأشجعي، اسمه د. حمزة، أحد الأئمة الأربعة جمع به
الفقه والحديث والرأي، له موطأ، وجمع فيه كثير من أحاديث "سنة النبي صلى الله عليه
وسلم، توفي سنة ١٧٩هـ بطريق مرحومته لأمه، وانحصر في ٧٠٠

(٢) بصر الموطأ ٢٠٢

(٣) (عنه) سقطه من ب

(٤) بصر كذب الأم ٣ ٥٩

الدلالة العرفية قد اختلفت واصطربت لفصل فيها بحسب ما در لعرف وفهم
لكلام عليه، وجعل بباطل انه إن قدم مشيئة فعل إن شئت فأنت حر إن مت،
[١/١٠] أو ألت حر إن شئت إن مت، اعتبرت المشيئة في حياة وكان تعبير تدبير
لمشيئة وصار كسائر التعديلات التي يشترط وجودها في حال حياة، لا طرد لعرف
فيها كغيرها، ولا فرق بين تقدم لفظ الحرية على المشيئة و تقدم لفظ مشيئة على
الحرية بدا تقدما على لفظ الموت، وهذا تقدم لفظ الموت على المشيئة وحرية جميعا
كانت المشيئة معروفة بعد الموت، على خلاف ما قدره في سائر التعديلات، لاقتضاء
اعرف ذلك، ولا فرق على الصحيح من مذهبه بين تقدم المشيئة على الحرية أو
الحرية على المشيئة بعد أن يتقدم لفظ الموت عليهما، وفيه من اختلاف ما سبق^(١).
وكذلك لا فرق على الصحيح بين أن يتقدم لفظ الحرية على الموت أو يتأخر،
فالضابط على الصحيح، أنه متى تقدم لفظ الموت على لفظ المشيئة اعتبرت المشيئة
بعد الموت، لدلالة العرف، وهكذا ليس له لو علق بدخول الدر مع الموت، ونحوه،
يعرف بين أن يتقدم لفظ الدخول على الموت أو يتأخر عنه، كما فرق في المشيئة،
ولا فرق بين الدخول والمشية وغيرهما من الصدقات، وليس لاعتراض الشرط على
الشرط خصوصية في ذلك، ولا نظر إلى أن الشرط الأول يتقيد بشاى أولاً، ألا
يرى أن الموت والمشية ليس لأحدهما تقيد بالآخر، وهذا وحده مما بين لنا أن مسألة
اغتراف الشرط على الشرط لا يوحد مطلقه

هذا الذي استقر عليه رأيي في فهم ذلك، وكنت قبل هذا توهمت أن
قوله. إن مت فأنت حر كنه عمرة ألت مدبر. فيجعل الشرط لآخر شرط فيه
كالشرط المفرد فلا يكون من اعتراض شرط على شرط آخر، لكن عارضني
فيه نص الشافعي - رحمه الله - أنه إذا قل: ألت حر إذا مت إن شئت، انه
يعتبر المشيئة بعد الموت ولو أخرجه بحوى قوله: ألت مدبر إن شئت، اشترطت

بناءً على حكم الوطء في غير صبي، بشرط استباحته، كما في قوله تعالى: «وَمَنْ حَمَلَ غُلًّا ثَمَرًا فَلْيَنسِفْهُ يَوْمَ يُبْعَثُونَ»

دل عليه جزاء لأول ويهدر به فاء أخرى غير الفاء الأولى، لأن متى قدره الفاء الأولى موجودة واخترت بعده بزم ترتيب الشيء على أول، وإذا صح هذا صح قول الأصحاب به متى ظاهر ثم وطئ، أو وطئ ثم ظاهر عتق؛ لكن عارضني في هذا ما ذكره الشافعي في السدير من الفرق بين تقدم المشيئة على الموت وتأخرها فكذلك هنا، وعلى قياسه ينبغي أن يقال: لا آخر لفظ الطهار عن الوطء دل على اعتبار الطهار بعد الوطء، وهذا خلاف ما قبله الشافعي ولأصحاب جميعاً من أنه إذا طهر قبل الوطء كان مولى فإذا وطئ بعده عتق

وقد وجدت في القرآن توسط الجزاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ فِيهَا كَاذِبِينَ﴾ ومقتضاها أنه لا بد في القصر من اجتماع استمر والخوف ولا تعرض فيها لأكثر من ذلك، وكذلك: ﴿قَالَ مُوسَى يَسْقُوتُ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا بِاللهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾^(١)

وهذا بين لنا أن المحدثين الأجواب فقط؛ لأنه ليس المعنى: إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم^(٢) وكذلك: ﴿قَدْ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِفِيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ

(١) من الآية ١٠١ في سورة النساء

(٢) في الأنبياء: «إِنْ حَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تُكْرَهُونَ مِنَ الْقَبْلِ أَوْ غَيْرَهُ فَيَسْأَلُكُمْ جُنَاحُكُمْ وَفَدَّ أَحَدُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا هَذَا السَّيْطَانُ يَفْضَحُ عَلَى خُوفٍ» وأخرج من جرير عن عتبة رضي الله عنها: «سألت أبا عبد الله عن المرأة التي توطئ في الحرم بعد الصلاة» وأخبرني عن روح بن معاذ: «١٦٣، ١٦٤» وبظن معاذ العيب لم يأت به ١٨٠، وأحكام القرآن لابن العربي ١: ٥٣٣

(٣) من الآية ٨٤ في سورة يونس

(٤) يرى السبكي أن هذه الآية إنما بعد من كانت جنت من غير حر نسوة على شرطه؛ لأن الشرع إنما لم يذكر جوابه، ثم في شرطه الذي بعد ذلك، وهو ما غير عنه بقوله

كُنْتُ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١﴾.

وقال تعالى ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوا أَوْلَدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذْ سَمَّيْتُمْ ﴾ (٢) فهذه كلها توسط الجراء بين الشرطين إلا أن قوله. ﴿ إِنْ كُنْتُ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ يظهر أنه تأكيد لقوله. ﴿ إِنْ كُنْتُ جَعَلْتُ بَيِّنَةً ﴾ وكذلك التي قبلها: إِنْ جَعَلْنَا الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ عَمَلِي وَاحِدًا. وقال تعالى ﴿ وَإِنْ جَعَلْتُمْ عِيَلَهُ قِسْمًا مِمَّا بَيْنَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ ﴾ (٣)

= «توسط الجراء بين الشرطين» وحمل هذا على هاء صابغة وهو ليس من اعتراض الشرط على الشرط ما إذا كان الشرط الأول مقروناً بجوابه، ثم يأتي الشرط الثاني بغير اعتراض الشرط على الشرط لأن هـ ضم ٣٢ وسعها كثير من العلماء في هذه الآية بسبب من اعتراض الشرط على الشرط، كالأخشي في الكشف ٢٠٠ ٢، والبيضاوي في تفسيره ٤٤٤١١، أبي حيان في البحر ٩٠/١٦، والزمخشري في البرهان ٣٧٢ ٢، والسهرجوري في حاشيته على البيضاوي ٩٢ ٥، والجمل في حاشيته على الخليل ٣٨٩ ٢

(١) الآية ١٠٦ في سورة الأعراف، وقال البيضاوي عنها في تفسيره: «قوله كُنْتُ جَعَلْتُ بَيِّنَةً» من عهد من أوصفت «كُنْتُ بَيِّنَةً» وحصرها عبد بن عبد الله صدقت - كُنْتُ من الصادقين «في الدعوى» ٣٥٢/١ وقد انتهب السهرجوري في حاشيته على البيضاوي أن كان طاهر الكلام طلب حصول الشيء على تقدير الحصول ثم إن كان انتفاءه بغير العجز والبراءة وكون جواب الشرط انتفاءه بغير عيب الشرط لعدم وجوبه أمر آخر وهو بسبب صدقك إشارة إلى أن شرط الذي مقدم في الاعتبار على وعدة تكرار النشر غير مفيد ٣٠١/٤

(٢) من الآية ٢٣٣ في سورة البقرة فإن أبو حنيفة في البحر المحمود: «ولا جناح عليكم هذه جواب الشرط وقد حتمه حذف بهم معنى» التفسير فاسترخصهم أو فعلهم هذه ولا جناح عليكم في الاسترخاع - وقد سمعنا شرطاً فالجواب ما بعد عيب الشرط الأول وجوبه» ٥٠٩ ٥٠٨/٢

(٣) من الآية ٢٨ في سورة التوبة: «إِنْ شَرَحْتُمْ» حتم في محل جزم فعل الشرط «فسوف يصيحكم الله» في محل جزم جواب الشرط «وإِنْ شَرَحْتُمْ» فعلها وجواب محذوف عن =

بين حكم لفظ في غير شرط على شرط نسكي - تحصيل د إبراهيم بن سيم بصاعدي

فلم يشكل عيب من المسائل إلا مسألة الإيلاء: [١١] [ويعلم الله يفتح عيباً بحكمها بعد ذلك، هذا كله في دخول شرط على شرط من غير حرف عطف، أما بحرف العطف فلا إشكال فيه، ويفرق فيه بين الواو، وثم، والفاء، ويجوز على كل واحدة حكمها، وفي القرآن قوله تعالى: ﴿قَدْ آخَصَّ قَبْرَ أَتَيْنَ بِفَحْشَةٍ فَعْنَيْتُهُنَّ نَصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١)

ولا إشكال في اشتراط الإتيان بالفاحشة بعد الإحصان، هذا مدلول اللفظ. ولو قلت في غير القرآن: إذا أحصن فعنهن نصف ما على المحصنات إن أتين بفاحشة، كان الجزاء متوسطاً، والمفهوم منه. أن الإتيان بالفاحشة بعد الإحصان، لوقوعه بعد فاء الجزاء^(٢)، وهو يشهد لما قدمناه أولاً من أن في المتوسط يعتبر تقدم المقدم وتأخر المؤخر فيشكل على مسألة الإيلاء

ومما خطر لي أيضاً أن أقول في مسألة الإيلاء إن قوله. (عن ظهري) قوله تقتضي تقدم لظهور على الإيلاء؛ فذلك اشترط الشافعي في الإيلاء تقدم الظهار^(٣)، لكن يقتضي مخالفة الأصحاب في قوهم. إنه إذا وطئ ثم ظاهر يعتق، وأيضاً فدلالة القرينة المذكورة مجموعها، لأنه قد يريد. عن ظهاري الذي وقع، أو الذي سيمع. ولا ترجيح في الدلالة لأحدهما

وقد بقي من الآيات التي يمكن أن يقال فيها اعتراض الشرط على لفظ

= عنه ما قبله، ي صوف يعصمكم يصر إعراب القرآن الكريم وسنه سديش ٤ ٨٦

(١) من الآية ٢٥ في سورة النساء

(٢) قد أمر حب في البحر المحيط «حرف» «الشرط وجوه» وهو قوله «ثم أتين

بفاحشة فعنهن» فالفاء في «ثم أتين» هي فاء الجزاء؛ لا فاء العطف؛ وبذلك يربط الذي

وجوابه على وجود الأول. لأن الجزاء مرتبط على الشرط في الوجود، وهو بظن: أن

يعتد الدار قبل كتم يد وأك ضو، لا يقع اتصال، لا بد تحت الدار أولاً ثم

كلت يد باب، ولو سبب المد من الشرط التي كان به حكم غير هذا « ٥٩٩، ٢

(٣) بظن كتاب الأم (٤٣٤

قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَصَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(١).

إذا لم تُمَحَّضْ "إذا" شرطية^(٢) وجعت "الوصية" فعل "كُتِبَ" وهو
الوجه؛ وحتم كائن قيت. كُتِبَ عليكم الوصية إذا حصر أحدكم الموت إن
ترك خيراً، فتصير مثل قوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾^(٣) الآية. والجواب ما دل
عنه "كُتِبَ الوصية" وهو جواب لأول الشرطين، وجواب الثاني محذوف على
رأي، ومستغنى عنه على رأي^(٤).

(١) من الآية ٨١ في سورة البقرة

(٢) إذا كان الفعل في (إذا) كتب؛ فمحصصة شرطية ولم تكن شرطاً، وإذا كان (إذا) شرطاً
فالعامل فيه إما الجواب، وإما الفعل بعدها على محال الذي في تعامل فيه، ولا يجوز
أن يكون عامل فيه ما فيها إلا على مذهب من يجيز نصب جواب الشرط عليه، ويصرح
على أن جواب هو الفعل في (إذا) بنظر سيحري خيط ٦١/٢

(٣) من الآية ٢٤ في سورة هود

(٤) فصل أبو حيان القوي في غريب هذه الآية، ولأوجه الإعرابية الواردة فيها، وبيان ذلك فيما
يلي

١ (كُتِبَ) بني مفعول، والمفعول حذف نصب به، والاختصاص، أو معلوم أنه الله تعالى؛
ومفعول (كُتِبَ) الظاهر أنه الوصية، وجواب الشرطين محذوف بدلالة المعنى عليه، ولا يجوز
أن يكون من معنى (كتب) نصي (كتب)؛ مستثنى من شرط، ولكن يكون معنى كتب
الوصية على أحدكم إذا حصر الموت إن شاء خير فيوصي، وإن على هذا الجواب سياق
الكتاب والمعنى ويكون جواب محذوف جاء فعل السر في نصيحه داعي؛ والمحقق أن كل
شرط يقتضي جواباً فيكون ذلك بعد جواب الشرط الأول، ويكون جواب الشرط الثاني
محذوف يس عليه جواب الشرط الأول محذوف، فيكون محذوف من معنى محذوف،
والشرط الذي شرط في الأول، فثبت بمضي أن يكون معتمداً في الوجود وإن كان
مأخذاً لفظاً

بأن حكم الترط في عتر من بشرط على بشرط لستكمي - تحقيقه - بغيره من سابع بضاعدي

هذا ما نستري ذكره في هذه المسألة

قل المصنف: فرغت منها سحر يوم لالين الخامس والعشرين من
جمادى الآخرة، سه خمس وثلاثين وسبعماناً^(١). انتهى



٢- بل جوب شرطين محدوف ويقدر من معنى (كتب عليكم الوصية) ويجوز بعض
كتب عن لفظ يتوجه بإيجاب الوصية عليكم، حتى يكون مفصلاً فمسر الجم بـ لأ-
مستحسن، وعلى هذه التقدير يجوز أن يكون ذا ظرفاً محصياً لا شرطاً، فيكون رد ذلك لعدم
فيها كتب على هذا التقدير، ويكرر جوب (إن ترك جبراً) محذوفاً ليس عليه كتب على
هذا التقدير، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون إذ محصياً بـوصية؛ لأن مصدر
موصون، ولا يندم معصون بوصف عليه، وإجازة أنه أبو الحسن، لأنه يجوز عنده أن
يعدم المعصوم إذا كان ظرفاً على معنى معص فيه إذ لم يكن موصولاً محصياً، وهو عنده المصدر
والألف واللام في نحو النصاب والمصروف وهد بشرط موجود هما

٣- نحو حصص معروفين في دفع (الوصية) على لأبداء على تقدير انقضاء وخبر ما محذوف
أي فعليه الوصية، وما منطوق به وهو قوله (أبوالدين والأقربين) في الوصية بـدين
والأقربين، يكون هذه جملة أسمية جوباً بـ هذه، والمفعول الذي لم يسم فاعله
يكتب مصمراً أي الإيصاء؛ يفسره مبعده ينظر سحر تحت ١٦٠ ١٦٢

(ب) (ب) بعد ذلك (ووافي) انزعج من بعضه ونزل حبات الأولى سه ثمانية وثلاثين
وألف .

فهرس المصادر والمراجع

أ - مخصوطات

- ١ - أبسط في الالهب نعولي الجزء السادس مه - مصورة جامعة لاسلامية، برقم ٣٥٦٧، والأصل في دار الكتب القاهرة، دمشق، برقم ٢١١٤
- ٢ - التصيل والتكفيل في شرح كتاب التصيل، لأبي حبان الاسلمي، مصورة الدكتور حسن العيص والأصل في دار الكتب المصرية، تحت رقم ٦٠١٦ هـ
- ٣ - السام لابن الصاغ، مصورة جامعة لاسلامية، برقم ٦٧١٤، والأصل في مكتبة محمودية في المدينة المورة تحت رقم ١٣٦٦ لله شافعي
- ٤ - لعة في شرح السمع، لابن السداد، مصورة الأستاذ عمر العوي والأصل في مكتبة فليح عني بات يركي برقم ٩٤٩

ب - الرسائل العنية

- ١ - لاهدي ومهمه في الحومع تحقيق لسفر لأرب من شرحه عني جروية، رسالة دكتوراه، مقدمه من الباحث سعد بن حمدان العنفي، في كتبه البعة بعوية، بجامعة ام الخري، ١٤٠٥ هـ مصورة لاسناد عمر العوي
- ٢ - أبسط في الالهب نعولي من بديه كتاب السكاح في هدية كتاب سكفرا، دراسة وعليقة - رسالة دكتوراه مقدمه من باحث ' عوض حمدان الخري، في كتبه السوعة بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٥ هـ
- ٣ - شرح لكتاب لسرواني - تحقيق حمء الزرع - رسالة دكتوراه، مقدمه من باحث مبد جلال جوده، في كتبه لعة لعويه بالقاهرة، جامعة الأزهر، ١٤١٤ هـ

ج - المطبوعات

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - حكام القرآن، لابن العربي تحقيق عبد الرزاق بهدي، دار لكتاب لعوي بيروت ط (١) ١٤٢١ هـ
- ٣ - اخبار مسجونين البصريين، لأبي سعيد لسرواني تحقيق دكتور محمد برهم ساء، دار لاعتصام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥ هـ
- ٤ - رتشاف العرب من لسان لعوب، لابي حبان الاسلمي، تحقيق دكتور ' رجب عثمان، مكتبة شامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ

بدون حكم الرقعة في عثر عن الشرط على الشرط بسببكي - تحقيق د. نزيه نوري سالم لهشادي

5- «مصادر المصنوع في تحقيق حق من علم الأصول، سوكري، غفران سمي بن يحيى الأثري، دار الفقه، الرياض، ط ١، ١٤٤١ هـ

6- أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين، داهر بن محمد كروبي، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٥ هـ

٧- أسلوب الفقه وأصوله مع الشرط في رحاب القرآن الكريم، لعلي بن عباس عيون، منشورات جامعة الفتح، بيروت، ١٩٩٢ م

٨- دراسة النحويين في ترجم النحاة والنحويين، لعبد الباقي بن محمد عيسى، تحقيق الدكتور عبد الحميد سحاب، شركة الطباعة العربية، الرياض، ط (١) ١٤٠٦ هـ

٩- الإشباه والظواهر، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد الغفار سامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦ هـ

١٠- لأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين لعلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨ هـ

١١- عثر عن الشرط على الشرط لابن هشام الانصاري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحمور، دار عثر، عمّان، ط (١) ١٤٠٦ هـ

١٢- اعراب القرآن، لابي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير بخاري، دار عالم الفقه، ومكتبته لهصة العربية، بيروت، ط (٣) ١٤٠٩ هـ

١٣- لأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١١) ١٩٩٥ م

١٤- أعيان العصر وأحواله، نصر، نضاح بن محمد، تحقيق الدكتور، علي بن زيد الخليل، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٨ هـ

١٥- الألف، للإمام الشافعي، بهيئة الدكتور / أحمد بن عبد الحسب، دار فقيه، دمشق، ط (١) ١٤١٦ هـ

١٦- أمالي ابن المنجي، تحقيق ودراسة الدكتور / محمود محمد لطفي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤١٣ هـ

١٧- إياه لرواية عن أبيه، منقضي، تحقيق محمد نوري، دار الفكر العربي، القاهرة، وموسسة الكتب لثقافة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦ هـ

١٨- الألف في فضائل ثلاثة الأسماء، لابي عمر يوسف بن عبد الله بن يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت

١٩- إنباح لشعر (شرح الأبيات حشكة الإعراب)، لابي علي انصاري، تحقيق الدكتور حسن هندواوي، دار لقسم دمشق، ودارة العلوم لثقافة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ

- ٢٠- البحر فريد لأبي حبان لأندلسي، رعاية الشيخ عروث بحث حسنة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ
- ٢١- البداية والنهاية، لاس كثير، دار أبي حبان، القاهرة ط (١) ١٤١٢ هـ
- ٢٢- البدر الطالع بحاسن من بعد القرون السبع، لشوكتي، مطبعة السعادة، القاهرة ط ١، ١٣٤٨ هـ
- ٢٣- البرهان في علوم القرآن لمرگسي، تحقيق محمد أبو نعصل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د ب)
- ٢٤- بغية الوعاة في طبقات الفقيين وسادة، بسبوتي، تحقيق محمد أبو نعصل إبراهيم، المكتبة المصرية، صيد و بيروت، (د ب)
- ٢٥- البقرة في تراجم أئمة البحر واليه، شعور مادي، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (١) ١٤٠٧ هـ
- ٢٦- لبس في مذهب الإمام الشافعي، لعمرى اعلى به قاسم محمد النوري، دار نهج، بيروت (د ب)
- ٢٧- السبب السبكي، محمد الصادق حسين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٤٨ م
- ٢٨- التبيان في إعراب القرآن، معكوي، تحقيق علي محمد البحاري، دار الجيل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧ هـ
- ٢٩- تذكرة الخلفاء، للدهي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- ٣٠- التبيين والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حبان لأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هداوي، دار لقدم، دمشق، ط (١) ١٤١٨ هـ
- ٣١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن دالة، تحقيق الدكتور محمد كامل م. كات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧ هـ
- ٣٢- التصريح بمضمون، لتوصيف، لشيخ حاتم لأزهري، دراسة وتحقيق لأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحري الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط (١) من ١٤١٣ إلى ١٤١٨ هـ
- ٣٣- تصحيحه على كتاب سيونه، لأبي علي اندلسي، تحقيق الدكتور عوض لقوري، مطبعة لأمانة، القاهرة، ط (١) من ١٤١٠ إلى ١٤١٧ هـ
- ٣٤- تفسير بحري وانور لشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، در سجون ستر والتوزيع تونس
- ٣٥- تفسير الكبير، أو مقاليع الغيب، لمراري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ
- ٣٦- تهذيب في فقه الإمام الشافعي، سبوي، تحقيق الشيخ /عبد الله عبد موجود، و شيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ
- ٣٧- توصيف لقاصد والمالك بشرح ألفية ابن مالك، مبردي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سويح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (١) ١٤٢٢ هـ
- ٣٨- الحارثي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، وهو شرح مختصر مربي، لأبي حسن علي

بعض أحكام ترتبط في غيرها من شرائط على شرائط لتبكي - تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

- ١٥٠- حبيب الخازني البصري، تحقيق الشيخ علي عوض، رشتيخ، عداد عبد موجود دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- ٣٩- حواشي الأدب وباب لسان العرب، بعد ادبي، تحقيق عبد السلام درويش، مكتبة المطبعية، القاهرة، ١٤٠٣ هـ، ١٤٠٩ هـ.
- ٤٠- المدارس في تاريخ المدارس، بعد بقادر لعمري، تحقيق إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- ٤١- النور الكامنة في امور الله شمس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيّد جاد حق، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٥ هـ.
- ٤٢- نثر المصون في علوم الكتب المكتوب، تسمي علي، تحقيق الدكتور حمد حراطة، دار النظم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٤٣- اندراج المذهب في معرفة اعيان المذهب، يوهان بن عيسى بن فرحون دنكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٤- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق الدكتور ربيع عرقات دار صادر، بيروت، ١٩٧٤ م.
- ٤٥- ديوان كعب بن مالك الانصاري، دراسة وتحقيق الدكتور سامي مكّي لاهي، دار الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٧ هـ.
- ٤٦- دين بكره حراطة، لأبي نخاس الحسبي الدمشقي، دار حياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٧- دين طبقات الحفاظ، تسمي بن محمد بن فهد مكّي، دار حياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٨- دين طبقات الحفاظ، بسوطي، دار حياء، تراث العربي القاهرة.
- ٤٩- ديوان العبر في خبر من عبر، بسوطي، تحقيق محمد سعيد وعلوب دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- ٥٠- روضة الطبيب، السويدي، المكتبة الإسلامية، بيروت، (د ت).
- ٥١- راجحي ردهبه في النحو والبناء، الدكتور عبد الحسين عبد الله، مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٢ م.
- ٥٢- لسونك شعرة دون دون، بصري - جزء الثالث، القسم الأول، تحقيق الدكتور سعيد عبدلتاح عاشور، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠ م.
- ٥٣- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتبة التجارية مطبعة و نشر و توزيع، بيروت، (د ت).
- ٥٤- شرح الاثوري على لغة ابن مالك، دار حياء، المكتبة العربية، القاهرة، (د ت).
- ٥٥- شرح التفسير لابن مسعود، تحقيق الدكتور عبد الوهّاب سيد، الدكتور محمد بن علي محمود هجر.

- للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٤١٠هـ.
- ٥٦- شرح الوضي على الكافية، تصحيح وتعليق الدكتور/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاروينس، بنغازي، ص (٢) ١٩٩٦م.
- ٥٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالمعزم أحمد هريدي، دار المأمون للنشر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).
- ٥٨- شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام النخعي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٥٩- شرح مقصورة ابن دريد، للمعطي التبريزي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قبادة، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٦٠- شعر عبدالرحمن بن حسان، تحقيق الدكتور/ سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.
- ٦١- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسلي، تحقيق الدكتور/ الشريف عبدالله علي الحسيني، مكتبة الفيضلية، مكة المكرمة، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٦٢- صحيح البخاري، طبعة فريدة في مجلد واحد؛ من مطبوعات دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٦٣- طبقات الحفاظ، للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (١) ١٣٩٣هـ.
- ٦٤- طبقات الشافعية لجمال الدين الإسوي، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٣٩٠هـ.
- ٦٥- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، والدكتور/ عبدالمتاح محمد الخلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- ٦٦- طبقات المفسرين، للدوادري، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (١) ١٣٩٢هـ.
- ٦٧- العزيز شرح الوجيز؛ المعروف بالشرح الكبير، للرافعي، تحقيق وتعليق الشيخ/ علي محمد معوض، والشيخ/ هادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٦٨- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- ٦٩- فتاوى السبكي، للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- ٧٠- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٧١- الكتاب لسبيريه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الطائفي، القاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.
- ٧٢- الكشف للرحماني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

بَيَانُ حُكْمِ الرِّبْطِ فِي انْتِزَاعِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ الْمُسَبِّكِيِّ - تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي

- ٧٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المشي، بيروت، (د.ت).
- ٧٤- كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد الحصري الدمشقي، إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر.
- ٧٥- الكوكتب الدردي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الإسوي، تحقيق الدكتور/ محمد حسن عواد، دار عمار، عمّان، ط (١) ١٤١٥ هـ.
- ٧٦- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٤١٠ هـ.
- ٧٧- لوائح الآثار البهية، للسفاري الحنبلي، مصبعة مجلة المنار الإسلامية، مصر، ط (١) ١٣٢٣ هـ.
- ٧٨- مراتب التحوين، لأبي الطيب اللخوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٤ هـ.
- ٧٩- المساند على تسهيل القوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بوكات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- ٨٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أشرف على إصدار هذه الطبعة الدكتور/ عبدالحسن التركي، وأشرف على تحقيق مسند عائشة رضي الله عنها: الشيخ/ شعيب الأرنؤوط، وشارك في تحقيق هذا الجزء كل من محمد رضوان العرفوسسي، وسعيد المداح، وغيرهم؛ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٢١ هـ.
- ٨١- المعيزة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، تأليف إعواد بن عبدالله المعني، مكتبة الوشد، الرياض، ط (٢) ١٤١٦ هـ.
- ٨٢- المعجم المختص بأحدثين، للذهبي، تحقيق الدكتور / محمد الحبيب الطيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط (١) ١٤٠٨ هـ.
- ٨٣- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٤ هـ.
- ٨٤- مغني الطبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط (٥) ١٩٧٩ م.
- ٨٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- ٨٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعبّس، طبع هافش (خزانة لأدب) طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ.
- ٨٧- المختضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالحق عضية، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- ٨٨- المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي، لنسرازي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، (د.ت).
- ٨٩- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، صححه ورفعه وخرّج أحاديثه / محمد فؤاد عبدالبقي، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

- ٩٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بوزي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٢م).
- ٩١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٣) ١٤٠٥هـ.
- ٩٢- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- ٩٣- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة الخفجي، بغداد (بالأوفست عن طبعة إستانبول ١٩٥١م).
- ٩٤- شرح المواعظ لشرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور/ عبدالغفار سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٩٥- الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.



فهرس الموضوعات

المقدمة	٤٤٥
القسم الأول: الدراسة	٤٤٨
الفصل الأول: السبكي؛ حياته وآثاره العلمية	٤٤٨
المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه	٤٤٨
المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته	٤٥٠
المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه	٤٥٣
المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه	٤٥٥
الفصل الثاني: كتاب بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط	٤٦٣
المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه	٤٦٣
المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب	٤٦٤
المبحث الثالث: مصادره	٤٦٩
المبحث الرابع: شواهد	٤٧٣
المبحث الخامس: موازنة بين: كتاب السبكي وكتاب ابن هشام	٤٧٤
المبحث السادس: أثر هذا الكتاب فيمن بعده	٤٧٨
القسم الثاني: التحقيق	٤٨٢
وصف النسختين الخطيتين المعتمدتين في التحقيق	٤٨٢
المنهج المتبع في تحقيق الكتاب	٤٨٣
النص المحقق	٤٨٦
فهرس المصادر والمراجع	٥٤١
فهرس الموضوعات	٥٤٨